

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (٩)

شرح لمعة الاعتقاد

الهادي إلى سبيل الرشاد

للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي
أجزل الله له المثوبة والمغفرة

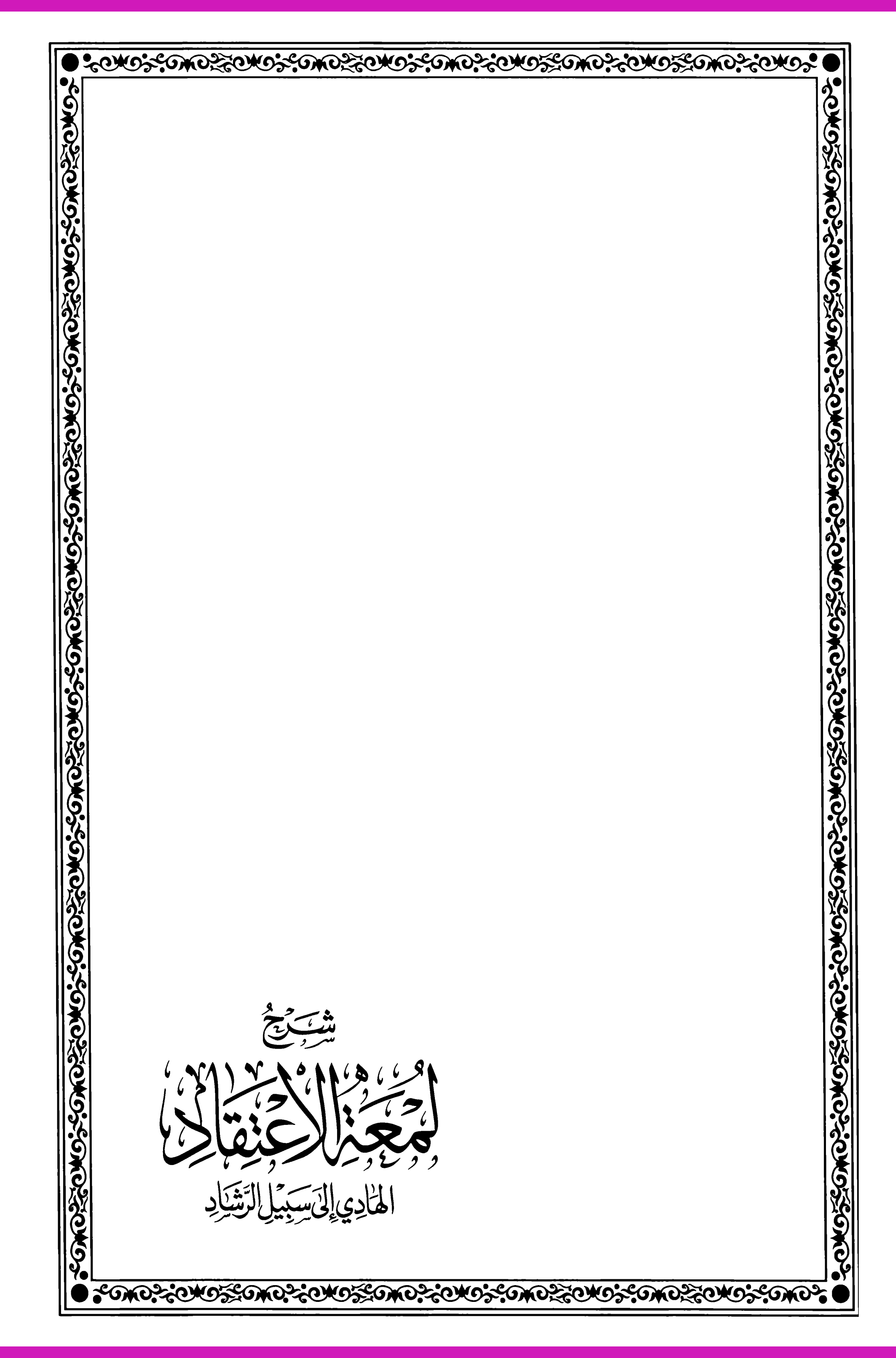
الشرح لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية
عادل بن محمد مرسي رفاعي
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

طبع على نفقة الفقير إلى عفو ربه ورضاه
غفر الله له ولوالديه ولذريته ولجميع المسلمين

توزيع
جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بسلطانة
الرياض - ص.ب ٩٢٦٧٥ الرمز البريدي ١١٦٦٣




شرح
لمعة الاعتقاد
الهادي إلى سبيل الرشاد



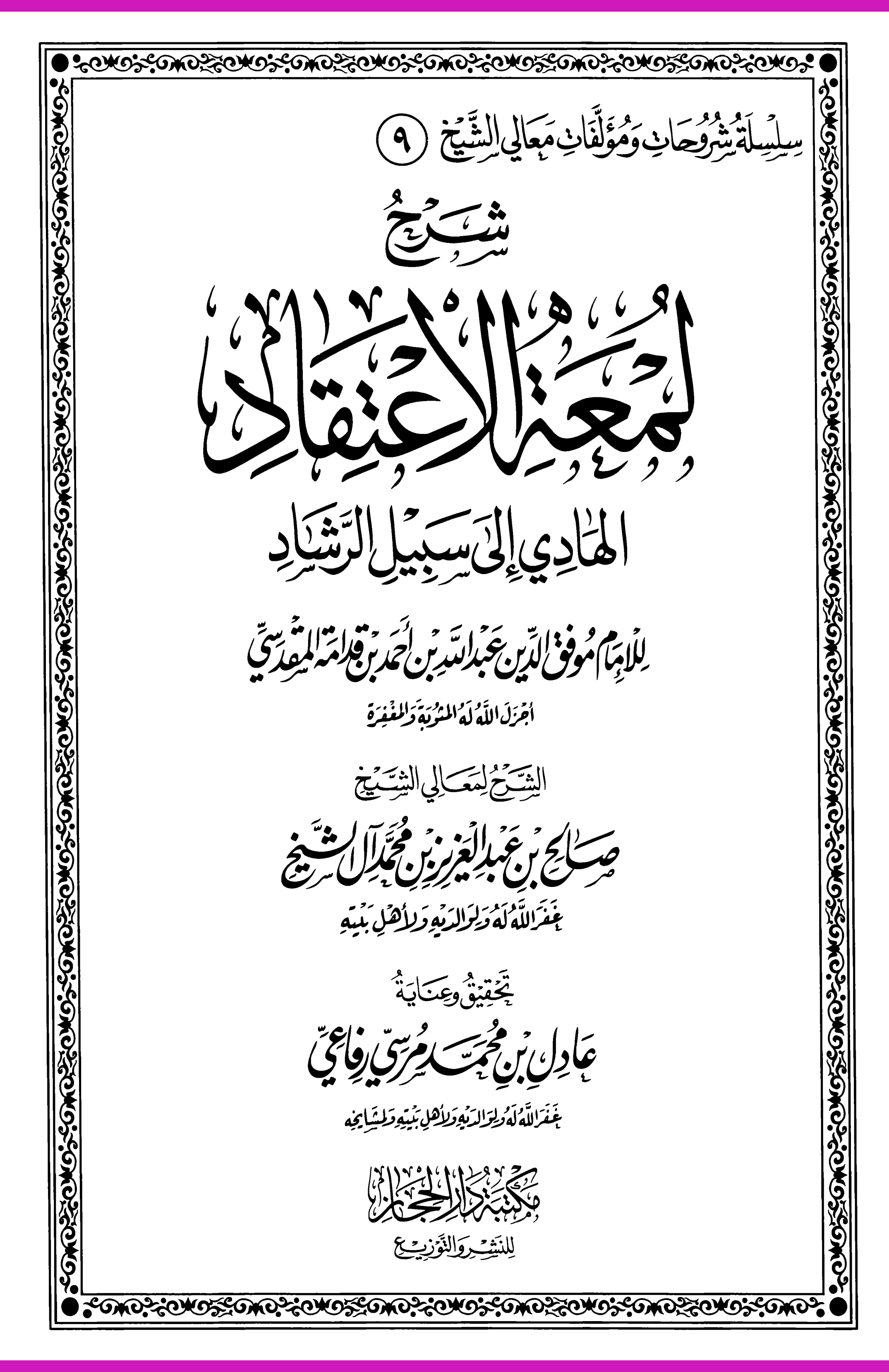
عنوان المصنف: شرح لمعة الاعتقاد

تحقيق: عادل محمد مرسي رفاعي

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٥٦٩٨

الترقيم الدولي: ٣-١١-٥٢٣٢-٩٧٧-٩٧٨

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م



سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (٩)
شرح
لمعة الاعتقاد
الهادي إلى سبيل الرشاد
للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي
أجزل الله له المثوبة والمغفرة
الشرح لمعالي الشيخ
صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته
تحقيق وعناية
عادل بن محمد مرسي رفاعي
غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه
مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

الرياض في 2022/04/10م

بسم الله الرحمن الرحيم فقد أذنت للأخ الشيخ عادل بن محمد مرسي رفاعي بفسح وطباعة الكتب الطبعة الثانية بعد التعديل والاضافة ، وإعادة الصف ، وهي : اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية ، وأصول الأيمان ، وشرح الأصول الثلاثة وشرح الطحاوية ، وشرح الفتوى الحموية ، وشرح الفرقان ، وشرح فضل الإسلام ، وشرح لمعة الاعتقاد، وشرح القواعد الأربع ، وشرح فتح المجيد ، وشرح كشف الشبهات ، وسلسلة المحاضرات العلمية ، وسلسلة الأجوبة والبحوث والدراسات المشتملة عليها الدروس العلمية ، واللقاءات والجلسات الخاصة ، وشرح كتاب الطهارة من بلوغ المرام ، وتفسير المفصل من سورة (ق)، إلى سورة (الحديد)، وتفسير سورة الفاتحة ، والخطب المنبرية ، ومحاضرات في الحج .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ



مُقَدِّمَةُ النَّاشِرِ

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه، **وبعد:**

فهذا شرح مبارك نافع لكتاب
لُمْعَةِ الْاعْتِقَادِ الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ
لِلْإِمَامِ مُوَفَّقِ الدِّينِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ
أَجْزَلَ اللهُ لَهُ الْمَثُوبَةَ وَالْمَغْفِرَةَ
الشَّرْحُ لِمَعَالِي الشَّيْخِ
صَالِحِ بْنِ عَبْدِ العَزِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ
غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

وكان شرح هذا الكتاب المبارك في دروس ألقاها ـ حفظه الله ـ في مسجد حمزة بن عبد المطلب بالدمام، ابتداءً من فجر يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من شهر الله المحرم في العام الثالث عشر بعد الأربعمائة والألف للهجرة، وحتى فجر الخميس غرة شهر صفر للعام الثالث عشر بعد الأربعمائة والألف للهجرة، وقد كانت هذه الدروس بإشراف من مركز الدعوة والإرشاد بالدمام، وحصل عليها بعض الزيادات من شرح شيخنا ـ حفظه الله ـ على لمعة الاعتقاد بمدارس بدر الأهلية بالرياض في العام الثاني عشر بعد الأربعمائة والألف للهجرة، وقد أشار إلي شيخنا العلامة ـ حفظه الله ـ بالدمج

بين الشرحين، وأشارته أمر، فجمعت بين الشرحين؛ ليكون أنفع لطالب العلم، والله الموفق والمستعان.

نسأل الله أن ينفع بها، وأن يجزي صاحبي المتن والشرح خير الجزاء، وأن يبارك في هذا العمل، ويجعل له القبول في الأرض وفي السماء، إنه سميع مجيب، كما أسأله ﷻ أن يجعل شيخنا إمام هدى ورشاد، وأن يعز به ويصلح، وأن يبارك في عمره وعمله، وأن يغفر له ولوالديه ولأهل بيته، وأسأله ﷷ أن يرفع بهذا الشرح ذكره، ويثقل بها موازين أعماله، وأن يجمعه ووالديه وأهل بيته تحت لواء الحمد، وفي جنات النعيم، وفي زمرة السابقين مع النَّبيِّ الأمين، وصحابته الغر الميامين، وأن يجعل لي من الخير نصيبًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

✍ كتبه

عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض في ١٨/ ٣/ ١٤٣٠هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه **وبعد**: فلا شك أن العلوم تتفاضل بتفاضل المعلوم، وعلم التوحيد، وعلم العقيدة موضوعه، والذي يعلم به هو ما يستحقه الله ﷻ من نعوت الجلال والكمال والجمال، ومن استحقاقه العبادة وحده دون ما سواه، وما يتبع ذلك من التصديق بما أنزل الله ﷻ على رسله، وعقيدة أهل السُّنَّة والجماعة هي أشرف ما يتعلمه الواحد منا، فبها تصح القلوب، ويستنير الصدر، وينظر القلب إلى الأشياء على بصيرة، فكما أن البصر ينظر الأشياء فيعرفها، فالقلب إذا كان ذا بصيرة نظر الأمور فعرفها كما يحب الله ﷻ؛ ولهذا قال ﷻ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]؛ فالبصيرة للقلب كالبصر للعين.

وإذا تقرر هذا، فإن من أنفس ما نتعلمه عقيدة سلفنا الصالح ـ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة ـ؛ لأن فيها المصالح التي سبق بيانها.

والعقيدة قسمان:

القسم الأول: توحيد العبادة.

والقسم الثاني: مجمل ومفصل الاعتقاد.

وتوحيد العبادة في الأصل من ضمن العقيدة المجملة، والمفصلة، لكننا نرى أن كتب السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ لم تجعل في أضعافها الكلام المفصل عن توحيد العبادة، وذلك لأجل عدم الحاجة إليه في ذلك الوقت، إذ المخالف فيه قليل، أو المخالف فيه معدوم، لكن لما جرت البدع، وارتفع لواؤها، كان من جملة ما ظهر: الخلل الأعظم في توحيد العبادة، من الاستغاثة بغير الله، ومن التعلق بأحجار، أو أشجار، أو قبور، أو نحو ذلك.

فصُنفت مصنفات خاصة بتوحيد العبادة، وبقيت مصنفات السلف، وما تفرع عنها شرحًا، أو استنباطًا، أو اختصارًا، بقي في العقيدة المجملة، أو المفصلة، ولهذا نقول:

القسم الأول: هو توحيد العبادة، وله مصنفات خاصة.

القسم الثاني: العقيدة المجملة، أو المفصلة لأهل السُّنَّة والجماعة؛ كما في هذه الرسالة النافعة «**لمعة الاعتقاد**» للحافظ الإمام ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عبد الله بن أحمد صاحب الكتب المشهورة التي منها: «المغني».

وفي هذه الرسالة لم يتكلم عن توحيد العبادة، وذلك أن توحيد العبادة أُفرد بمؤلفات خاصة، ولم يكن في وقت العلامة ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ظهور للانحراف الأعظم في توحيد العبادة، وإنما بدأ بدايات، نُبِّه عليها في رسائل، ولم تكن مصنفات، حتى أتى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكتب فيها كتابات مفيدة نافعة، وتبعه تلاميذه: ابن القيم، وابن عبد الهادي، وابن مفلح ـ رحمهم الله رحمة واسعة ـ، وهكذا إلى وقتنا.

فهذه الرسالة تمثل قسمًا من عقيدة السلف الصالح، وليست ممثلة لكل اعتقاد السلف الصالح ـ أي: أهل السُّنَّة والجماعة الذين هم حقيقون بهذا الاسم ـ، فإذا لم تر فيها بحثًا عن توحيد العبادة، فسببه ما ذكر.

وبهذا نقول: إن دراستك لهذه الرسالة لا تعني أنك عرفت التوحيد الذي يستحقه الله ﷻ، أو عرفت عقيدة السلف الصالح، إنما عرفت قسمًا منها، ويبقى القسم الآخر الأعظم، أَلَا وهو ما يستحقه الله ﷻ على عباده من توحيده، وعبادته وحده، والإنابة إليه، وخضوع القلب له، والخشوع، والخوف، والإجلال له ﷻ، ونحو ذلك من العلوم النافعة، ويبقى ذلك يطلب في مظانه، ويؤخذ من كتب توحيد العبادة، إما مفصلة، وإما مختصرة.




تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosailililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ الْمُوَفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ (١)

هو الشيخ الإمام القدوة المجتهد، شيخ الإسلام موفق الدين، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قُدَامَة بن مِقْدام بن نصر المقدسي الجَمَّاعِيلِي، ثم الدِّمشقي الصَّالحي الحنبلي.

وُلد بِجَمَّاعِيل من عمل نابلس سنة إحدى وأربعين وخمسمائة في شعبان، وقدم دمشق مع أهله حيث هاجر مع أهل بيته وأقاربه وله عشر سنين، فقرأ القرآن، وحفظ مختصر الخِرَقي، وقرأ على مشايخها، ثم رحل إلى بغداد، سنة إحدى وستين وخمسمائة، وأقام بها أربع سنوات، أتقن فيها الفقه، والحديث، والخلاف، ثم رجع إلى دمشق، وعاد مرة أخرى إلى بغداد، وأقام بها سنة، قرأ فيها على عدد من المشايخ، ثم رجع إلى دمشق، وحج سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة، وسمع من علماء مكة، ثم استقرّ في دمشق، واشتغل بالعلم والتصنيف.

قال الحافظ ضياء الدين المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان الموفق إمامًا في

---

(١) انظر مصادر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ١٣٣)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٦)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٠٠)، وشذرات الذهب (٥/ ٨٨ ـ ٩٢)، ومقدمة المغني (١/ ٧ ـ ٣٦)، ومقدمة روضة الناظر تحقيق: د. محمود عثمان.

القرآن وتفسيره، إمامًا في الحديث ومشكلاته، إمامًا في الفقه، بل أوحد زمانه فيه، إمامًا في علم الخلاف، إمامًا في الفرائض، إمامًا في أصول الفقه، إمامًا في النحو، إمامًا في الحساب، إمامًا في النجوم السيَّارة والمنازل».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفَّق».

قال الصفدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان أوحد زمانه..».

ونقل الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ عن الضياء المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت المفتي أبا بكر محمد بن معالي بن غنيمة يقول: ما أعرف أحدًا في زماننا أدرك درجة الاجتهاد إلا الموفق».

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولم يكن يرى الخوض مع المتكلمين في دقائق الكلام، وكان كثير المتابعة للمنقول في باب الأصول، وغيره، لا يرى إطلاق ما لم يؤثر من العبارات، ويأمر بالإقرار، والإمرار لما جاء في الكتاب والسُّنَّة من الصفات، من غير تفسير، ولا تكييف، ولا تمثيل، ولا تحريف، ولا تأويل، ولا تعطيل».

وقال عنه سبط ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان إمامًا في فنون، ولم يكن في زمانه بعد أخيه أبي عمر والعماد أورع ولا أزهد منه، وكان معرضًا عن الدنيا وأهلها، هينًا لينًا، متواضعًا مُحبًّا للمساكين، حسن الأخلاق، جوادًا سخيًّا..».

تلقى العلم على علماء عصره بدمشق، وبغداد، ومكة، والموصل.

ومنهم: والده أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، وأبو المعالي عبد الله بن عبد الرحمٰن السلمي، وأبو المكارم عبد الواحد بن محمد الأزدي، ومحيي الدين أبو محمد عبد القادر الجيلي شيخ بغداد، قرأ عليه الخِرقي، وجمال الدين أبو الفرج ابن الجوزي البغدادي صاحب التصانيف، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، العلامة المحدِّث، إمام النحو والعربية، وأبو الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي الشافعي، وأبو محمد المبارك بن علي البغدادي الحنبلي المحدث الحافظ، وغيرهم.

وممن تلقى العلم عنه، وسمع منه: ابن نقطة، وابن خليل، والضياء، وأبو شامة، والجمال أبو موسى ابن الحافظ، وابن النجار، وابن الصيرفي، وابن عبد الدائم، والعماد ابن بدران، وخلقٌ آخرهم موتًا التقي أحمد بن مؤمن.

أما مصنفاته: فقد خلَّف ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثروة علمية ضخمة في علوم شتى، منها: «المغني في شرح مسائل الخِرَقي»، و«الكافي»، و«المقنع»، و«روضة الناظر، وجنة المناظر في أصول الفقه»، و«ذم التأويل»، و«ذم الموسوسين»، و«التوابين»، و«فضائل الصحابة»، و«لمعة الاعتقاد»، وغيرها كثير.

وله رَحِمَهُ ٱللَّهُ شعر رائق منه:

أَتَغْفُلُ يَا ابْنَ أَحْمَدَ وَالْمَنَايَا ... شَوَارِعُ يَخْتَرِمْنَكَ عَنْ قَرِيبِ
أَغَرَّكَ أَنْ تَخَطَّتْكَ الرَّزَايَا ... فَكَمْ لِلْمَوْتِ مِنْ سَهْمٍ مُصِيبِ
كُؤُوسُ الْمَوْتِ دَائِرَةٌ عَلَيْنَا ... وَمَا لِلْمَرْءِ بُدٌّ مِنْ نَصِيبِ
إِلَى كَمْ تَجْعَلُ التَّسْوِيفَ دَأْبًا ... أَمَا يَكْفِيكَ إِنْذَارُ الْمَشِيبِ

أَمَا يَكْفِيكَ أَنَّكَ كُلَّ حِينٍ تَمُرُّ بِغَيْرِ خِلٍّ أَوْ حَبِيبِ
كَأَنَّكَ قَدْ لَحِقْتَ بِهِمْ قَرِيبًا وَلاَ يُغْنِيكَ إِفْرَاطُ النَّحِيبِ

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ في يوم السبت يوم عيد الفطر، سنة عشرين وستمائة، ودفن بسفح جبل قاسيون في صالحية دمشق، ـ رحمه الله تعالى، وغفر له ـ.



قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الْعَلَّامَةُ مُوَفَّقُ الدِّينِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ ـ عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ ـ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ للهِ الْمَحْمُودِ بِكُلِّ لِسانٍ، الْمَعْبُودِ فِي كُلِّ زَمانٍ، الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمِهِ مَكَانٌ، وَلَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ، جَلَّ عَنِ الْأَشْبَاهِ، وَالْأَنْدَادِ، وَتَنَزَّهَ عَنِ الصَّاحِبَةِ، وَالْأَوْلَادِ، وَنَفَذَ حُكْمُهُ فِي جَمِيعِ الْعِبَادِ، لَا تُمَثِّلُهُ الْعُقُولُ بِالتَّفْكِيرِ، وَلَا تَتَوَهَّمُهُ الْقُلُوبُ بِالتَّصْوِيرِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

الشَّرح

هذه الرسالة الموسومة بـ «لمعة الاعتقاد» من نبذ العقيدة؛ أي: من متونها المختصرة، وقد ضمت مباحث الاعتقاد، وأثنى عليها العلماء بعد الموفق رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي حقيقة بأن تُفصلَ كلماتها وجُمَلُها، وأن تُبيَّنَ مباحثُها بشيء من التفصيل.

فقوله: «الْحَمْدُ للهِ»، هذه الخطبة افتتحها بالثناء على الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو عَزَّ وَجَلَّ أهل للثناء، ومن الحسن بل من المتأكد أن يُعود طالب العلم نفسه كثرة الثناء على ربه عَزَّ وَجَلَّ، وأن يكون لسانه بذلك لهجًا ذاكرًا؛ لأن من الألسنة من لا يحسن الثناء على الله عَزَّ وَجَلَّ، وحفظ أمثال هذه الخطب في الكتب التي فيها الثناء على الرب عَزَّ وَجَلَّ من كتب أهل السُّنَّة يساعد في هذا الأمر، ويجعل طالب العلم يتعود

على طريقة أهل العلم وكلامهم في الثناء على ربهم ﷻ.

والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثنى على الله ﷻ بما يناسب مقصوده في كتابه.

وهذه الخطبة التي ذكرها المؤلف بين يدي كتابه ورسالته فيها ما يسميه علماء البلاغة: براعة الاستهلال.

وبراعة الاستهلال يعتني بها أهل العلم، ومعناها: أن يضمنوا الخطبة التي بين يدي كتبهم، أو بين يدي كلامهم وخطبهم ما سيتكلمون به أو يفصلونه، فلما كان بحث هذا الكتاب في الاعتقاد وفي تنزيه الله ﷻ وما يستحقه ﷻ، وهذا أعلى وأعظم ما في مباحث الاعتقاد، ضمَّن هذه الخطبة الثناء على الله ﷻ، وذكر استوائه ﷻ على عرشه، وذكر علمه ﷻ وإحاطته بكل شيء، وذكر أنه ﷻ موصوف بما وصف به نفسه، وغير ذلك مما بيَّنه في هذه الخطبة.

وأما خطبة الحاجة المشهورة التي وردت في حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وغيره، من أن النبي ﷺ كان يقول بين يدي حاجاته: «**إِنَّ الْحَمْدَ للهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ...** » إلى آخره[1]، فهذه

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان يقولها النبي ﷺ بين يدي حاجته، أخرجها مسلم مختصرة من حديث جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ (٨٦٧)، ومن حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا (٨٦٨)، ووردت مطولة ومختصرة من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عند الإمام أحمد في المسند (١/ ٣٩٢، ٣٩٣)، وأبو داود في سننه (١٠٩٧)، والترمذي في سننه (١١٠٥)، والنسائي في الصغرى (٣/ ١٠٤، ١٠٥)، وابن ماجه (١٨٩٢)، وقد جمع طرقها العلامة الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة لطيفة، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح عليها في جزء لطيف نشرته دار الأضحى في الأردن.

مشروعة بين يدي الحاجات، وكثيرًا ما كان يقولها ﷺ، ولكن ليس هذا أمرًا مطَّردًا؛ ولهذا أهل العلم تارة يبدؤون كتبهم وخطبهم ومؤلفاتهم بتلك الخطبة المعروفة بخطبة الحاجة، وتارة يجعلون خطبهم مذكورة بما يريدون ذكره في خطبتهم أو مؤلفهم أو رسالتهم، وهذا هو الذي أسلفت لك أنه يُسمى: «براعة الاستهلال»؛ لهذا يجتهد أهل العلم في الابتداء بمثل هذا اللفظ العظيم الموجز الذي يدل على المراد، بل ويتنافس العلماء في أن يضمنوا صدور خطبهم لكتبهم ولغيرها ما يريدون إيضاحه في كتبهم أو في خطبهم، ونحو ذلك.

فضمنها صفات ما يستحقه الله عَزَّوَجَلَّ من الأسماء الحسنى والصفات العلى، وحمد الله عَزَّوَجَلَّ، وبيَّن أنه لا شبيه له ولا مثيل، وذكر شيئًا من صفاته وعلوه عَزَّوَجَلَّ، وإحاطته بخلقه، ونحو ذلك، بعد هذه الخطبة البليغة البديعة.

وهنا ينبغي بيان أن مباحث الاعتقاد عند أهل السُّنَّة والجماعة مبنية على شرح أصول الإيمان الستة، أَلَا وهي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله عَزَّوَجَلَّ[1]. فالإيمان بالله يشمل الإيمان بأنه عَزَّوَجَلَّ واحد في إلٰهيته، مستحق للعبادة دون ما سواه، والإيمان بأسماء الله عَزَّوَجَلَّ، وصفاته، وأنه واحد في أسمائه وصفاته، لا شبيه ولا مثيل له في أسمائه وصفاته.

---

(١) كما في الحديث المشهور بحديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا البحث ـ أعني: الكلام عن الإيمان بالله ـ لم يكن في أول الإسلام ـ أي: في القرون الأولى ـ ولم يكن ثَمَّ حاجةٌ إلى إفراد الكلام عن توحيد الألوهية بخصوصه، وإنما كانوا يكتفون بالإجمال فيه؛ لأجل عدم وقوع الشرك في هذه الأمة، وعدم ظهوره، فكانت جُلَّ مباحث الاعتقاد فيما يتصل بمبحث الإيمان بالله عن الأسماء والصفات وغيرها يُعرض له بشكل من الإجمال، لكن لمَّا ظهر الشرك وفشا، كان لزامًا أن يُفرد هذا بالتصنيف؛ لهذا لا تجد في مباحث الاعتقاد التي في هذه الرسالة الكلام مفصلًا عن توحيد العبادة، وتوحيد الإلـٰهية بما اعتنى به العلماء من بعد، وإنما تجد الكلام مفصلًا في مباحث توحيد الأسماء والصفات، وهذا لأجل الحاجة إليه في زمن تأليف تلك الرسالة، فكلما كانت حاجة العباد إلى إيضاح أمر أكثر، اعتنى به أهل العلم وأظهروه.

إذًا؛ كُتُب توحيد الإلـٰهية، وتوحيد العبادة، من مثل «كتاب التوحيد»، و«كشف الشبهات»، و«ثلاثة الأصول»، ونحوها من الكتب، فيها بيان لتوحيد الإلـٰهية الذي هو أحد مباني العقيدة في ركنه الأول الذي هو الإيمان بالله.

ثم يُذكر الإيمان بالملائكة، والكتب، والرسل، كما سيأتي إيضاحه ـ إن شاء الله تعالى ـ، ثم الإيمان باليوم الآخر، وهذا يدخل فيه الإيمان بالغيبيات، فإذا أتى أهل العلم للكلام على اليوم الآخر، والإيمان به، فإنهم يذكرون الكلام على الغيبيات، وما يجب على المسلم اعتقاده فيها، وطريقة أهل السُّنَّة والجماعة فيها المخالفة والمنابذة لطرق أهل الزيغ والضلال والبدع.

ثم الإيمان بالقدر خيره وشره، فإذا تم بيان أركان الإيمان الستة، ذكروا ما يتبع ذلك من أمور الاعتقاد التي اعتنى بها أهل السُّنَّة والجماعة، وهي في أصلها ليست من مسائل الاعتقاد، لكنها أُدرجت في مسائل الاعتقاد؛ لأجل الحاجة إليها من جهة أن أهل السُّنَّة والجماعة خالفوا فيها أهل الزيغ والضلال وأهل البدعة والفرقة، من مثل الكلام في الصحابة ﭬ، ومن مثل الكلام في أمهات المؤمنين، وحقهن جميعًا على المؤمنين عامة، ومن مثل الكلام في الإمامة، وما يجب من طاعة أولي الأمر في المعروف، وأن الإمامة واجبة، وأن البيعة للإمام الذي بويع متعينة، ولا يجوز الخروج على الأئمة بجورهم، وتجب الصلاة خلفهم، والجهاد معهم، ونحو ذلك من مباحث الإمامة التي خالف بها أهل السُّنَّة والجماعة الخوارج والمعتزلة، ومن شابههم.

كذلك يذكرون من مباحث الاعتقاد، مثل المسح على الخفين، وذلك مخالفة لمن لا يرى المسح على الخفين، كذلك يذكرون في مباحث الاعتقاد كرامات الأولياء وما يُجري الله على أيديهم من أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، ويبسطون ذلك؛ لأجل وجود من يخالف في الأولياء، وفي كراماتهم، من جهة إنكارها تارة كما فعلت المعتزلة، ومن جهة الغلو في الأولياء حتى جعلتهم طائفة فوق منزلة الأنبياء، وهكذا مسائل الأخلاق تُذكر ضمن مسائل اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة.

إذًا؛ فمعتقد أهل السُّنَّة والجماعة يشمل هذه الأمور جميعًا، وليس معتقد أهل السُّنَّة والجماعة خاصًا بالاعتقاد في الله ﷻ،

وأسمائه وصفاته، واليوم الآخر، والقدر، كما قد يُظن، بل معتقد أهل السُّنَّة والجماعة يشمل هذا جميعًا؛ لأنه به فارقوا أهل البدع والزيغ الذين يردُّون النصوص، ولا يلتزمون بالسُّنَّة، ولا يخضعون لها، ولا يحكمونها على أنفسهم تحكيمًا تامًّا، وبهذا التوجه تميَّز أهل السُّنَّة؛ لأنهم يُعظمون السُّنَّة، ويُعظمون أهلها، وينبذون من خالفها، أو خالف أئمتها.



لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَالصِّفَاتُ الْعُلَى، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٥ ـ ٧]، **أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَقَهَرَ كُلَّ مَخْلُوقٍ عِزَّةً، وَحُكْمًا، وَوَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً، وَعِلْمًا،** ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، **مَوْصُوفٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ.**

وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ صَحَّ عَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ مِنْ صِفَاتِ الرَّحْمَنِ، وَجَبَ الْإِيمَانُ بِهِ، وَتَلَقِّيهِ بِالتَّسْلِيمِ، وَالْقَبُولِ، وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لَهُ بالرَّدِّ، وَالتَّأْوِيلِ، وَالتَّشْبِيهِ، وَالتَّمْثِيلِ.

الشَّرح

قال رَحِمَهُ اللهُ: «**مَوْصُوفٌ**»؛ يعني: الله عَزَّ وَجَلَّ، فهو موصوف عَزَّ وَجَلَّ عند أهل السُّنَّة والجماعة، «**بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ**»، **وقوله:** «**مَوْصُوفٌ**»؛ يعني: صِفْه بما ثبت في القرآن، وما ثبت في سُنَّة النبي ﷺ، فهذا خبر مُضمن معنى الأمر.

وقوله: «**وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ...**» هذا بيان للأصل الأول، ألا وهو: أن أهل السُّنَّة والجماعة تميزوا عن غيرهم بالتسليم بما جاء به الرسول ﷺ من القرآن العظيم ومن سُنَّته ﷺ، فسُنَّة النبي ﷺ وحي، والقرآن كلام الله عَزَّ وَجَلَّ فما أتانا في الكتاب والسُّنَّة وجب

اعتقاده والتسليم له، وتصديقه في الأخبار، واتباعه في الأمر والنهي والأحكام.

وكمقدمة لكتابه رَحِمَهُ اللَّهُ يُبيِّن الأصل الذي التزمه أهل السُّنَّة والجماعة، ألا وهو: أصل الإيمان بما جاء في الكتاب والسُّنَّة إثباتًا وإمرارًا، إثباتًا لما جاء، وإمرارًا لها دون تأويل، ودون صرف عما تحمله ظواهر الألفاظ من معانٍ، وهذا الأصل عندهم تميزوا به عن أهل الضلال والأهواء، الذين منهم:

* طائفة سلكت مسلك الإيمان باللفظ دون المعنى، وهؤلاء هم: المفوضة الذين هم أهل التجهيل.

* وطائفة سلكت مسلك الرد والتأويل، فأوَّلوا تلك الصفات، وأوَّلوا تلكم الأسماء عن معانيها، وصرفوها إلى معان أخر.

* وطائفة سلكت مسلك التمثيل، فمثَّلوا صفات الله عَزَّ وَجَلَّ بصفات المخلوقين، منابذين بذلك قول الله عَزَّ وَجَلَّ.

فذكر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يجب عليك في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة أمور وهي:

أولًا: أن تؤمن بها.

ثانيًا: أن تتلقاها بالتسليم والقبول.

ثالثًا: أن تترك التعرض لها بما يصرفها عن معانيها التي دلَّت عليها ألفاظها.

رابعًا: أَلَّا تكون فيها ممثلًا ولا مشبهًا.

أما الأولى والثانية فواضحة، وأما الثالثة والرابعة وهي **قوله**: «**وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لَهُ بالرَّدِّ، وَالتَّأْوِيلِ، وَالتَّشْبِيهِ، وَالتَّمْثِيلِ**» عَطَفَ التمثيل على التشبيه، والتشبيه غير التمثيل؛ فالتمثيل جاء نفيه في القرآن، وأما التشبيه، فلم يجئ نفيه في الكتاب ولا في السُّنَّة؛ لهذا قال أهل العلم: إن ما نفاه الله عز وجل من التمثيل في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: ليس مثله شيء وهو السميع البصير؛ لأن الكاف صلة، وهي التي يسميها بعضهم: الزائدة، وتفيد تكرير الجملة؛ كما ذكر ذلك ابن جني في «**الخصائص**»(١)، وهناك أقوال أخرى في الكاف ليس هذا محل بيانها.

المقصود: ليس كمثله شيء؛ معناه: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء، وهو السميع البصير، فكأن الكاف في مقام تكرير الجملة، والذي نُفي هنا هو التمثيل.

والتمثيل معناه: أن تساويَ بينَ وصفِ الله عز وجل، ووصفِ المخلوق بجميع معانيه، أو تمثل الذات بالذات.

وأما التشبيه فهو: أن يشبه البعض بالبعض؛ أي: يشبه بعض

---

(١) انظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، باب في زيادة الحروف وحذفها (ص٦٣ ـ ٧٢)، وختم هذا الباب بقوله: «وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها؛ وذلك لأنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار والاكتفاء من الأفعال وفاعليها، فإذا زيد ما هذا سبيله فهو تناهٍ في التوكيد به».اهـ.

الصفة ببعض الصفة، ونفي التشبيه يحتاج إلى تفصيل، ومراد المؤلف هنا أحد معنيين، ذلك أن التشبيه نوعان:

القسم الأول: تشبيه البعض بالبعض، أو بعض الصفة ببعض الصفة من كل وجه، وهذا في الحقيقة يرجع إلى معنى التمثيل؛ لأنه جعل هذه الصفة مساوية لتلك الصفة في جميع المعنى، فإن جعلها مع المعنى مشابهة، أو مساوية في الكيفية، صار ذلك تجسيمًا وتمثيلًا.

القسم الثاني: المشابهة في بعض المعنى، بمعنى أن يكون هناك اشتراك في بعض المعنى في الصفة، وهذا لا يُنفى، وإنما ينفيه المفوضة؛ لأن الله ﷻ وصف نفسه بأنه ذو سمع، وأنه سميع، ووصف نفسه بأنه ذو علو، وأنه علي، ووصف نفسه بأنه ذو رحمة، وأنه رحيم، وهكذا.

ووصف بعض العباد بأن لهم رحمة، ووصف بعض العباد بأن لهم بصرًا، ووصف بعض خلقه بأن له علوًّا، وهكذا، وهذا يقتضي اشتراكًا في بعض المعنى، وهذا يعني: أن هناك قدرًا من المعنى يشتركان فيه.

فالبصر هو: إدراك المبصرَاتِ، والسمع هو: إدراكُ المسموعات، والعلو منه ما هو رِفعةُ الذاتِ، وعلوُ الذاتِ، وهذه المشابهة بهذا القدر لا تُنفى؛ لهذا يُقال: «إن المعنى الكلي للصفات لا يوجد كليًّا إلا بالأذهان، أما في الواقع فلا يوجد كليًّا»؛ أي: في خارج الذهن في الواقع لا يوجد كليًّا، بل لا بد من تخصيص وإضافة، فنقول مثلًا: الرحمة يمكن أن تفسرها تفسيرًا كليًّا، لكن إذا

بحثت في الواقع عن هذا المعنى الكلي فإنك لا تجده؛ لأنه لا بد أن يضاف، فتقول مثلًا: رحمة الله، وتقول: رحمة فلان بفلان من الناس، وتقول: رحمة الحيوان بولده، . . . وهكذا؛ فالمعنى الكلي هو الذي يوجد في الذهن، والمعنى الإضافي هو الذي يوجد في الواقع.

وإذا كان كذلك فلا بد من وجود اشتراك في جزء المعنى، وهذا لا يعني التشبيه المذموم، أو التشبيه الذي درج العلماء على أن يطلقوا عليه اسم التشبيه؛ لهذا ننفي التشبيه والتمثيل، ونقول: إن الله ﷻ ليس كمثله شيء، ونقول: لا تشبيه ولا تمثيل؛ أي: بالمعنى المذموم للتشبيه، أما مجرد وجود المشابهة، فهذا لا ينفي المشابهة في جزء المعنى، ولهذا فإن الله ﷻ بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، قال ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

قال بعض أهل العلم(١): إن ذكر السمع والبصر بعد قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ له مناسبة، وهي: أن السمع والبصر مما تشترك فيه كثير من ذوات الأرواح، ومع ذلك أثبته لنفسه، مع أن الجميع يعلم أن أكثر ذوات الأرواح لهم سمع ولهم بصر، فالإنسان له سمع وله بصر، وهو سميع وبصير، ﴿فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، والدابة لها سمع ولها بصر، والبعوضة لها سمع ولها بصر، والذباب بأنواعه له سمع وله بصر، وجماعات الطيور لها سمع ولها بصر، وكلٌّ بما يناسبه.

---

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٢/ ١٨).

فالسمع والبصر من جهة كونه معنى كليًّا إنما يوجد في الذهن، وأما في الواقع فهو يوجد مضافًا مخصصًا.

فالله ﷿ وصف نفسه بالسمع والبصر، وسمَّى نفسه بالسميع والبصير، فقال ﷿: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وهذا لأجل الاشتراك الحاصل بين الكثير من ذوات الأرواح في السمع والبصر، فمعنى ذلك: أن إثبات السمع والبصر لله ﷿ هو إثبات مع قطع المماثلة مع جميع من يتصف بالسمع والبصر، فالله ﷿ له سمع وله بصر، وسمعه وبصره يناسب ذاته الجليلة العلية ﷿، والمخلوق له سمع وبصر يناسب ذاته الحقيرة الوضيعة، فبين الصفة والصفة، كما بين الذات والذات، فذات الله ﷿ عليا عظيمة جليلة، والمخلوق ذاته تناسبه في الضعف والضعة والفقر والمسكنة، إلى آخره.

ففي **قوله**: «**وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ**»؛ أي: بالتشبيه المذموم، وهو الذي يُطلق عليه لفظ التشبيه، ويعني به ما ذكرت آنفًا.



وَمَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِمَعْناهُ، وَنَرُدُّ عِلْمَهُ إِلَى قَائِلِهِ، وَنَجْعَلُ عُهْدَتَهُ عَلَى نَاقِلِهِ، اتِّبَاعًا لِطَرِيقِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، الَّذِينَ أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِم فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ، بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧] **وَقَالَ فِي ذَمِّ مُبْتَغِي التَّأْوِيلِ لِمُتَشَابِهِ تَنْزِيلِهِ:** ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]، **فَجَعَلَ ابْتِغَاءَ التَّأْوِيلِ عَلامَةً عَلَى الزَّيْغِ، وَقَرَنَهُ بِابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ فِي الذَّمِّ، ثُمَّ حَجَبَهُمْ عمَّا أَمَّلُوهُ، وَقَطَعَ أَطْمَاعَهُمْ عمَّا قَصدُوهُ، بِقَوْلِهِ ﷻ:** ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧].

الشَّـرح

قوله: «**وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِمَعْناهُ، وَنَرُدُّ عِلْمَهُ إِلَى قَائِلِهِ**»؛ يعني به: ما اشتبه عليك من نصوص الكتاب والسُّنَّة من آيات الصفات والأسماء، أو أحاديث الأسماء والصفات، فما لم تفهم معناه، فإنه يجب عليك إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه؛ لأنك إذا تعرضت لمعناه على جهل وجهالة، وصفت الله ﷻ بشيء لم يصف به نفسه، وهذا هو الذي وقع فيه طائفة من المبتدعة؛ حيث خاضوا في تفسير الأسماء والصفات بغير علم، خاضوا فيها بجهل فضلُّوا وأضلُّوا.

فما أشكل عليك من معناه، فإنك تثبته أولًا؛ كما **قال: «وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لِمَعْنَاهُ»**؛ لأنه لا يسوغ لك التعرض لمعناه، فإذا تعرضت لمعنى، وأنت جاهل بهذا المعنى، والأمر مشكل عليك، فلا يُؤْمَن أن تقع في زيغ في ذلك الاسم، أو في تلكم الصفة.

وهاهنا ذكر المؤلف أن ما أشكل من النصوص وجب الإيمان به لفظًا، وترك التعرض لمعناه؛ لأن أهل السُّنَّة والجماعة قالوا: إن النصوص ـ نصوص الكتاب والسُّنَّة ـ واضحة بيّنة؛ لأن الله ﷻ أنزل كتابه، وجعله واضحًا بيِّنًا، بلسان عربي مبين، وجعله محكمًا؛ كما قال ﷻ: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، فجعل ﷻ كتابه كلَّه مُحكمًا، بيِّنًا واضحًا، لا يُسْتَبهم معناه، ولا يَغمُضُ ما دلَّ عليه على الناس.

كذلك ذكر ﷻ أن كتابه متشابه، فقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، فجعله كلّه متشابهًا، ومعنى ذلك: أنه يُشبه بعضُه بعضًا، وفي آية «آل عمران» قال ﷻ: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾ [آل عمران: ٧]، وهذا يعني: أن منه ما هو واضح بيِّن، ومنه ما هو متشابه، مشتبه، فكيف نجمع بين هذه الآيات الثلاث؟

ذكر المؤلف رحمه الله: أن القرآن وصفه الله ﷻ بأنه محكم كله، وأنه متشابه كله، وأن منه المحكم ومنه المتشابه.

قال ﷻ في الأول: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾، فهو محكم كله، وقال ﷻ: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]، والحكيم على وزن

فعيل بمعنى مفعل؛ أي: محكم، عند طائفة من أهل التفسير[١].

والثاني: قال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾.

والثالث: قال الله ﷻ: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾.

ومعنى الآيات الثلاثة:

الأول: وهو قوله ﷻ: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾؛ كما ذكر ابن جرير[٢] وغيره من مفسري السلف: معنى الإحكام: أنه لا يوجد فيه اختلاف؛ كما قال ﷻ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾ [النساء: ٨٢]، فهو محكم من جهة المعنى، ومن جهة ما فيه من الآيات، ليس فيه خلل ولا تناقض، وليس فيه اختلاف في حقيقة الأمر، فقد يكون هناك إشكال أو اختلاف على بعض الناس، لكنه محكم كله، أُتْقِنَ، وَأُحْكِمَ، تبارك وتعالى مَنْ تَكَلَّم به.

الثاني: أنه متشابه: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ أي: يشبه بعضه بعضًا، هذا حكم وهذا حكم، هذا خبر وهذا خبر، هذا قصص وهذا قصص، هذا ترغيب وهذا ترغيب، هذا وصف للجنة، وهذه آية في وصف للجنة، وهذا تخويف بالنار، وهذه آية فيها تخويف بالنار، فبعضه يشبه بعضًا، ولكن هذا التشابه الذي فيه،

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ٤٩٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١١/ ٨٠)، والدر المنثور (٤/ ٣٩٩)، وتفسير الصنعاني (٢/ ٣٠١).

إنما هو تشابه في جزء المعنى أيضًا؛ لأنه ما من آية إلا وإيرادها في موضعها له معنى، ومناسبة ليس في الآية الأخرى، حتى قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: ١٣].

الثالث: أن منه محكمًا ومنه متشابهًا في مقصوده، وهو أن يكون المحكم ما ظهر معناه، والمتشابه ما اشتبه عليك وأشكل، فهذا يكون جوابه كما **قال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وَنَرُدُّ عِلْمَهُ إِلَى قَائِلِهِ، وَنَجْعَلُ عُهْدَتَهُ عَلَى نَاقِلِهِ، اتِّبَاعًا لِطَرِيقِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، الَّذِينَ أَثْنَى اللهُ عَلَيْهِم فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ، بِقَوْلِهِ** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]».

إذًا؛ منه محكم ومنه متشابه، محكم معلوم المعنى، ومتشابه مشكل المعنى، أشكل عليك معناه، لكن على الأمة لا، فلابدَّ أن يوجد فيها من يعلم المعنى؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين؛ لهذا كان من طريقة بعض أئمة السلف أن يقفوا على كلمة «العلم» من قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾.

فيقف على كلمة «العلم»؛ أي: أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل، هذا إذا كان التأويل بمعنى العلم بالمعنى؛ أي: معرفة التفسير، فإنه لا بد أن يكون في الأمة من الراسخين في العلم من يعلمون المعنى؛ لأن الحجة جاءت في القرآن، والقرآن بلسان عربي مبين، فمن فقه هذا اللسان، وأدرك معاني العربية، فإنه يعلم المعنى، فليس عندنا في القرآن آية يجهل الجميع معناها، ولا آية لا تعلم الأمة معناها، ومن قال بذلك، فإنه يكون من أهل التجهيل الذين يقولون: إن من القرآن ما يُجهل معناه، لا يعلمه حتى النبي ﷺ، وحتى جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

وهذا إغراق في الضلال؛ ولهذا يقول الأئمة[١] ـ ومنهم: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ـ: «**الْمُفَوِّضَةُ شَرٌّ مِنَ الْمُؤَوِّلَةِ**».

والمفوضة قسمان:

* مفوضة الكيفية، وهؤلاء هم: أهل السُّنَّة والجماعة.

* ومفوضة المعنى، وهؤلاء هم الذين يقصدهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بقوله: «**الْمُفَوِّضَةُ شَرٌّ مِنَ الْمُؤَوِّلَةِ**»؛ لأنه إذا أُطلق لفظ المفوضة، فإنه يُقصد به مفوضة المعنى.

والمفوضة شر من المؤولة؛ لأنهم قالوا: إن القرآن لا يُفهم معناه.

وأما المؤولة فقالوا: المعنى مفهوم، لكن ليس هو ذاك المعنى الذي على ظاهر اللفظ.

فكان المؤول خيرًا من المفوض؛ لأنه ما نفى عن القرآن صفة كونه بلسان عربي مبين، أما المفوض فقد نفى ذلك، وقال: نجهل معناه، حتى النبي ﷺ لا يعلم المعنى، وحتى جبريل عليه السلام لا يعلم المعنى.

إذًا؛ ما أشكل من ذلك، واشتبه علمه عليك، وجب الإيمان به، فتؤمن به لفظًا، وتمرُّه كما جاء وتقر به، وتترك التأويل، وتترك

---

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٢٠٥)، قال شيخ الإسلام رحمه الله: «فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسُّنَّة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد».

التعرض لمعناه الذي يصرفه عن ظاهره، أو الذي لا تعلمه عن أئمة أهل العلم، ثم تسأل بعد ذلك، فإذا أخبرت بمعنى ذلك الاسم، أو تلكم الصفة، آمنت بها لفظًا ومعنى.

لهذا جعل بعض المبتدعة في الأسماء والصفات بعض آيات القرآن من المتشابه الذي لا يعلم أحدٌ معناه، وهذا المتشابه عندهم ليس متشابهًا مطلقًا؛ لأن أهل السُّنَّة والجماعة يقسمون المتشابه إلى قسمين:

* متشابه مطلق.

* ومتشابه نسبي.

فالمتشابه المطلق: هو الذي لا يعلم أحد معناه، وهذا لا يوجد عندنا في الكتاب ولا في السُّنَّة.

وأما المتشابه النسبي: فهذا موجود بحيث يكون عندي آية لا أعلم معناها، فهي متشابهةٌ علَيَّ، وآيةٌ أخرى أعلم معناها، ولا تعلم أنت معناها، فهي متشابهةٌ عليك، وهذا متشابه إضافي يُشكل على واحد أو اثنين أو عشرة أو عشرين أو مائة أو مائتين أو ألف من أهل العلم، لكنه لا يُشكل على الأمة جميعًا، بل لا بد أن يكون في الأمة من يعلم معنى ذلك؛ لأنه من الدين، ولأنه بلسان عربي مبين.

وقوله هنا: «فَجَعَلَ ابْتِغَاءَ التَّأْوِيلِ عَلَامَةً عَلَى الزَّيْغِ، وقَرَنَهُ بِابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ في الذَّمِّ، ثم حَجَبَهُمْ عمَّا أَمَّلُوهُ، وَقَطَعَ أَطْمَاعَهُمْ عَمَّا قَصَدُوهُ، بِقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]».

هذا الكلام يعني به الموفَقُ رَحِمَهُ اللَّهُ: تأويلَ الكيفيات؛ أي: المعرفة بكيفيات اتصاف الله عَزَّ وَجَلَّ بصفاته، سواء كان في صفات الذات، أو في صفات الفعل.

فالمؤلف هنا قسم نصوص الصفات إلى قسمين باعتبار بعض الناس، لا باعتبار الجميع:

القسم الأول: الآيات المحكمات الواضحة، **قال**: «**وَجَبَ الْإِيمَانُ بِهِ، وَتَلَقِّيهِ بِالتَّسْلِيمِ، وَالقَبُولِ، وَتَرْكُ التَّعَرُّضِ لَهُ بِالرَّدِّ، وَالتَّأْوِيلِ، وَالتَّشْبِيهِ، وَالتَّمْثِيلِ**».

القسم الثاني: ما اشتبه عليك، **قال**: «**وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا**»، وهذا اللفظ مما انتُقِد(١) على الإمام موفق الدين ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ،

---

(١) قال سماحة الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ تعقيبًا على **قول المؤلف** هنا: «**وجب الإيمان به لفظًا وترك التعرض لمعناه**»: «أما كلام صاحب اللمعة هذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أُخذت على المصنف؛ إذ لا يخفى أن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسُّنَّة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته، وأدلة ذلك أكثر من أن تُحصر، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها ليس فيها إشكال ولا غموض...». إلى أن قال: «..أما ما ذكره في اللمعة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ إمام في السُّنَّة، وهو أبعد الناس عن مذهب المفوضة، وغيرهم من المبتدعة. والله أعلم، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم».اهـ.

انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ، جمع وترتيب محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، (١/٢٠٢، ٢٠٣).

فإنه في هذه العقيدة الموجزة انتُقِدت عليه ثلاث مسائل، هذه أولها وهي **قوله**: «**وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا**»، ويُمكن أن يُحمل كلامه على محمل صحيح.

أما الانتقاد فهو أن يُقال: إن الواجب أن نؤمن به لفظًا، ومعنًى، لكن إذا جهلنا المعنى، نؤمن بالمعنى على مراد الله ﷻ، أو على مراد رسوله ﷺ؛ كما سيأتينا من كلمة الإمام الشافعي أنه قال: «**آمَنْتُ بِاللهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ، عَلَى مُرَادِ اللهِ، وَآمَنْتُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ**»؛ أي: إذا جُهل المعنى، فتؤمن باللفظ والمعنى، لكن المعنى على مراد من تكلم به.

ووجه الانتقاد الذي أُنتقد به الإمام ابن قدامة في هذه اللفظة، أنه يجب الإيمان باللفظ والمعنى، أما الإيمان بلفظ مجرد عن المعنى، فهذا هو قول أهل البدع الذين يقولون: «نؤمن بألفاظ الكتاب والسُّنَّة دون إيمان بمعانيها؛ لأن معانيها قد تختلف».

والجواب: أن هذا غلط، بل معاني الكتاب والسُّنَّة هي على المعنى العربي؛ فالقرآن نزل بلسان عربي، والنبي ﷺ تكلم بلسان عربي؛ لهذا وجب أن نؤمن بالكتاب والسُّنَّة على ما تقتضيه لغة العرب، وعلى ما يدلُّ عليه اللسان العربي، وهذا أصل من الأصول.

لكن إذا اشتبه عليك المعنى، فمثلًا: كلمة في القرآن ما علمت معناها، أو حديثٌ ما في الصفات، أو في الغيبيات، لم تعلم معناه، فنقول: نؤمن به لفظًا ومعنى؛ أي: معناه مفهوم لكن على مراد الله،

ومراد رسوله ﷺ، وهذا هو الذي جاء في الآية؛ حيث قال ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾ [آل عمران: ٧]، فهنا قال ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾، إذا قلنا: إن كل آية لا بد أن نعلم معناها، وكل حديث لا بد أن يوجد في الأمة من يعلم معناه، فما معنى قوله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾؟

الجواب: أن ما أنزل الله ﷻ على قسمين:

* إما أن يكون أخبارًا.

* وإما أن يكون أحكامًا.

وتأويل الأخبار يكون بوقوعها، وتأويل الأحكام ـ الأمر والنهي ـ يكون بإيقاعها، فقوله ﷻ هنا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾؛ أي: تلك الأخبار ما يعلم تأويلها إلا الله؛ لأن الله ﷻ هو الذي يعلم ما تؤول إليه حقيقة تلك الألفاظ وتلك الآيات، وذلك أن التأويل في القرآن أتى بمعنيين لا ثالث لهما:

المعنى الأول: التأويل بمعنى ما تؤول إليه حقيقة الشيء، وهذا كما في قوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فقوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ﴾؛ أي: ما تؤول إليه حقيقة أخباره وأحكامه، فحقيقة الأخبار تؤول إلى ظهورها من الصفات والغيبيات، كذلك الأحكام حقيقتها تؤول إلى ظهور أثر من تمسك بها، وامتثلها ممن عصى وخالف.

المعنى الثاني ـ وهو فرع عن هذا ـ: التأويل بمعنى التفسير، قال: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]، ﴿بِتَأْوِيلِهِۦ﴾؛ أي:

بتفسير الرؤيا، وهذا مرتبط بالمعنى الأول؛ أي: الحقيقة التي تؤول إليها الرؤيا في الواقع المشاهد.

فإذًا؛ قوله ﷻ هنا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ليس هو التأويل الحادث الذي يقوله بعض أهل الأصول، وهو: صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لمرجح، أو لقرينه تدل عليه.

لا، هذا إنما هو اصطلاح حادث، أما التأويل فهو في القرآن، والسُّنَّة له معنيان لا غيرهما.

إذًا، فقوله ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ إذا كان في آيات الصفات، ووقفنا على هذه الآية، وقلنا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فإننا نريد بالتأويل: ما تؤول إليه حقيقة الأسماء والصفات؛ أي: لا يعلم الكيفية إلا الله، وهي: الحقيقة التي تؤول إليها آيات الأسماء والصفات، والأحاديث التي فيها الأسماء والصفات، فلا يعلم كيفية اتصاف الله ﷻ بها إلا هو ﷻ.

وإذا أُريد بالتأويل معنى التفسير لا الكيفية، فإن الراسخين في العلم يعلمونه؛ لهذا يرى طائفة من السلف الوقف على كلمة «العلم»، فيقولون: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ ويقفون؛ لأن الراسخين في العلم يعلمون المعنى، لكن لا يعلمون الكيفية، فإذا كان الاشتباه واقعًا في المعنى، كان الراسخون في العلم ممن يعلمون، وإذا كان الاشتباه واقعًا في الكيفية، كان العلم مقصورًا على رب الأرض والسماوات، وهذا معنى قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: «**أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ**»[1].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٨٣)، والقرطبي (٤/ ٢٠)، والدر المنثور (٢/ ١٥٢).

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلَ رضي الله عنه فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»(١)، وَ«إِنَّ اللهَ يُرَى فِي الْقِيَامَةِ»(٢)، وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، قَالَ: «نُؤْمِنُ بِهَا، وَنُصَدِّقُ بِهَا، لَا كَيْفَ، وَلَا مَعْنًى، وَلَا نَرُدُّ شَيْئًا مِنْهَا، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقٌّ، وَلَا نَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا نَصِفُ اللهَ بِأَكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، بِلاَ حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]».

وَنَقُولُ كَمَا قَالَ، وَنَصِفُهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، لَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ، وَلَا يَبْلُغُهُ وَصْفُ الْوَاصِفِينَ، نُؤْمِنُ بِالْقُرْآنِ كُلِّهِ مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ لِشَنَاعَةٍ شُنِّعَتْ، وَلَا نَتَعَدَّى الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ كُنْهَ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصْدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ وتَثْبِيتِ الْقُرْآنِ»(٣).

---

(١) حديث النزول رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**» هذا لفظ البخاري.

(٢) أحاديث الرؤية متواترة كما ذكر هذا عدد من أهل العلم، منهم: العلامة ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص٢٠٩)، وانظر: صحيح البخاري (٥٧٣)، ومسلم [٢٩٦ (١٨٠)، ٢٩٧ (١٨١)، ٢٩٨ (١٨٢)].

(٣) ذكر معنى هذا الكلام الذهبي رحمه الله في تاريخ الإسلام (ص٨٧) ترجمة =

الشَّرح

هذا الكلام من إمام أهل السُّنَّة والجماعة أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين للهجرة، الإمام الذي نصر الله ﷻ به السُّنَّة، وقمع به البدعة، وجعله ﷻ في وقته ميزانًا يوزن به الناس.

قال رحمه الله: إننا نؤمن بما جاء من آيات النزول، وغير ذلك من آيات الصفات كما جاء، لا نتجاوز القرآن والحديث، قال: «**لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنًى**» وهذا الكلام منه ـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة ـ أشكل على بعضهم، كيف يقول: «بلا كيف ولا معنى»؟، وحقيقة هذا اللفظ الذي ورد عنه أنه يوافق مذهب المفوضة، والمفوضة طائفة كانت تقول: «نؤمن بالألفاظ بلا معان»؛ أي: نفوض المعنى والكيفية جميعًا، وهذا معتقد باطل، وبدعة شنيعة، وإنما الواجب تفويض العلم بالكيفية، أما المعنى فهو ظاهر؛ لأن القرآن أُنزل بلسان عربي مبين.

فإذا كان أهل السُّنَّة والجماعة يؤمنون بالألفاظ والمعاني؛ أي: بما دلَّ عليه اللفظ من كلام العرب، فكيف إذًا يفهم كلام الإمام أحمد؟ أي: قوله: «**لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنًى**»؟.

وهذه ـ أيضًا ـ مما أُخذ على المؤلف؛ حيث لم يوضح المراد بكلمة الإمام أحمد رحمه الله.

= الإمام أحمد رحمه الله. وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٣١) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم رحمه الله (ص١٣٢).

وأهل العلم يقولون: إن الإمام أحمد أراد بقوله: «**لَا كَيْفَ وَلَا مَعْنًى**» الرد على طائفتين:

الطائفة الأولى: المشبهة المجسمة، ردَّ عليهم بقوله: «**لَا كَيْفَ**»؛ أي: الكيفية التي توهمها المُجَسِّمَةُ أو الممثلةُ، ووصفوا الله ﷻ بها.

الطائفة الثانية: المعطلة، ردَّ عليهم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «**وَلَا مَعْنًى**» الذين جعلوا معاني النصوص على خلاف الظاهر المتبادر منها، فقالوا: إن معنى النزول: الرحمة، وقالوا: إن معنى الاستواء: الاستيلاء، وقالوا: إن معنى الرحمة: الإرادة؛ أي: إرادة الإحسان، أو إرادة الخير، وإن الغضب معناه: إرادة الانتقام، ونحو ذلك.

فهذا تأويل منهم، فالإمام أحمد يقول: «**لَا كَيْفَ**»، الكيف الذي جعله المجسمة لله ﷻ، «**وَلَا مَعْنًى**»؛ أي: الذي جعله المعطلة؛ أي: المعنى الباطل الذي صرف الألفاظَ إليه المبتدعةُ المؤولةُ.

ونأخذ من هذا قاعدة مهمة، وهي: أن طالب العلم الذي يعتني بأمر الاعتقاد، يجب عليه أن يفهم اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة تمامًا، فإذا فهمه وَوَرَد بعد ذلك ألفاظ مشكلة عن الأئمة، أو عن التابعين، أو عن تابعي التابعين، فإنه بفهمه للاعتقاد الصحيح، سيوجه معناها إلى معنى مستقيم؛ لأنه لا يُظن بالإمام أحمد، وهو إمام أهل السُّنَّة والجماعة، الذي حكم بالبدعة على المفوضة أنه يقول: «**وَلَا مَعْنًى**»؛ أي: ليس للآيات ولا للأحاديث معنى يُفهم منها بتاتًا.

إذًا، ففهمك لأصول الاعتقاد، وأصول ما كان عليه أهل السُّنَّة والجماعة وضبطك لذلك، يمكنك أن تجيب على كثير من الإشكالات.

ونحن في هذا الزمان ربما كتب بعض الناس كتابات في أن السلف يقرون التأويل، وأنه وُجِد التأويل للصفات في زمن الصحابة ﷺ، أو وجد من الصحابة ﷺ من يُنكر بعض الصفات، أو وجد في التابعين من يُؤَوِّل، أو الإمام أحمد أَوَّل، ونحو ذلك، وهذا من جرَّاء عدم فهمهم لأصول أهل السُّنَّة والجماعة، وابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل الذي وصف الله ﷻ به الزائغين.

وإذا فهمت الصواب، وفهمتَ المنهجَ، والاعتقاد الحق، فيمكن بذلك أن تجيب عما ورد عن بعض أئمة أهل السُّنَّة من ألفاظ ربما خالفَ ظاهرُها المعتقدَ، أو ظُن أن فيها شيئًا من التأويل، ويمكن أن تجيبَ عليها بأجوبةٍ محققةٍ واضحة، وهذه قاعدة مهمة؛ لأنه وُجدت كتاباتٌ نُشِرَتْ فيما مضى، بل ربما تُنشر إلى الآن، تقولُ: إنَّ السلف اختلفوا في الاعتقاد، فلا تجعلوا الاختلاف في العقيدة سببًا للتفريق، وسببًا لكذا...، ثم يستدل ببعض أقوال الإمام أحمد، وبعض أقوال الصحابة، وبعض أقوال التابعين، وكأنما يتصيد تلك؛ ليلبس بها، لو كان يفهم معتقد أهل السُّنَّة والجماعة فهمًا كاملًا، لأمكن الإجابة عن ذلك بوضوح.

ومثال ذلك: ما ثبت عن ابن عباس ﷺ؛ أنه قال في قول الله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]، قال:

﴿يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾؛ أي: يُكشف عن شدة[١]، كما يقال: كشفتِ الحربُ عن ساقها؛ أي: كشفت الحرب عن الشدة، والبأس، قالوا: فهذا يدل على أن ابن عباس رضي الله عنهما لا يُثبت صفة الساق لله عز وجل، وأين هذا من المُدَّعى؟

لا شك أن هذا خلافُ ما يقتضيه العلم، فكون هذا القول ثابتًا عن ابن عباس رضي الله عنهما لا يعني أنه ينفي صفة الساق؛ لأن صفة الساق جاءت موضحة في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفي غيره؛ حيث قال: «**ثُمَّ يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ**»[٢]، فإذا أُضيف لم يحتمل إلا الصفة؛ لأن الذوات إذا أُضيفت، فإما أن تقتضي إضافة التشريف أو الصفة، وهذا لا يقتضي التشريف، وإنما يقتضي الوصف، وأما إذا لم يُضف في الآية، فصحيح يُمكن أن يُحمل على ما فسرت به العرب من أنها تقول: كشفتِ الحربُ عن ساق؛ أي: عن شدة؛ لأنها في الآية لم ترد مضافة، فيحتمل أن يكون المراد الكشف عن الشدة؛ لهذا فسَّر ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره الآية بهذا.

بينما نقول: إن الصحيح هو ما فسَّر به عامة الصحابة والتابعين رضي الله عنهم من أن المراد بـ ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ أنه يُكشف عن

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٩/ ٣٨)، وابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣٦٦)، والدر المنثور (٨/ ٢٥٥)، وابن كثير (٤/ ٤٠٩).

(٢) حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه البخاري (٤٩١٩)، ومسلم (١٨٣) مطولًا، ولفظ البخاري: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**يَكْشِفُ رَبُّنَا عن سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ له كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، ويبقى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا**».

ساق الله عز وجل؛ لأنه دلَّ على ذلك، وفسَّره النبي صلى الله عليه وسلم، وهل يؤخذ تفسير القرآن عن أحد أفهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وهو صلى الله عليه وسلم بيَّن ذلك فيما رواه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ورواه غيره - أيضًا -.



قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه: «آمَنْتُ بِاللهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ عَلَى مُرَادِ اللهِ، وَآمَنْتُ بِرَسُولِ اللهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ»(١).

وَعَلَى هَذَا دَرَجَ السَّلَفُ وَأَئِمَّةُ الخَلَفِ رضي الله عنهم، كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ، وَالْإِمْرَارِ، وَالْإِثْبَاتِ لِمَا وَرَدَ مِنَ الصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَأْوِيلِهِ، وَقَدْ أُمِرْنَا بِالِاقْتِفَاءِ لِآثَارِهِمْ وَالِاهْتِدَاءِ بِمَنَارِهِم، وَحُذِّرْنَا الْمُحْدَثَاتِ، وَأُخْبِرْنَا أَنَّهَا مِنَ الضَّلَالَاتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»(٢)

الشَّرْح

كلام الإمام الشافعي واضح، وقد استدل به المؤولة بأن الشافعي رحمه الله لا يعرف معاني تلك الآيات والأحاديث التي في

---

(١) ذكر هذا الأثر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الرسالة المدنية، انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٤).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢، ٤٣)، وأحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، والدارمي (٩٥ ـ البغا)، وابن حبان: (٥ ـ الإحسان) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

الصفات، فقال: «**آمَنْتُ بِاللهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللهِ عَلَى مُرَادِ اللهِ، وَآمَنْتُ بِرَسُولِ اللهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ**»، قالوا: هذا يعني: أنه أحال المعنى على مراد من تكلم به، وهذا يدلُّ على أنه لم يفهم المعنى، وهو الإمام الشافعي.

والجواب: أنه لم يُرد ذلك، وإنما هذا إيمان مُجمل، فنحن نقول كما قال الإمام الشافعي: «آمنا بالله، وبما جاء عن الله، فيما علمنا، وما لم نعلم على مراد الله»، وهذا يقتضي تمام التسليم، وتمام الامتثال لما أُمرنا به، كذلك: «آمنا برسول الله ﷺ، وبما جاء عن رسول الله ﷺ، على مراد رسول الله ﷺ، ما علمنا من النصوص وما لم نعلم».

فهذا إيمان مجمل معناه: أننا لا نترك شيئًا مما جاء عن الله، وما جاء عن رسول الله ﷺ، إلا ونحن مؤمنون به، ما علمنا به وما لم نعلم، كلٌّ من عند ربنا.

والشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال هذه الكلمة؛ اتباعًا لما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به في كتابه؛ حيث قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران: ٧].

فما علمنا معناه واضحًا آمنَّا به، وما جهلنا معناه واشتبه علينا نقول: آمنا به على مراد ربنا عَزَّ وَجَلَّ، وعلى مراد رسولنا ﷺ حتى نسأل فيه أهل العلم، فإذا سألنا أهل العلم وبيَّنوا لنا معاني الكتاب والسُّنَّة، فهنا نعتقد المعنى كما نعتقد في الألفاظ.

ثم ذكر أن التأويلات هذه مُحدثة، وهذا ظاهر بَيِّنٌ، فإن

الصحابة ﭫ في زمن النبي ﷺ تلقوا النصوص من الكتاب والسُّنَّة بالتسليم، بل إن هذا الأمر ـ وهو حال الصحابة ﭫ مع نصوص الكتاب والسُّنَّة ـ هو الذي هدى الله ﻷ به بعض كبار الأشاعرة، مثل: الجويني، فله رسالته المشهورة[١] وكان مما قال فيها: «وجدت أن النبي ﷺ يأتيه الأعرابي وغير الأعرابي، والذكي والبليد، والفَطِن وغيرُ الفَطِن، فيسمعون منه الآيات المشتملة على الصفات التي يقتضي ظاهرها التشبيه والتمثيل ـ أي: عند المؤولة ـ ويسمعون الآيات التي تشتمل على الأمور الغيبية.

ثم إن النبي ﷺ لم يُتبع ذلك ببيان يقول فيه ـ ولو مرة واحدة ـ: لا تعتقدوا ظواهر هذه النصوص، فإن لها معاني تخفى، فيأتيه الأعرابي من البادية فيسمع القرآن، ويأمره النبي ﷺ أن يؤمن بالكتاب، وبما سمع من كلام النبي ﷺ بما يفهمه من معنى لغة العرب.

قال: وفيهم الذكي والبليد، والمتعلم والجاهل... إلى آخره من أصناف الناس، قال: وهذا يدلُّ دلالة واضحة بيِّنة على أن ظاهر هذه النصوص مراد، وأنه لا يجوز تأويلها بحال؛ لأنه لو جاز تأويلها؛ حيث إن ظاهرها يوهم المشابهة والمماثلة، لوجب على النبي ﷺ أن يُبين ذلك للأعراب الذين يأتونه من بقاع شتى، وهم على جهل، وربما توهمت أنفسهم في تلك المعاني ظاهر ما يدل

---

(١) انظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، والد إمام الحرمين (ص٣٠).

عليه اللفظ، فقال: لمّا لم يُصدر ذلك ببيان دلَّ على أن ظواهر النصوص مرادة، وأن الإيمان بتلك النصوص واجب، على ما ظهر مِنْ معناها على قاعدة قطع المماثلة التي ذكر الله ﷻ في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

إذًا؛ في عهد الصحابة رضي الله عنهم لم يحدث تأويل، ولم يحدث خلاف في الاعتقاد، وكذلك في عهد التابعين، حتى بدأت في أواخر عهد التابعين الضلالات تظهر مع طوائف من الخوارج، ثم المعتزلة، ثم انتشر ذلك في الأمة، وهذا يدلك على أن التأويل، والمخالفة في التسليم للنصوص، أن هذا من البدع والمحدثات، والبدع والمحدثات مردودة؛ لقوله ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ**»(١)، فمن أحدث في أمرنا هذا في الأمور العلمية ما ليس منه فهو ردٌّ؛ أي: مردود على صاحبه، ومن أحدث في أمرنا هذا في الأمور العملية ما ليس منه فهو ردٌّ مردود على صاحبه، وهذا يدخل فيه الأمور العلمية والعملية.

وهذا ـ أيضًا ـ سيأتي من كلام ابن مسعود رضي الله عنه؛ حيث قال: «**اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفِيتُمْ**».



(١) رواه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها بهذا اللفظ، وعند مسلم أيضًا: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**».

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، فَقَدْ كُفِيتُمْ»(١).

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ رضي الله عنه كَلَامًا مَعْنَاهُ: «قِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبِبَصَرٍ نَافِذٍ كَفُّوا، وَلَهُمْ عَلَى كَشْفِهَا كَانُوا أَقْوَى، وَبِالْفَضْلِ لَوْ كَانَ فِيهَا أَحْرَى، فَلَئِنْ قُلْتُمْ حَدَثَ بَعْدَهُمْ، فَمَا أَحْدَثَهُ إِلَّا مَنْ خَالَفَ هَدْيَهُمْ، وَرَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِمْ، وَلَقَدْ وَصَفُوا مِنْهُ مَا يُشْفِي، وتَكَلَّمُوا مِنْه بِمَا يَكْفِي، فَمَا فَوْقَهُمْ مُحَسِّرٌ، وَمَا دُونَهُمْ مُقَصِّرٌ، لَقَدْ قَصُرَ عَنْهُم قَوْمٌ فَجَفَوْا، وَتَجاوَزَهُمْ آخَرُونَ فَغَلَوْا، وإِنَّهُمْ فِيما بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ»(٢).

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ رضي الله عنه: «عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (٢٠٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٧٧٠)، وقال الهيثمي في المجمع عقبه: رجاله رجال الصحيح (١/ ١٨٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة [(١/ ٩٦) (ح١٠٤)]، ورواه ابن بطة في الإبانة الكبرى ـ كتاب الإيمان [(ح١٧٤) (١/ ٣٢٧)].

(٢) رواه أبو داود في سننه، باب لزوم السُّنَّة، (٤٦١٢) مطولًا، ورواه ابن بطة في الإبانة الكبرى ـ كتاب الإيمان [(ح١٦٤) (١/ ٣٢٢)]، وذكره المؤلف في كتابه ذم التأويل [(١/ ٣٤) (ح٦٨)]، ورواه أيضًا فيه عن عبد العزيز الماجشون (٦٧).

سَلَفَ وَإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وَإِيَّاك وَآرَاءَ الرِّجَالِ وَإِنْ زَخْرَفُوهُ لَكَ بِالْقَوْلِ»(١).

الشَّرْح

رضي الله عن عمر بن عبد العزيز، فلقد نصحنا نَصِيحَةً شافية كافية لو كان في القلوب حياة، فقال: «**قِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ**»، ثم وصف من سبق، وهم الصحابة ﭫ بأنهم «**عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وببَصَرٍ نافِذٍ كَفُّوا**»، فقسَّم حال الصحابة ﭫ إلى قسمين:

الأول: أنهم وقفوا على علم، فهم أعلم الناس، وأعلم هذه الأمة هم: صحابة رسول الله ﷺ، وهم أحرى بالعلم من غيرهم، ومن بعدهم ينقص فيهم العلم؛ فالصحابة هم أهل العلم، وأهل الإدراك، وأهل العقول المستقيمة، وأهل الأفهام المستنيرة، هم أهل فهم الكتاب والسُّنَّة، وتفسير الكتاب والسُّنَّة إنما يؤخذ من مشكاة الصحابة ﭫ، ووصفهم عمر بن عبد العزيز ؒ بقوله: «**فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا**» وقفوا على علم عن رسول الله ﷺ، أو على علم علموه من الكتاب والسُّنَّة بما فهموه مما تقتضيه لغة العرب، أو بما علَّمه بعضهم بعضًا، فما ذكروه من المسائل ذكروه على علم وعلى بصيرة.

---

(١) رواه الآجري في الشريعة (١١٩)، ورواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (١/ ٧)، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الأوزاعي (٧/ ١٢٠)، وأورده المؤلف في كتابه ذم التأويل [ح٦٩ (١/ ٤٣)].

والقسم الثاني: ما كفوا وسكتوا عنه، قال: «**وَبِبَصَرٍ نَافِذٍ كَفُّوا**»، ببصر نافذ كفوا عما كفوا عنه، فلم يدخلوا في مسائل مما دخل فيها من بعدهم، وليس هذا عجزًا منهم، ولكن لأجل نفاذ بصرهم وبصيرتهم وفهمهم وإدراكهم وعلمهم، فإنهم تكلموا فيما تكلموا فيه عن علم وقفوا عليه، وما سكتوا عنه، أو لم يدخلوا فيه، فإنهم كفوا عنه ببصر وبصيرة.

وهذا هو الذي يجب، فإنه يجب علينا أن ننبذ الآراء والعقول والأفهام التي تخالف ما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ في أمور الاعتقاد جميعًا، بل وفي أمور الدين جميعًا، فكل ما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ، فهذا هو الميزان المستقيم الذي تزن به فهمك، وتزن به الأحوال والأمور والفئات والناس؛ لأننا أُمرنا بالاتباع.

وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أوصانا بهذه الوصية الكافية الشافية بأن نتبع الصحابة؛ لأنهم تكلموا فيما تكلموا فيه عن علم، فهدي الصحابة واجب الاتباع، سواء كان ذلك في الأمور الاعتقادية، أو كان ذلك في الأمور العملية، أو كان ذلك في الأمور السلوكية؛ أي: في أمور الأخلاق والعبادات والزهد... ونحو ذلك، فما جاوز طريقتهم فهو غلو، وما قصر عن طريقتهم فهو تحسير، «**فَمَا فَوْقَهُمْ مُحَسِّرٌ، وَمَا دُونَهُمْ مُقَصِّرٌ**»، وما زاد على ما أتوا به، فهو من الغلاة، والذين سيكون مآلهم إلى التقصير والحسرة.

فكلام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه منهج عام، وهو الذي اتبعه الأئمة في أبواب الاعتقاد والعمل والسلوك... إلى آخره، فقال: ما

جاء عن الصحابة نأخذه، فمنهاج الصحابة وفهمم وطريقتهم رضي الله عنهم هي الميزان، فهم أهل العلوم، وأهل العقول، وأهل الأفهام، وما حدث بعدهم فإنه حدث بالرأي.

مثل ما أوصاك به الإمام المشهور أبو عمرو الأوزاعي، إمام أهل الشام البيروتي؛ حيث قال: «**وَإِيَّاك وَآرَاءَ الرِّجَالِ وَإِنْ زَخْرَفُوهُ لَكَ بِالْقَوْلِ**»؛ أي: وإن زخرفوا الآراء بالأقوال، ونمقوا القول، وزخرفوه، وجَمَّلُوه، فإياك إياك، لا ترغبْ عَنِ السُّنَّةِ؛ لأجل تحسين مَنْ حسَّنَ رأيه بألفاظٍ، وخذ بالسُّنَّة، وبما جاء عن أهلها، وإن كان أهلها لا يحسنون اللفظ ولا تجميله؛ لأن الميزان هو الاتباع، فمن اتبع فهو الناجي، ومن ابتدع فهو الهالك ـ وقانا الله سبل الهلاك ـ.



وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَذْرَمِيُّ(١) لِرَجُلٍ تكَلَّمَ بِبِدْعَةٍ وَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا: هَلْ عَلِمَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ أَوْ لَمْ يَعْلَمُوهَا؟ قَالَ: لَمْ يَعْلَمُوهَا، قَالَ: فَشَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْهُ هَؤُلَاءِ أَعلِمْتَهُ أَنْتَ؟ قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنِّي أَقُولُ قَدْ عَلِمُوهَا، قَالَ: أَفَوَسِعَهُمْ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُوا بِهِ وَلَا يَدْعُوا النَّاسَ إِلَيْهِ، أَمْ لَمْ يَسَعْهُمْ؟ قَالَ: بَلْ وَسِعهُمْ، قَالَ: فَشَيْءٌ وَسِعَ رسُولَ اللهِ ﷺ وَخُلَفَاءَهُ، لَا يَسعُكَ أَنْتَ؟ فَانْقَطَعَ الرَّجُلُ، فَقَالَ الْخَلِيفَةُ، وَكَانَ حَاضِرًا: لَا وَسَّعَ اللهُ عَلَى مَنْ لَم يَسَعْهُ مَا وَسِعَهُمْ.

وَهَكَذَا مَنْ لَم يَسَعْهُ مَا وَسِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَالأَئِمَّةَ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَالرَّاسِخِينَ فِي

---

(١) هكذا مذكور هنا ويقال: عبد الله بن محمد بن إسحاق الجزري أبو عبد الرحمٰن الأَذْرَمِي، بفتح الهمزة وسكون المعجمة وفتح الراء، كذا في التقريب، نسبة إلى أَذْرَمَة قرية بنصيبين، روى عن وكيع وابن عيينة وابن مهدي، وروى عنه أبو داود والنسائي وأبو حاتم، قال أبو حاتم والنسائي: ثقة. كذا في تهذيب الكمال، وفيه قال الخطيب: كان الواثق أحضر شيخًا من أهل أَذَنَة للمحنة، ناظر ابن أبي دؤاد بحضرته، واستعلى عليه الشيخ بحجته، فأطلقه الواثق، وردَّه إلى وطنه، ويقال: إنه كان أبا عبد الرحمٰن الأَذْرَمي، قال الحافظ ابن حجر: القصة مشهورة حكاها المسعودي وغيره.اهـ.

انظر المناظرة بكاملها بين الأذرمي وابن أبي دؤاد بحضرة الواثق في: تاريخ بغداد (١٠/ ٧٦)، والبداية والنهاية (١٠/ ٣٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٣١٢ ـ ٣١٥)، ورواها الآجري بإسناده في الشريعة [(٩٩) ح(١٨٧م)].

الْعِلْم، مِنْ تِلَاوَةِ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَقِرَاءَةِ أَخْبَارِهَا، وَإِمْرَارِهَا كَمَا جَاءَتْ، فلا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ.

فَمِمَّا جَاءَ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ قَوْلُ اللهِ ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، **وَقَوْلُهُ** ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، **وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْ عِيسَى** عليه السلام **أَنَّهُ قَالَ:** ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، **وَقَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، **وَقَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

الشَّرْح

هذا شروع في ذكر آيات الصفات، أو نصوص الصفات التي اشتملت على ذكر أسماء الله ﷻ أو ذكر صفاته، وصفات الله ﷻ تنقسم بأحد الاعتبارات إلى قسمين:

* صفات ذاتية.

* وصفات فعلية.

فالنوع الأول: الصفات الذاتية، وهي التي لا تنفك عن الموصوف مطلقًا، وهي في حق الله ﷻ التي لم يزل الله ﷻ متصفًا بها؛ أي: لا يتصف بها في وقت دون وقت، بل اتصافه بها ﷻ دائمًا، من مثل صفة الوجه؛ كما قال ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، ومن مثل صفة اليدين؛ كما قال ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقال ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ونحو ذلك من صفات الذات.

وقوله هنا: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، هذه أول الآيات التي ذكر، وهذه الآية صريحة في إثبات صفة الوجه لله ﷻ، وقوله ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، وجه الدلالة منه: أنه أضاف الصفة التي هي الوجه إلى المتصف بها.

وهنا قاعدة: أن ما يُضاف إلى الله ﷻ:

* تارةً يكون معنًى.

* وتارةً يكون ذاتًا.

مثال المعنى: الرحمة والغضب والرضى، فنقول: رضى الله، ورحمة الله، ونحو ذلك، وهذا إضافة معنى إلى الله ﷻ.

أما إضافة الذات؛ أي: إلى شيء يكون ذاتًا مستقلًّا له معنى؛ أي: يكون شيئًا محسوسًا يمكن أن تفهمه بأنه ليس وصفًا بدون ذات، ولكنه ذات، فهذا على قسمين:

القسم الأول: تارة يكون قائمًا بنفسه، مثل قول الله ﷻ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، فهنا أضاف الناقة إلى نفسه، وكما جاء في الحديث: «**ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ**»[(١)]، فهنا أضاف البيت إلى الله ﷻ.

والقسم الثاني: مثل: وجه الله، ويد الله، وساق الله، وقدم الله، وعين الله ﷻ، ونحو ذلك.

---

(١) رواه مسلم (٦٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «**من تَطَهَّرَ في بَيْتِهِ، ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللهِ، كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً**».

إذًا فلو أضيف ما يقوم بنفسه، فالأصل فيه أن تكون الإضافة للتشريف والتعظيم، فقوله ﷻ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾، أضاف الله ﷻ الناقة إلى نفسه، ومعلوم أن الناقة ذات منفصلة تقوم بنفسها، فهذا يقتضي تشريف ما أضافه الله ﷻ إلى نفسه ويقتضي تعظيمه، وكذلك: بيت الله، إضافة تشريف تقتضي تعظيم البيت.

وأما قول الله ﷻ: ﴿وَجْهُ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ١١٥]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْۚ﴾ [الفتح: ١٠]، وقوله ﷻ: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، ونحو ذلك؛ فالعين والوجه واليد والقدم والساق،... ونحو ذلك، هذه ذوات لكنها لا تقوم بنفسها؛ أي: لا وجود لوجه بدون صاحب وجه، ولا توجد يد بدون صاحب يد، ولا توجد عين بدون صاحب عين، فهذه إذا أُضيفت إلى الله ﷻ، أو إلى غيره، فهذه تقتضي الصفة، لا تقتضي التشريف بها.

إذًا: فتلخص هنا: أن الإضافة في الذوات على قسمين:

* تارة تكون إضافةً للتشريف، وهو: ما أضيف من الأعيان مما يقوم بنفسه.

* وتارة تقتضي الإضافة الوصف، إذا كان لا يقوم بنفسه.

فقوله هنا: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، وجه الاستدلال: أنه أضاف الوجه إلى الله ﷻ، فقال عزَّ مِن قائل ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، فإضافة الوجه إلى الربِّ، تدل على أنه صفة له.

أما المبتدعة فيقولون: وجه هنا بمعنى الذات؛ أي: ويبقى ربك.

ونقول: قال ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾، ثم وصف الوجه بقوله ﷻ: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، ولما أراد أن يصف الرب ﷻ قال: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، فوصف الله ﷻ في أول السورة الوجهَ بأنه ذو الجلال والإكرام، ووصف نفسه ﷻ دون وجهه في آخر السورة بقوله ﷻ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، وذلك أن الله ﷻ هو ذو الجلال والإكرام، وكذلك صفاته ذات جلال وإكرام.

قوله ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، يداه تُجرى عليها القاعدة، فهذه من آيات الصفات؛ لأنه أضاف ذاتًا لا تقوم بنفسها إلى الله ﷻ، فأضافها إلى نفسه، فدلَّ أنها إضافة الصفة إلى متصفٍ بها، واليد في القرآن أتت تارةً مفردةً، وتارة مثناة، وتارة مجموعةً:

أولًا: قال ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس: ٧١]، فجعلها هنا مجموعة: «أيدي».

ثانيًا: قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال هنا: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ فجعلهما اثنتين.

ثالثًا: أنه ذكر يدًا واحدة فقال ﷻ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١].

فهل هناك تعارض بين الإفراد والتثنية والجمع؟، وهل يوصف الله ﷻ بأن له يدًا واحدة، أو يوصف بأن له يدين، أو يوصف بأن له أيدي؟

الصواب: أنه ﷻ يوصف بأن له يدين.

وأما إضافة اليد الواحدة إليه ﷻ، فهذا من إضافة الجنس، وهذا معروف، أن تضيف المفرد، وتريد به الجنس.

وأما الجمع في قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١]، فالعرب من لغتها أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير جمع، أو تثنية، فإنه يُجمع؛ لأجل خفة اللفظ، مثل قوله ﷻ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، ﴿إِن تَتُوبَآ﴾، هما امرأتان، فخاطبهما بقوله ﷻ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ثم قال ﷻ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، والمرأتان لهما قلبان، كل واحدة لها قلبٌ واحد، فإذا كان كذلك فلم جُمع؟

الجواب: لأن هذا من سَنن لسان العرب، أنه إذا أُضيف المثنى إلى ضمير تثنية أو جمع، فإنه يجوز جمعه؛ طلبًا لخفة اللفظ.

فهنا في قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾، ﴿أَيْدِينَآ﴾: جمع، وليس ثَمَّ معارضة بين الجمع هنا، وبين قوله ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، بل جَمَعَ هنا؛ لأنه أضاف المثنى أصلًا إلى ضمير الجمع، فجَمَعَ لأجل خفة اللفظ.

وأصل الكلام: أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت يَدَيْنا، ثم صارت ﴿أَيْدِينَآ﴾؛ أي: فيما يقتضيه لسان العرب، قال ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾.

فإذًا؛ نصف الله ﷻ بأن له يدين، والآيات التي فيها ذكر اليدين تدل على التثنية، وأما المفرد فلا يعارض التثنية، والجمع كذلك لا يعارض التثنية.

على أن بعض أهل العلم حمل قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ قال: هذا جمع، وأقل الجمع اثنان، وهذا إحالة إلى أمر مختلَفٍ فيه؛ لأن بعض أهل العلم يقول: إن الجمع ثلاثة، ولا يسوغ في مثل هذه المسائل المشكلة أن يُحال إلى أمر مختلَفٍ فيه، بل إلى أمر متيقن منه، وهو ما نعلمه من لغة العرب والأشعار على هذه المسألة كثيرة، والشواهد كثيرة معروفة في النحو، فهذه صفات الذات.

النوع الثاني من الصفات: ذكر المجيء والإتيان، فهذه صفات فعلية، والصفات الفعلية هي التي يتّصف الله ﷻ بها بمشيئته واختياره؛ أي: يتّصف بها في وقت دون وقت، فهو ﷻ ليس ينزل دائمًا إلى السماء الدنيا، وليس يجيء دائمًا، وإنما يجيء إذا شاء في وقت دون وقت، فهذه تسمى الصفات الفعلية الاختيارية.



وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ﴾ [البينة: ٨]، **وَقَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، **وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْكُفَّارِ:** ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦]، **وَقَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ﴾ [محمد: ٢٨]، **وَقَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦].

الشَّرْح

هذه كلها من الصفات الفعلية؛ لأنه أضاف المعاني إلى نفسه، مثل: الغضب، الرضى، الكره، السخط، فهذه معان أضافها إلى نفسه، والإضافة تقتضي إضافة صفة إلى موصوف.

والمؤولة يتأولون في مثل هذه النصوص، فيقولون: الرضى هو: إرادة الإنعام، والغضب: إرادة الانتقام.

فإذا سألتهم: لم أوَّلتم الغضب مثلًا بإرادة الانتقام؟

قالوا: لأن حقيقة الغضب هو: ثوران أو غليان دم القلب، وهذا يجب تنزيه الله ﷻ عنه.

نقول: لا شك، يجب تنزيه الله ﷻ عن مثل هذا، ولكن هل هذا هو الغضب؟ فينبغي أن تكون في فهمك للآيات، أو في فهمك لنصوص الصفات، وفي فهمك لشُبه المؤولة، لا بد أن تغوص إلى أصل كلامهم وشبهتهم؛ حتى تستطيع الرد؛ لأنه أحيانًا يمكن أن يزخرفوا القول، لكن إذا رجعت إلى أصل الكلام، وجدت أنه باطل. فمثلًا: الأشاعرة، والماتريدية، والكلابية قبلهم، ومن نحا

نحوهم يقولون: الغضب هو: إرادة الانتقام. قالوا: لأن حقيقة الغضب هو: غليان دم القلب.

فنقول: الصواب أن الغضب صفة ينشأ عنها في ابن آدم غليان دم القلب؛ لأن ابن آدم أولًا يغضب، ثم بعد غضبه ينتج عنه غليان دم القلب، ويظهر ذلك في احمرار الوجه والانتفاخ، . . . إلى آخره، وهذا أمر ينشأ عن الغضب، وليس هو الغضب نفسه.

فإذًا؛ هم يؤولون؛ لأجل أنهم بنوا على مقدمات باطلة، وأصل هذا التأويل مِنْ جَراء القول بنفي الصفات الاختيارية، وأن الله ﷻ لا يتصف بصفة في وقت دون وقت، فإما أن يتصف بها مطلقًا، وإما أن لا يتصف بها مطلقًا؛ لهذا يؤولونها.

ولِمَ يؤولونها إلى الإرادة؟ ذلك أن الإرادة من الصفات العقلية السبع التي يثبتونها، فيؤولون الصفات غير السبع بإحدى الصفات السبع التي يثبتونها؛ فالأشاعرة والماتريدية، ونحوهم يثبتون سبع صفات، فهم يؤولون ما في هذه الآيات من الصفات بإحدى الصفات السبع.

أما المعتزلة والجهمية: فتارة يجعلون الاسم، أو الصفة يراد به مخلوقًا منفصلًا، فيقولون مثلًا في معنى رضي الله عنه: الرضى بمعنى: المرضي عنه، ويقولون في معنى ﴿هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، الغفور هو: ما حصل للمغفور له؛ أي: المغفور له، ليس هو صفة لله لكن ما حصل للعبد، فهذا عمل الجهمية والمعتزلة، وتجدون هذا في بعض التفاسير.

أما الماتريدية والأشاعرة والكلابية، فهم يفسرونها بإحدى الصفات السبع، فتارة يفسرونها بالإرادة في بعض الصفات، وتارة يفسرونها بالقدرة، ونحو ذلك، مثل: التوفيق والخذلان يفسرونها بالقدرة، فيثبتون القدرة، فيفسرون توفيق الله عز وجل لعبده وخذلانه عز وجل لعبده بالقدرة.

والمقصود من هذا: أننا نثبت هذه الصفات سواء كانت صفات ذاتية، أو صفات فعلية اختيارية أو غير اختيارية، نثبتها جميعًا لله عز وجل دون تفريق؛ كما جاء في نصوص الكتاب والسُّنَّة، وهذا أصل من الأصول.

ونقول: إن اتصاف الله عز وجل بهذه الصفات على أساس قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، فهنا قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ومن أهل العلم من يقول: إن الكاف صلة؛ أي: زائدة، ومعنى كونها زائدة؛ أي: للتوكيد، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ في تقدير قولك: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء؛ لأن العرب تزيد حرفًا أو كلمة، وتريد بالزيادة تكرير الجملة، وتوكيد الجملة، فقوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ على هذا القول ـ وهو أن الكاف صلة ـ يكون المعنى: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء. فهو توكيد للجملة بتكرارها، وهذا من مثل قوله عز وجل: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، هل هو ترك للقسم أو إثبات للقسم؟ من أهل العلم من قال ـ وهو: القول الظاهر ـ: إنه قسم ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، معناها: أقسم، لكن ﴿لَا﴾ هنا صلة لتوكيد القسم، فيكون المعنى بوجود ﴿لَا﴾: أقسم بيوم

القيامة، أقسم بيوم القيامة. وهذا من أسرار اللسان العربي الشريف.

القول الآخر: أن الكاف بمعنى المثل، فهي حرف لكنها اسم، بمعنى «مثل»، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ أي: ليس مثلَ مثلِه شيء، وهذا يقتضي المبالغة في نفي المثيل، وورود الكاف بمعنى مثل معروف في اللغة، مثل قوله ﷻ: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، ومن مثل قول الشاعر[١]:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ ... حُبًّا لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِي

يعني: لو كان في قلبي مثل قدر القلامة لغيرك كذا وكذا.

فالكاف هنا إما أن تكون بمعنى هذا أو هذا، فقوله ﷻ هنا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ هذا فيه أبلغ النفي لوجود المثيل لله ﷻ.

ثم لما نفى أثبت، وهذا على القاعدة المعروفة: «**أَنَّ النَّفْيَ يَكُونُ مُجْمَلًا، وَالْإِثْبَاتُ يَكُونُ مُفَصَّلًا**»، فنفى مجملًا فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ثم فَصَّل فقال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ولِمَ خصَّ السمع والبصر؟

الجواب: قال بعض أهل العلم[٢]: وصف الله ﷻ نفسه بالسمع والبصر؛ لأن السمع والبصر من أكثر الصفات اشتراكًا بين ذوات الأرواح، فالسمع يوجد في الذباب وفي النمل، وكذلك

---

(١) من شعر جميل بثينة، انظر: تاريخ دمشق (٥٠/ ١٠١، ١٠٢)، لكن فيه:
فَضْلٌ وَصَلْتُكِ أَوْ أَتَتْكِ رَسَائِلِي. وفيه أيضًا: **فَضْلٌ لِغَيْرِكِ مَا أَتَتْكِ رَسَائِلِي**.

(٢) راجع (ص٢٥).

البصر، ويوجد في البعوض وفي الإنسان وفي الهر؛ فجميع المخلوقات ـ تَدَرَّجْ ـ بها فيها سمع وبصر.

فهل سمع البعوض وبصره مثل سمع ابن آدم وبصره؟ لا، يشترك ابن آدم مع البعوض، أو مع الذباب في بعض معنى السمع والبصر؛ لأن السمع ما تدرك به المسموعات، والبصر ما تُدرك به المرئيات، فالبعوض له سمع وبصر يناسب ذاته، وابن آدم له سمع وبصر يناسب ذاته، ولا يقارن به سمع وبصر البعوض.

فنبَّه الله ﷻ بهاتين الصفتين: السمع والبصر؛ لأجل اشتراكها في كثير من ذوات الأرواح، فكما أن ذوات الأرواح لا تتماثل في الاتصاف بهاتين الصفتين، فكذلك الله ﷻ له سمع وله بصر ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، مع قطع المماثلة، وقطع طمع إدراك الكيفية لصفات الله ﷻ، فله ﷻ سمع وبصر يناسب ذاته العظيمة الجليلة ـ عز وجل وتقدس وتعاظم.



وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»(١)، وَقَوْلُهُ: «يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ»(٢)، وَقَوْلُهُ: «يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ»(٣).

فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا صَحَّ سَنَدُهُ، وَعُدِّلَتْ رُوَّاتُهُ، نُؤْمِنُ بِهِ، وَلَا نَرُدُّهُ، وَلَا نَجْحَدُهُ، وَلَا نَتَأَوَّلُهُ بِتَأْوِيلٍ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ، وَلَا نُشَبِّهُهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا بِسِمَاتِ الْمُحْدَثِينَ، وَنَعْلَمُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا شَبِيهَ لَهُ، وَلَا نَظِيرَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَكُلُّ مَا تُخِيِّلَ فِي الذِّهْنِ أَوْ خَطَرَ بِالْبَالِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بِخِلَافِهِ.

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٧).

(٢) رواه أحمد في مسنده (٤/ ١٥١)، وأبو يعلى (٣/ ٢٨٨)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٣٠٩)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة [ح٥٧١ (١/ ٢٥٠)]، والشهاب القضاعي في مسنده (٥٧٦)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه، وفي إسناده ابن لهيعة، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٢٧٣): إسناده حسن.ا.هـ.

وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٦٩) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه البخاري (٨٢٦)، ومسلم [(٢٨) (١٨٩٠)]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: **«يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ: يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهَدُ»** لفظ البخاري.

الشَّرح

لما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأصل الجامع لمذهب أهل السُّنَّة والجماعة في الأسماء والصفات أنهم يُمرُّونها كما جاءت بإثبات ذلك لفظًا ومعنًى، والإيمان بما اشتملت عليه، لا يتجاوزون القرآن والحديث، بدأ بتفصيل الكلام على بعض الصفات، فذكر بعض الأدلة من القرآن على بعض الصفات ـ كما سبق ـ، ثم ذكر بعض الأحاديث في الصفات، فذكر حديث النزول، وهو: قول النبي ﷺ: **«يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ»**، وفي لفظ آخر: **«يَنْزِلُ رَبُّنَا فِي الثُّلُثِ الْأَخِيرِ مِنْ كُلِّ لَيْلَةٍ»**، وفي بعض الروايات[1]: **«فِي النِّصْفِ الْأَخِيرِ**

---

(١) حديث النزول سبق تخريجه (ص٣٧) أما بالنسبة لاختلاف الروايات في تعيين الوقت، فقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣/ ٣٨): قوله: **«حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ»** برفع الآخر لأنه صفة الثلث، ولم تختلف الروايات عن الزهري في تعيين الوقت، واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره، قال الترمذي: رواية أبي هريرة أصح الروايات في ذلك، ويقوي ذلك أن الروايات المخالفة اختُلف فيها على رواتها، وسلك بعضهم طريق الجمع، وذلك أن الروايات انحصرت في ستة أشياء:

أولها: هذه.

ثانيها: إذا مضى الثلث الأول.

ثالثها: الثلث الأول أو النصف.

رابعها: النصف.

خامسها: النصف أو الثلث الأخير.

سادسها: الإطلاق.

فأما الروايات المطلقة فهي محمولة على المقيّدة، وأما التي بـ(أو) فإن كانت (أو) للشك فالمجزوم به مقدَّم على المشكوك فيه، وإن كانت للتردُّد بين حالين =

مِنْ كُلِّ لَيْلَةٍ، فَيُنَادِي عِبَادَهُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ، هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ».

وهذا نزول خاص يليق بجلال الله ﷻ وعظمته، وليس هو كنزول المخلوقين كما يُعلم من نزولهم، وإنما هو نزول خاص بالله ﷻ كسائر صفاته، يُثبت المعنى، ويُنفى العلم بالكيفية؛ لأن الله ﷻ لا تتمثله العقول بالتفكير، ولا تتخيله القلوب بالتصوير ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾؛ فالنزول يُثبت لله ﷻ على معتقد أهل السُّنَّة والجماعة، وأما المبتدعة من الكلابية والأشاعرة والماتريدية، ومن قبلهم من المعتزلة، ونحوهم، فيتأولون هذه الأحاديث ـ إذا أثبتوها ـ بأن معنى النزول: نزول رحمته، والجواب عن هذا التأويل أن يقال:

أولًا: إنه خلاف الأصل، والله ﷻ أوجب علينا أن نؤمن بظاهر الآيات والأحاديث.

والثاني: أن رحمته ﷻ نازلة على العباد في كل حين،

= فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لكون أوقات الليل تختلف في الزمان وفي الآفاق باختلاف تقدُّم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم. وقال بعضهم: يحتمل أن يكون النَّزول يقع في الثلث الأول، والقول يقع في النصف وفي الثلث الثاني. وقيل: يحمل على أن ذلك يقع في جميع الأوقات التي وردت بها الأخبار، ويحمل على أن النبي ﷺ أُعلم بأحد الأمور في وقت فأخبر به ثم أُعلم به في وقت آخر فأخبر به فنقل الصحابة ذلك عنه، والله أعلم».اهـ. وراجع شرح حديث النزول لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

فتخصيص الثلث الأخير من الليل بنزول الرحمة لا معنى له؛ لأن رحمة الله ﷻ نازلة في كل حين وأوان، بل العباد لا يخلون من رحمة الله ﷻ، ولو أُخلوا من رحمة الله ﷻ، لفسدت معايشهم ولهلكت أنفسهم.

فتأويل النزول بنزول الرحمة تأويل باطل، بل هو نزول الرب ﷻ، كما وصفه بذلك نبيه ﷺ، إذ لا يصف الله ﷻ أحدٌ من الخلق أعلم من رسول الله ﷺ، ولا أكثر تنزيهًا وتعظيمًا من رسول الله ﷺ.

ثم ذكر الصفة الثانية، ألا وهي: صفة العجب، فذكر الحديث المشهور المعروف الذي رواه الإمام أحمد، وغيره من أن النبي ﷺ قال: «**عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ شَابٍ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ**»(١)؛ أي: ليس له ميل وجنوح إلى ما يهتم به الشباب من الشهوات، ونحو ذلك، فقال: «**عَجِبَ رَبُّنَا**»، وهذا الحديث من جنس أحاديث الصفات، وفيه ذكر صفة العجب، وأن الله ﷻ يعجب، وصفة العجب ذُكرت في القرآن في قول الله ﷻ في سورة الصافات: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] على القراءة السبعية(٢) الثانية، إذ في الآية قراءتان، القراءة الأولى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾، والقراءة السبعية المتواترة الثانية: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾، فتكون صفة العجب دلَّ عليها القرآن والسُّنَّة، ويوصف الله بالعجب كما وصف به نفسه.

---

(١) سبق تخريجه (ص٦٣).

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي وخلف، انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لابن البنا الدمياطي، (ص٣٦٨).

وليس وصف الله ﷻ بالعجب مما يعمله العبد ناتجًا عن عدم العلم، بل هو من كماله ﷻ؛ لأن العجب تارةً يكون عن عدم علم، وتارة يكون عن علم، والعجب يقتضي رفع منزلة المتعجِّب منه، وهذا يُثبت لله ﷻ؛ كما قال ﷻ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾، أو كما جاء في الأحاديث التي فيها إثبات صفة العجب، مثل قوله ﷺ: **«عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»**[1]، وغير ذلك من الأحاديث.

فهذه الأحاديث وأمثالها مما صحَّ إسناده، وعُدلت نقلته، نُثبت ما جاء فيها على القاعدة المقررة من أنه إثبات بلا تكييف، ولا تمثيل، ولا تشبيه.

وهنا **قال المؤلف** رَحِمَهُ اللَّهُ كلمة عظيمة، وهي: **«وَكُلُّ مَا تُخِيِّلَ فِي**

---

(١) هذا حديث أبي رزين العقيلي، واسمه لقيط بن صبرة، ذكر هذا اللفظ ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص٢١١)، وابن سلام في غريب الحديث (٢/ ٢٦٩)، وابن الجوزي في غريب الحديث (٢/ ٣٦)، وابن الأثير في النهاية (١/ ٤٦)، وابن كثير في تفسير سورة البقرة آية ٢١٤، وقال: في حديث أبي رزين **«عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ قُنُوطِ عِبَادَهُ»**.. كذا ذكر ابن كثير، وحديث أبي رزين المشار إليه أخرجه أحمد (٤/ ١١)، وابن ماجه (١٨١)، والطيالسي (١/ ٤١٧)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة [(١/ ٢٤٤) (ح٥٥٤)]، والآجري في الشريعة (ح٦٥٠)، والطبراني في الكبير (١٩/ ٢٠٧)، كلهم بلفظ **«ضحك ربنا»**، وليس فيه العجب. وانظر في إثبات صفة العجب: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«عَجِبَ اللهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ»** رواه البخاري (٣٠١٠)، وانظر أيضًا: صحيح البخاري (٤٨٨٩)، والشريعة للآجري (ح٦٥٣)، والسُّنَّة لابن أبي عاصم (١/ ٢٤٩)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٨١)، (٦/ ١٢٣، ١٢٤) والله أعلم.

الذِّهْنِ أَوْ خَطَرَ بِالْبَالِ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى بِخِلَافِهِ»، فإذا خطر ببال المرء أن الله ﷻ في اتصافه بالصفة على النحو الذي خطر بباله، أو تخيل صورة، فليجزم بأن الله ﷻ بخلاف ما تخيل، وذلك أن المرء لا يمكن أن يتخيل شيئًا، أو يتصور شيئًا إلا إذا رآه، أو رأى مثله، أو رأى جنسه، أو وُصِف له وصف كيفية، وهذه الأربع لا تنطبق على صفات الله ﷻ، فإن الله ﷻ لا يُرى حتى تتخيله القلوب بالتصوير، ولم يُر مثله، ولم يُر جنسه، كذلك لم يوصف وصف كيفية؛ لهذا كل ما خطر بعقلك، أو تصوره قلبك، فلتجزم بأنه ﷻ بخلاف ذلك.

وهذه قاعدة عظيمة، والشيطان يأتي للمؤمن، فيجعله يتصور ويُصور له ربه ﷻ على نحو من الصور؛ لأجل أن يُشغل العبد عن تنزيه الله ﷻ، وعن إثبات الصفات لله ﷻ على ما يجب له ﷻ، وليُدخله في نوع من الضلالات من التجسيم والتشبيه والتمثيل، ونحو ذلك، فذكر المؤلف القاعدة العظيمة في هذا، وهي: أنه ما خطر ببالك، أو تصوره قلبك، فاعلم أن الله ﷻ بخلافه.



وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «رَبُّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ»[١].

وَقَالَ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَمُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الأَئِمَّةِ[٢].

---

(١) رواه أبو داود (٣٨٩٢)، وأحمد (٦/ ٢١)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص٢٣)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٤٤)، (٤/ ٢١٨، ٢١٩)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. ورواه اللالكائي من طريق أبي داود [ح٦٤٨ (٣/ ٤٣١)]، من حديث فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء رضي الله عنه، ولفظه: «مَنِ اشْتَكَى مِنْكُمْ شَيْئًا، أَوِ اشْتَكَاهُ أَخٌ لَهُ، فَلْيَقُلْ: رَبَّنَا اللهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ في السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، اللَّهُمَّ كَمَا أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ، فَاجْعَلْ رَحْمَتَكَ عَلَيْنَا في الأَرْضِ، اللَّهُمَّ رَبَّ الطَّيِّبِينَ اغْفِرْ لَنَا حُبَنَا وَذُنُوبَنَا وَخَطَايَانَا، وَنَزِّلْ رَحْمَةً مِنْ رَحْمَتِكَ وَشِفَاءً مِنْ شِفَاءِكَ عَلَى ما بِفُلَانٍ مِنَ شَكْوَى، فَيَبْرَأَ»، هذا لفظ أبي داود، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الواسطية (ص١١٧): حديث حسن.

(٢) رواه مسلم (٥٣٧) في المساجد، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (٣/ ١٤)، وفي الكبرى (٥٦١)، ومالك في الموطأ في العتق والولاء، باب ما يجوز في العتق من الرقاب الواجبة، (٢/ ٧٧٦)، وأحمد (٥/ ٤٤٧، ٤٤٨)، كلهم من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه، إلَّا مالكًا؛ فإنه قال: عن عمر بن الحكم.

قال ابن عبد البر: هكذا يقول مالك في هذا الحديث، ولم يُتابع عليه، وهو مما عُدَّ من وهمه، وسائر الناس يقولون فيه: معاوية بن الحكم، وليس في الصحابة عمر بن الحكم، وقد ذكرنا في التمهيد ما فيه مخرج لمالك إن =

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحُصَيْنٍ رضي الله عنه: «كَمْ إِلٰهًا تَعْبُدُ؟» قَالَ: سَبْعَةً؛ سِتَّةً فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟» قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «فَاتْرُكِ السِّتَّةَ وَاعْبُدِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، وَأَنَا أُعَلِّمُكَ دَعْوَتَيْنِ»، فَأَسْلَمَ وَعَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَقِنِي شَرَّ نَفْسِي»[1]. وَفِيمَا نُقِلَ مِنْ عَلَامَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَنَّهُمْ يَسْجُدُونَ بِالْأَرْضِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ إِلٰهَهُمْ فِي السَّمَاءِ.

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «إِنَّ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ كَذَا وَكَذَا ـ وَذَكَرَ الْخَبَرَ إِلَى قَوْلِهِ ـ وَفَوْقَ ذَلِكَ

= شاء الله، وأن الوهم فيه من شيخه، لا منه، انظر: تجريد التمهيد (ص١٨٧).

(١) رواه الترمذي (٣٤٨٣)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وقد روي هذا الحديث عن عمران بن حصين رضي الله عنه من غير هذا الوجه.اهـ. وروى أحمد بنحوه (٤/ ٤٤٤)، والبزار في مسنده (٣٥٧٩)، والدارمي في النقض (ح٣٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ح٨٩٤)، ورواه اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (ح١١٨٤) من حديث شبيب بن شيبة عن الحسن عن عمران، به. وشبيب بن شيبة قال فيه ابن معين: ليس بثقة. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ليس بالقوي. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني والبرقاني: ضعيف. وقال صالح بن محمد البغدادي: صالح الحديث. وقال الساجي: صدوق يهم. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٥٧١) ـ النسخة الخطية، وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٧)، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم في الحديث.

الْعَرْشُ، واللهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ ذَلِكَ»[(١)].

فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا أَجْمَعَ السَّلَفُ ـ رَحِمَهم اللهُ ـ عَلَى نَقْلِهِ وَقَبُولِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِرَدِّهِ وَلَا تَأْوِيلِهِ، وَلَا تَشْبِيهِهِ وَلَا تَمْثِيلِه.

سُئِلَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ فَقِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَقَالَ: الِاسْتِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَ بِالرَّجُلِ فَأُخْرِجَ[(٢)].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وروى الوليد بن أبي ثور عن سماك نحوه ورفعه، وروى شريك عن سماك بعض هذا الحديث ووقفه ولم يرفعه.ا.هـ. وابن ماجه (١٩٣)، وأحمد (١/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص٢٤)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (ح٥٧٧)، والآجري في الشريعة (ح٦٧٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٧٨)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد. واللالكائي (ح٦٥٠)، من حديث العباس بن عبد المطلب، وفي أسانيده: عبد الله بن عميرة الكوفي، قال فيه البخاري: لا يعلم له سماع من الأحنف. وقال الذهبي: فيه جهالة. وفيه أيضًا: الوليد بن أبي ثور، قال العقيلي: يحدِّث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: منكر الحديث يهم كثيرًا. وقال أبو حاتم: شيخ يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به. وفيه سماك بن حرب؛ كَبُر وتغير حفظه ربما كان يتلقَّن. انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ١٣٨).

(٢) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص٣٣)، واللالكائي (ح٦٦٤).

الشَّرْح

هذه الجُمل فيها إثبات لصفة العلو لله ﷻ، فذكر استواء الله ﷻ على العرش، ثم ذكر صفة العلو واستدل لها بقوله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، وبحديث حُصين رضي الله عنه المعروف، وبوصف النبي ﷺ، وأصحابه في الكتب المتقدمة.

وصفة العلو لله ﷻ ثابتة بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، وبدلالة الفطرة على ذلك.

فإن علوَّ الله ﷻ مركوز في الفطر، وقد جاء من الأدلة في كتاب الله، وفي سُنَّة نبيه ﷺ ما يزيد على ألف دليل على أن الله ﷻ عالٍ على خلقه.

والعلو ثلاثة أقسام:

* علو الذات.
* وعلو القدر.
* وعلو القهر.

وأهل السُّنَّة والجماعة يثبتون علوَّ الله ﷻ بأقسامه الثلاثة، فهو ﷻ عالٍ على خلقه بذاته، كما أنه ﷻ عالٍ على خلقه بقدره، كما أنه ﷻ عالٍ على خلقه بقهره وبجبروته، وأما المبتدعة فإنهم يؤولون العلو بعلو القهر والقدر، وينفون علو الذات.

وهذه المسألة من المسائل العظيمة التي يجري فيها الامتحان بين أهل السُّنَّة والجماعة وبين المبتدعة الضُّلَّال، فمن أنكر العلو فهذا من أهل الضلال والزيغ، بل قد حكم طائفة من أهل العلم بكفره؛ لأنه ينفي ما دلَّ القرآن عليه، ودلَّت نصوص السُّنَّة عليه بأكثر

من دليل، فمسألة العلو من أظهر مسائل الصفات، فمن أنكر العلو، فهو على شفير هلكة، ومبتدع بدعة مغلظة، هذا إذا لم يصل به أمره إلى الكفر بالله ﷻ.

وقول النبي ﷺ للجارية: «أَيْنَ اللَّهُ» قالت: في السماء، فيما رواه مسلم في الصحيح[(١)]، وكذلك قوله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ «في» هنا الصحيح أنها بمعنى «على»، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ أي: من على السماء، فهذا فيه إثبات العلو، ومجيء «في» بمعنى «على» ثابت معروف في لغة العرب، وجاء استعمال ذلك في القرآن، أرأيت قول الله ﷻ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، ومعلوم أن التصليب إنما يكون على الجذوع، لا أن تُجعل الجذوع ظرفًا للمصلوبين؛ أي: أنهم يُصلبون عليها؛ فقوله ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ أي: من على السماء، وذلك أن السماء تُفسر تارة بالعلو، فإن السماء اسم لما علا، فكل ما علا يُطلق عليه سماء[(٢)]، والعلو المطلق يُطلق عليه السماء، وسُميت السمٰوات بهذا الاسم؛ لعلوِّها، وكذلك سُمي المطر سماءً؛ لأجل علوه.

قال الشاعر[(٣)]:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

---

(١) سبق تخريجه (ص٦٩).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٩٨)، ولسان العرب (١٤/ ٤٠١)، وتاج العروس (٣٨/ ٣٠١).

(٣) ذكره ابن عبد البر في الاستذكار (٢/ ٤٣٦)، والتمهيد (٧/ ١٦، ١٧، ٢٨٥)، وانظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ٢٢١)، والتعريفات للجرجاني (١/ ٣٣).

ويعني بالسماء: المطر؛ لأنه يأتي من جهة العلو، فالسماء بمعنى العلو.

قال بعض أهل العلم: ليس المراد هنا بالسماء العلو، ولكن جنس السماوات السبع، فيكون المعنى: من على السماوات، وذلك أن الله ﷻ متصف بأنه مستوٍ على عرشه العظيم.

ثم ذكر الأخص من العلو، وهو: الاستواء على العرش، والعرش في اللغة هو: سرير المُلك[١]، وهو مُشتق من الارتفاع، فسُمي العرش عرشًا؛ لارتفاعه ولعلوه، قال ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّـٰتٍ مَّعۡرُوشَـٰتٍ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَـٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ﴿وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨]، ونحو ذلك، هذا كله فيه معنى الارتفاع، والعلو، فالله ﷻ استوى على عرشه ـ وهو سرير مُلكه ﷻ ـ استواءً يليق بجلاله وعظمته، والاستواء معناه في اللغة: العلو، فاستوى بمعنى علا[٢]، قال ﷻ: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ فَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى نَجَّىٰنَا مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، ومعنى قوله ﷻ: ﴿فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ﴾؛ أي: علوتم على الفلك.

قال ابن الأعرابي ـ أحد أئمة اللغة المعروفين ـ: كُنا عند أحد الأعراب، فأطل علينا من على بيته، وقال: استووا إليَّ؛ أي:

---

(١) انظر: مختار الصحاح (١/ ١٧٨)، ولسان العرب (٦/ ٣١٥)، والنهاية (٣/ ٢٠٧).

(٢) قال أبو العالية الرياحي: استوى: ارتفع. وقال مجاهد: استوى: علا على العرش، انظر: صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب (٢٢) قبل حديث (٦٩٨٢).

ارتفعوا، واصعدوا إليَّ[١].

فهذا هو المعروف من لغة العرب: أنَّ استوى بمعنى علا على الشيء، لكن قد يُضمَّنُ هذا العلو معنًى آخرَ بحسب الحرف الذي يُعدى إليه الفعل، كما قال ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، فمن السلف ومن أهل العلم من فسر: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾، بمعنى: قصد وعمد[٢]، وهذا مما يُسمى: التفسير باللازم، فإنه مع العلو هناك قصد وعمد، وذلك مُستفاد من قوله: ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، فلما عُدي الفعلُ بـ «إلى»، وقال: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ علمنا أنه مُضمَنٌ معنى القصد والعمد، والتضمين فيه إثبات لأصل المعنى مع زيادة ما دلَّ عليه الحرف الذي عُدي الفعل به.

والاستواء على العرش مما تميز به أهل السُّنَّة؛ فالمبتدعة يُنكرون استواء الله ﷻ على عرشه، فطائفة منهم يجعلون الاستواء على العرش عبارة عن الاستيلاء عليه، وهذا فيه تنقص لله ﷻ؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

---

(١) جاء في الدرر السنية (١/ ٥٠٤): «قال النضر بن شميل ـ وكان ثقة مأمونًا في علم الديانة واللغة ـ: حدثنا الخليل وحسبك بالخليل. قال: أتيت أبا ربيعة الأعرابي، وكان من أعلم من رأيت، فإذا هو على سطح، فسلَّمنا عليه فردَّ السلام، وقال: استووا، فبقينا متحيِّرين ولم ندر ما قال، فقال لنا أعرابي إلى جانبه: إنه أمركم أن ترتفعوا، فقال الخليل: هو من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ فصعدنا إليه».

(٢) انظر: تفسير الطبري (١/ ١٩١)، والبغوي (٧/ ١٦٥)، والقرطبي (١٥/ ٣٠٠).

فبيَّن أن الاستواء على العرش كان بعد أن لم يكن، فإذا فُسر الاستواء بالاستيلاء، دلَّ هذا على أن الاستيلاء من الله ﷻ على العرش لم يكن ثم كان، وهذا فيه تنقص لله ﷻ، إذ فيه سلب قهره وجبروته على خلقه أجمعين، فهذا يُبين ويقرر أن الاستواء ليس إلا بمعنى العلو.

وبعضهم فسر الاستواء على العرش بأن العرش معناه: العلم، واستوى على العرش؛ أي: حاز وكمل له العلم. وهذا ـ أيضًا ـ باطل.

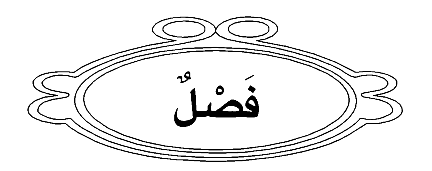
ومنهم من فسَّر العرش بالكرسي، والكرسي يقولون: «هو: العرش»[١].

وهذه الأقوال كلها مخالفة لما تقتضيه ظواهر الأدلة من القرآن والسُّنَّة.

والاستواء على العرش يختلف عن العلو؛ لأنه أخص منه، فالله ﷻ من صفاته الذاتية: العلو، وأما الاستواء فهو صفة فعلية باعتبارأنه ﷻ لم يكن مستويًا على العرش ثم استوى، وصفة ذاتية باعتبارأن الله ﷻ لم يزل مستويًا على عرشه منذ استوى عليه؛ أي: أنه لا يستوي في حال دون حال، بل هو مستوٍ على عرشه، لا ينفك عن هذا الوصف.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٩)، وتفسير البغوي (١/ ٣١٢)، والدر المنثور (٢/ ١٦).



فَصْلٌ

وَمِنْ صِفَاتِ اللهِ ﷻ أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ، يُسْمِعُهُ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ، سَمِعَهُ مُوسَى عليه السلام مِنْهُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَسَمِعَهُ جِبْرِيلُ عليه السلام، وَمَنْ أَذِنَ لَهُ مِنْ مَلَائِكَتِهِ، وَرُسُلِهِ.

وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُكَلِّمُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، وَيُكَلِّمُونَهُ، وَيَأْذَنُ لَهُمْ فَيَزُورُونَهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، **وَقَالَ** سبحانه وتعالى: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، **وَقَالَ سُبْحَانَهُ:** ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، **وَقَالَ** سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]، **وَقَالَ سُبْحَانَهُ:** ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١، ١٢]، **وَقَالَ** سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه: ١٤]، **وَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَقُولَ هَذَا أَحَدٌ غَيْرُ اللهِ.**

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: **«إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ صَوْتَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»**[(١)].

(١) رواه البخاري معلقًا (١٣/ ٤٦١ ـ فتح)، معلقًا موقوفًا، ورواه مرفوعًا أبو داود في سننه (٤٧٣٨)، وابن خزيمة في التوحيد (ح٢٠٧)، والآجري في الشريعة =

وَرَوَى عَبْدُ اللهِ بْنُ أُنَيْسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَحْشُرُ اللهُ الْخَلَائِقَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرَاةً حُفاةً غُرْلًا بُهْمًا، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ؛ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ»، رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ(١).

وَفِي بَعْضِ الْآثَارِ أَنَّ مُوسَى عليه السلام لَيْلَةَ رَأَى النَّارَ فَهَالَتْهُ، فَفَزِعَ مِنْهَا، فَنَادَاهُ رَبُّهُ: «يَا مُوسَى»، فَأَجَابَ سَرِيعًا اسْتِئْنَاسًا بِالصَّوْتِ، فَقَالَ: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ أَسْمَعُ صَوْتَكَ وَلَا أَرَى مَكَانَكَ، فَأَيْنَ أَنْتَ؟ فَقَالَ: «أَنَا فَوْقَكَ، وَأَمَامَكَ، وَعَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ شِمَالِكَ»، فَعَلِمَ أَنَّ هذِهِ الصِّفَةَ لَا تَنْبَغِي إِلَّا للهِ تَعَالَى، قَالَ: كَذَلِكَ أَنْتَ يَا إِلَهِي

= (ح٦٨٠)، والبيهقي مرفوعًا وموقوفًا في الأسماء والصفات (ح٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (ح٥٤٨، ٥٤٩)، وإسناده صحيح على شرط الشيخين. وقد روي نحوه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند مسلم (٢٢٢٩)، وأحمد (١/ ٢١٨)، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري (٤٧٠١)، والترمذي (٣٢٢٣)، ومن حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢٠٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ح٤٣٥)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (ح٥١٥)، والآجري في الشريعة (ح٦٧٩).

(١) رواه البخاري معلقًا في صحيحه عن جابر رضي الله عنه، عن عبد الله بن أنيس رضي الله عنه، الفتح (١٣/ ٤٦١)، وأخرجه أحمد في مسنده مطولًا (٣/ ٤٩٥)، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص٩٢)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (ح٥١٤)، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ١٠٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٣٨) وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وقال الحافظ في الفتح (١/ ٢٠٩): وإسناده صالح. وقال في موضع آخر (١/ ٢١٠): وإسناده حسن وقد اعتُضِد. وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٣٥٤): رواه أحمد والطبراني في الأوسط بإسناد حسن.

أَفَكَلامَكَ أَسْمَعُ أَمْ كَلامَ رَسُولِكَ؟ قَالَ: «بَلْ كَلامِي يَا مُوسَى»(١).

الشَّرح

صفة الكلام ثابتة لله ﷻ بالعقل وبالسمع؛ لهذا فإن الذين يثبتون الصفات السبع أو الثماني يجعلون صفة الكلام من تلك الصفات التي يثبتونها؛ لأنه دلَّ عليها العقل، كما دلَّ عليها النقل.

أما دليل العقل على هذه الصفة: فهو أنه ﷻ ذكر الآلهة التي ادُعيت، وجعل عدم كلامها دليلًا على عجزها، وأنها لا تصلح آلهة، قال ﷻ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]، وكذلك في قوله ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وذلك أن الفارق بين الحيّ، ومن ليست فيه حياة هو الكلام، فمن كان متكلمًا، كان أكمل، بل إن الكلام من صفات الكمال، وعدم الكلام من صفات النقص؛ لهذا كان هذا مما يصلح دليلًا عقليًا.

كما أن السمع أثبت صفة الكلام في نصوص الكتاب والسُّنَّة ـ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد في أخبار موسى عليه السلام (ص٦١، ٦٢)، قال: حدثنا إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه، أخبرنا عبد الصمد بن معقل قال: سمعت وهب بن منبه قال: لما رأى موسى عليه السلام النار... وذكر حديثًا طويلًا ظاهر الانقطاع. وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٤١٣) إلى عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم. وانظر: تاريخ دمشق (٦١/ ٤٨، ٥٠)، وفي رواية ابن أبي حاتم: «قال موسى: أين أنت؟ قال: أنا فوقك، قال: ربِّي؟ قال: نعم». الدر المنثور (٦/ ٤١٣).

كما ذكر المؤلف ـ وهو ظاهر في الدلالة على صفة الكلام، قال ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، وقال ﷻ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقد سأل بعض أهل البدع أحد أئمة اللغة[1] عن قوله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ سأله أن يقرأه بنصب لفظ الجلالة؛ أي: وكلمَ اللهَ موسى تكليمًا، يريد أن يجعل المتكلِّم هو: موسى عليه السلام، وأن يجعل اللهَ هو المُكَلَّم؛ رغبة منه أن ينفي صفة الكلام لله ﷻ، وذلك الرجل هو أحد رؤوس المعتزلة، وهو: عمرو بن عُبيد.

قال الإمام: هبني قرأته كذلك، فما تصنع بقول الله ﷻ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾، فبُهت المعتزلي، وهذا يدلك على أن أهل البدع لهم رغبة في نفي ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة.

فصفة الكلام ثابتة لله ﷻ، والمعتزلة يجعلون كلام الله مخلوقًا منفصلًا، فيقولون: موسى عليه السلام سمع كلام الشجرة. والجهمية يجعلونه مخلوقًا منفصلًا مطلقًا، أما الأشاعرة والماتريدية، فهم يثبتون صفة الكلام؛ لأنها من الصفات السبع عند الأشاعرة، ومن الصفات الثماني عند الماتريدية، ولكنهم يقولون: هو متكلم بكلام نفسي قديم.

وأهل السُّنَّة والجماعة يتميزون عن أولئك جميعًا بقولهم:

---

(١) هو الإمام المقرئ المشهور أبو عمرو بن العلاء زبان البصري، وقد سأله عمرو بن عبيد رأس المعتزلة، انظر ترجمة أبي عمرو في: سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٧)، وترجمة عمرو بن عبيد في: سير أعلام النبلاء (٦/ ١٠٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٣)، وشذرات الذهب (١/ ٢١٠)، والبداية والنهاية (١٠/ ٨٠).

إن الله ﷻ يتكلم بكلام يُسمع بحرف وصوت، إذ الذي يُسمع هو ما كان بحروف وما كان بصوت، وكذلك كلام الله ﷻ صفة له ﷻ قديمة النوع حادثة الآحاد، فهو ﷻ يتكلم إذا شاء كيف شاء، وليس كلامه صفة نفسية، بل هو يتكلم بصوت يسمعه من بَعُد كما يسمعه من قَرُب يوم القيامة، وصوته ينفذ في ملائكته في السماء، وصوته سمعه موسى عليه السلام.

ولهذا اعترف بعض حذاق الأشاعرة والمتكلمين، وهو: الآمدي[1] في بعض كتبه بأن سماع موسى عليه السلام لكلام الله ﷻ من الشجرة، دليل لا يقبل التأويل، قال: لأننا إذا قلنا: إن كلام الله ﷻ قديم، فهل سمع موسى عليه السلام الكلام القديم؟ وإذا كان كلام الله ﷻ قديمًا، فقوله ﷻ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، يكون الله ﷻ يُخبر عن نفسه بأنه سمع كلام المجادلة قبل أن توجد المجادلة، وقبل أن يوجد ذلك الكلام؟ يقول: إنه لا مفر إما من إثبات صفة الكلام المسموع حادث الآحاد، وإما أن يُعتقد في الله ﷻ الاعتقادات الباطلة؛ أي: من الإخبار بخلاف الواقع، كما عليه مذاهب الفلاسفة.

---

(١) هو: علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الحنبلي ثم الشافعي، سيف الدين الأصولي المتكلِّم، ولد بآمد عام ٥٥١هـ، وتوفي في صفر سنة ٦٣١هـ، عن ثمانين سنة، وله في التصانيف (أبكار الأفكار)، و(منتهى السول في الأصول)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: يغلب على الآمدي الحيرة والوقف.

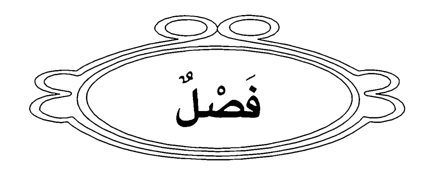
انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٦٤)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٤٠، ١٤١)، وشذرات الذهب (٦/ ١٤٢).

المقصود: أنه اعترف بأنه لا محيد من إثبات صفة الكلام، فأهل السُّنَّة والجماعة يتميزون بأنهم يثبتون صفة الكلام، وأن كلامه ﷻ بصوت يُسمع، وأنه بحرف، وإنما يفهمُ العبادُ الحروف، وأنه ليس معنى نفسيًّا قائمًا به ﷻ يُلقى في روع جبريل ﷺ، فيأخذه جبريل ﷺ ويُخبر عنه.

ولهذا يقول أولئك المبتدعة: إن كلام الله ﷻ معنى واحد قائم بالنفس، إن عُبِّر عنه بالعربية كان قرآنًا، وَإِنْ عُبِّر عنه بالسريانية كان إنجيلًا، وَإِنْ عُبِّر عنه بالعبرانية كان توراةً، فيجعلون كلام الله ﷻ شيئًا واحدًا، ويجعلونه هو عين الأمر، وهو عين النهي، وهو عين الخبر، وهو عين بقية أنواع الكلام. وهذا ـ والعياذ بالله ـ فيه تنقص لله ﷻ.

والاعتقاد الحق ظاهر بما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة من مثل قوله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ ثم أكد بالمصدر الذي ينفي احتمال معنى آخر بغير التكليم، فقال: ﴿تَكۡلِيمًا﴾؛ أي: إذا كان كلمة «كَلَّم» لها معنى غير الكلام الذي يُسمع، فإنه رفع ذلك التوهم بقوله: ﴿تَكۡلِيمًا﴾؛ لذلك خُص موسى ﷺ بهذه الخاصية، وهو: أنه مُكَلَّم، وأنه كليم الرحمٰن، وكلَّمه الله ﷻ بلا واسطة.





فَصْلٌ

وَمِنْ كَلَامِ اللهِ سُبْحَانَهُ: الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، وَهُوَ كِتَابُ اللهِ الْمُبِينُ، وَحَبْلُهُ الْمَتِينُ، وَصِرَاطُهُ الْمُسْتَقِيمُ، وَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ، عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ.

وَهُوَ سُوَرٌ مُحْكَمَاتٌ، وَآيَاتٌ بَيِّنَاتٌ، وَحُرُوفٌ وَكَلِماتٌ، مَنْ قَرَأَهُ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، لَهُ أَوَّلٌ وآخِرٌ، وَأَجْزَاءٌ وَأَبْعَاضٌ، مَتْلُوٌّ بِالأَلْسِنَةِ مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، مَسْمُوعٌ بِالآذَانِ، مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ، فِيهِ مُحْكَمٌ وَمُتَشابِهٌ، وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، وَخَاصٌّ وَعَامٌّ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

وَهَذَا هُوَ الْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي قَالَ فِيهِ الَّذِينَ كَفَرُوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ [سبأ: ٣١]، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، فَقَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ شِعْرٌ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٩]، فَلَمَّا نَفَى اللهُ عَنْهُ

أَنَّهُ شِعْرٌ وَأَثْبَتَهُ قُرْآنًا لَمْ يُبقِ شُبْهَةً لِذِي لُبٍّ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ هَذَا الْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي هُوَ حُرُوفٌ، وَكَلِمَاتٌ، وَآيَاتٌ؛ لِأَنَّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ لَا يَقُولُ أَحَدٌ إِنَّهُ شِعْرٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، **وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَدَّاهُمْ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ مَا لَا يُدْرَى مَا هُوَ وَلَا يُعْقَلُ.**

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]، **فَأَثْبَتَ أَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ الْآيَاتُ الَّتِي تُتْلَى عَلَيْهِمْ.**

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧ ـ ٧٩]، **بَعْدَ أَنْ أَقْسَمَ عَلَى ذَلِكَ.**

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١]، ﴿حم ﴿١﴾ عسق﴾ [الشورى: ١ ـ ٢] **وَافْتَتَحَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ سُورَةً بِالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ.**

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَمَنْ قَرَأَهُ وَلَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ»

حَدِيثٌ صَحِيحٌ[(١)].

---

(١) ورد هذا الحديث من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البيهقي في شعب الإيمان (ح٢٢٩٤)، (٢/ ٤٢٨) من رواية بقية، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، ولفظه: «**مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأَعْرَبَ فِي قِرَاءَتِهِ كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عِشْرُونَ حَسَنَةً، وَمَنْ قَرَأَ بِغَيْرِ إِعْرَابٍ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ**» وفي إسناده بقية بن الوليد، وهو مدلس، وقد عنعنه، وفيه عبد العزيز بن أبي روّاد، قال الحافظ: صدوق عابد ربَّما وَهِمَ.

وورد من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند البيهقي أيضًا في الشعب (ح٢٢٩٦)، ورواه ابن عدي في الكامل (٧/ ٤١)، بنحو حديث ابن عمر رضي الله عنهما، من رواية أبي عصمة، عن زيد العمي. وأبو عصمة: هو نوح بن أبي مريم الجامع، قال عنه البخاري: منكر الحديث. وقال مسلم: متروك الحديث. وزيد العمي هو: ابن الحواري، وهو ضعيف، وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث ابن مسعود رضي الله عنه [ح٧٥٧٤ (٧/ ٣٠١)]، بلفظ: «**أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَكَفَّارَةُ عَشْرِ سِيئَاتٍ، وَرَفْعُ عَشْرِ دَرَجَاتٍ**» وفي إسناده نهشل بن سعيد: متروك الحديث.

ورواه تمام في فوائده [ح٣٠١ (١/ ١٣٠، ١٣١)] من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه بلفظ: «**مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِ حَرْفٍ أَرْبَعُونَ حَسَنَةً، وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ بِلَحْنٍ وَتَطْرِيبٍ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عِشْرُونَ حَسَنَةً**» من رواية شعبة عن طلحة عن عبد الرحمٰن بن عوسجة، عنه. أما اللفظ الذي ذكره المؤلف هنا فقد ذكره أيضًا في المغني (٣/ ١٤)، وقال: رواه الترمذي وقال: حسن صحيح. وهذا اللفظ ليس في نسخ الترمذي التي بين أيدينا، وإنما فيه حديث ابن مسعود المشهور رقم (٢٧١٠) بلفظ: «**مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، لَا أَقُولُ (آلم) حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَامٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ**» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

فائدة في معنى «**مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ**»: قال شيخنا فضيلة الشيخ العلامة صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ في تعليقه على اللمعة: «يعني: قرأه قراءة صحيحة ليس =

وَقَالَ ﷺ: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ قَوْمٌ يُقِيمُونَ حُرُوفَهُ إِقَامَةَ السَّهْمِ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَتَعَجَّلُونَ أَجْرَهُ ولا يَتَأَجَّلُونَهُ»(١).

وقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ حِفْظِ بَعْضِ حُرُوفِهِ(٢).

وَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنْهُ فَقَدْ كَفَرَ بِهِ كُلِّهِ(٣).

= فيها لحن، والإعراب معناه: السلامة من اللحن، فمن قرأ القرآن قراءة سليمة من اللحن، فله بكل حرف عشر حسنات؛ لأن الحسنة بعشر أمثالها، ومن قرأه قراءة غير معربة لعجزه عن ذلك، فله أجر لكنه دون أجر من يتقن القراءة». انظر: شرح اللمعة (ص١٢٦).

(١) رواه أبو داود (٨٣١)، وأحمد في المسند (٥/ ٣٣٨)، وعبد بن حميد في مسنده [ح٤٦٦ (١/ ١٧١)]، والطبراني في الكبير [ح٦٠٢١ (٦/ ٢٠٦)]، وابن حبان في صحيحه (ح٧٦٠) من حديث سهل بن سعد الساعدي، وفيه وفاء بن شريح، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه الحافظ: مقبول؛ يعني إذا توبع. وله شاهد يتقوّى به عند أحمد في المسند (٣/ ٦٥٧) من رواية جابر رضي الله عنه، أخرجه أبو يعلى (ح٢١٩٧)، والبيهقي في الشعب (ح٢٦٤٣).

(٢) أخرجه عبد الواحد بن عمر في أخبار النحويين (١/ ٤٢) من رواية شريك عن جابر عن محمد بن عبد الرحمٰن بن يزيد؛ أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قالا: لحفظ بعض إعراب القرآن أحب إلينا من حفظ بعض حروفه. وشريك القاضي: صدوق يخطئ كثيرًا وتغير حفظه، وجابر هو ابن يزيد الجعفي: ضعيف.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (ح١٥٩٤٦)، من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (ح٩٣٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (ح٣٠١٠٩)، والبيهقي في الشعب (ح٢٢٧٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨/ ١٧٤)، كلهم عن إبراهيم النخعي، من قوله.

وَاتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَدِّ سُوَرِ الْقُرْآنِ وَآيَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ وَحُرُوفِهِ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ مَنْ جَحَدَ مِنَ الْقُرْآنِ سُورَةً أَوْ آيَةً أَوْ كَلِمَةً أَوْ حَرْفًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ أَنَّهُ كَافِرٌ، وَفِي هَذَا حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ عَلَى أَنَّهُ حُرُوفٌ.

الشَّرح

الكلام على أن القرآن كلام الله أخص من الكلام على صفة الكلام، فإن أهل السُّنَّة والجماعة اعتنوا بإثبات صفة الكلام لله ﷻ في كلامهم على أن القرآن كلام الله ﷻ؛ إذ أنه إذا ثبت هذا الأخص الذي نُوزع فيه، فإن إثبات صفة الكلام، وأن كلامه ﷻ بحروف وأصوات، وأنه كلمات وحروف وجُمل، فإن هذا يثبت بظهور، فإذا أُثبت الأخص أُثبت الأعم في هذا الباب من باب الأوضح والأظهر.

فكلام الله ﷻ الذي ألقاه إلى جبريل عليه السلام، فسمعه جبريل عليه السلام منه، وأمره بتبليغه إلى النبي ﷺ، وسمي ذلك الكلام قرآنًا، فنزل به جبريل عليه السلام على النبي ﷺ، هذا هو القرآن؛ فالقرآن كلام الله، والقرآن بعض كلام الله ﷻ، فكلام الله ﷻ منه ما هو قرآن، ومنه ما ليس بقرآن، فالله ﷻ من كلامه الكلمات الكونية التي قال الله ﷻ فيها: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، ومعنى الكلمات هنا: الكلمات الكونية.

والقرآن كلام الله ﷻ الذي ألقاه إلى جبريل، فبلَّغه جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ كما سمعه.

إذًا؛ القرآن كلماته وآياته وسوره وحروفه، هو مسموع لجبريل عليه السلام مِنْ تَكَلُّمِ اللهِ عز وجل به بحرف، وصوت، فهو حروف؛ كما قال عز وجل: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١]، ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢]، إلى آخر الآيات التي فيها الأحرف المقطعة.

وهذا يدلُّ على أن جبريل عليه السلام سمعه حروفًا على هذا النحو، فإذا كان سمعه حروفًا، فثبت أن الله عز وجل تكلم بحروف؛ لأنه قد يُقال: إما أن يكون جبريل عليه السلام سَمِع كلامًا عامًّا ففصله بحروف، وهذا فيه نفي لصفة الكلام على النحو الذي أسلفنا إثباته، وإما أن يُقال: إن جبريل عليه السلام سمعه هكذا على هذا النحو بالحروف، فيثبت ما يُراد إثباته من أن الله عز وجل يتكلم بكلام، هو جُمل وكلمات وحروف، ويُسمع منه بصوت.

إذًا فالقرآن العظيم له مراتب:

المرتبة الأولى: مرتبة الكتابة، وهذا ظاهر في قوله عز وجل: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨]، فالله عز وجل قبل أن يتكلم بهذا القرآن في الأزل؛ أي: حين خلق اللوح المحفوظ، وأودعه ما سيكون، جعل فيه القرآن مكتوبًا، وهذه مرتبة الكتابة قبل مرتبة التكلم به، فهو عز وجل جعله مكتوبًا في اللوح المحفوظ، وذلك لسعة علمه عز وجل، فهو يعلم ما سيوحيه لعبده محمد صلى الله عليه وسلم، فحفظه مكتوبًا في اللوح المحفوظ.

المرتبة الثانية: بعد أن بعث نبيَّه صلى الله عليه وسلم جعل القرآن جميعًا الذي في مرتبة الكتابة، جعله عز وجل في بيت العزة في السماء الدنيا؛ كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الله أنزل القرآن، وجعله في بيت العزة

في السماء الدنيا، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**ثُمَّ أُنْزِلَ مُنَجَّمًا عَلَى ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً**»(١).

والمرتبة الثالثة: مرتبة الكلام والتكلم به، وهذه هي التي يُخص بها وصف القرآن؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ تكلم بهذا القرآن، وسمعه منه جبريل، فبلَّغه للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَتَكَلُّمُ الله عَزَّ وَجَلَّ بهذا القرآن، إنما كان بعد بعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾، فتكلم الله عَزَّ وَجَلَّ بهذه الآيات إنما كان بعد أن كانت المجادلة، وبعد أن حصل من المرأة وزوجها ما حصل، فقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، هذا حادث، بمعنى: جديد ليس بقديم، وهذا كما وصف الله عَزَّ وَجَلَّ كتابه بقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]؛ مُحدث؛ أي: محدث تنزيله، ومُحدث التكلم به، فليس تكلم الله عَزَّ وَجَلَّ بالقرآن قديمًا كما يزعمه أهل البدع، بل تكلم الله عَزَّ وَجَلَّ به بمشيئته عَزَّ وَجَلَّ وإرادته واختياره حسب ما يوافق حكمته عَزَّ وَجَلَّ، فيسمعه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فيُبلِّغه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فهذا فيه ردٌّ على عدة مذاهب وأقوال:

القول الأول: قول من يقول: إنه معنى نفسيٌّ.

القول الثاني: قول من يقول: إنه مخلوق منفصل، كما تزعمه المعتزلة، وحصل في ذلك الافتتان العظيم للإمام أحمد، ولأهل السُّنَّة في فتنة خلق القرآن.

القول الثالث: من يزعم أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ أخذ القرآن في مرتبة

---

(١) انظر: تفسير البغوي (١/ ١٩٨)، وابن كثير (٢/ ١٨٠)، وتفسير القرطبي (٢/ ٢٩٣).

الكتابة من اللوح المحفوظ، وأنزله إلى النبي ﷺ، كما زعمه السيوطي، وجمعٌ ـ أيضًا ـ ممن قبله في كتابه «الإتقان»[(١)]؛ حيث زعم أن جبريل عليه السلام أخذ القرآن في مرتبة الكتابة، من اللوح المحفوظ، فأنزله على النبي ﷺ، يريدون بذلك نفي أن يكون الله عز وجل تكلم بالقرآن، أو أن جبريل عليه السلام سمع منه هذه الآيات وهذه الأحرف.

إذًا؛ الأدلة التي أقامها المؤلف رحمه الله ظاهرة في أن القرآن آيات وحروف وكلمات وسور، والله عز وجل تكلم به على هذا النحو، والله عز وجل قال على لسان نبيِّه ﷺ في القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِيٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [يونس: ١٥]، وهذا يدلُّ على أنه ﷺ إنما هو مبلِّغ؛ لهذا قال عز وجل: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾، في آيتين في سورة «التكوير»، وفي سورة «الحاقة»، وهذا ليس معناه أنه كلام الرسول، فإنه في سورة الحاقة يُعْنَى به من؟ وفي سورة التكوير يُعنى به من؟ قال عز وجل: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩، ٢٠]، وكذلك في سورة الحاقة: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ [الحاقة: ٤٠، ٤١]، ففي سورة الحاقة الرسول الذي نُسب إليه القول ـ أي: القرآن ـ هو: نبينا محمد ﷺ، وفي سورة التكوير الرسول الكريم الذي نُسب إليه هذا القرآن هو: جبريل عليه السلام، فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾؛ أي: جبريل عليه السلام، فهو قوله، لكن الكلام كلام الباري عز وجل،

---

(١) انظر: الإتقان للسيوطي (ص٤٤)، وعزا هذا القول للطيبي، والقطب الرازي في حواشي الكشاف.

والقارئُ له مُبَلِّغٌ عَمَنْ تَكَلَّمَ به إلى النبي ﷺ هو جبريل عليه السلام.

إذًا فَنِسْبَةُ القرآن إلى جبريل عليه السلام وأنه قوله، هذه نسبة تبليغ، فإنك إذا سمعت مني كلامًا أنقله عن أحد أهل العلم، فإن القول يكون قولي، ولكن الكلام كلام من أنقل كلامه، ففرق بين القول وبين الكلام، وهذا لم يتفطن له كثير ممن زعم أن في هاتين الآيتين نسبة القرآن إلى النبي ﷺ، أو إلى جبريل عليه السلام؛ أي: أن الله عز وجل لم يتكلم به، وأنه ليس قول الله عز وجل.

وكذلك النبي ﷺ هو الذي بلَّغ القرآن، فالقرآن لمَّا تكلم به النبي ﷺ صار قولًا له، لكن هو يُبلِّغه عن الله عز وجل، فهو يُبلِّغ كلامه، وهذا الكلام هو كلام الله عز وجل.

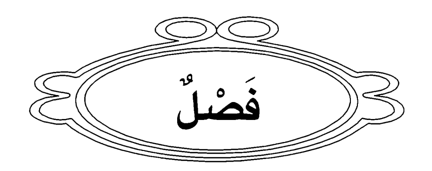
وبهذا يظهر بعض ما يتعلق بالكلام عن مسألة كلام الله عز وجل، وهي من أوائل المسائل التي اختُلف فيها في صفات الله عز وجل؛ لذلك سمى بعض الناس ما يتعلق بالكلام على العقيدة: «علم الكلام»؛ لأنه من أوائل المسائل الحادثة التي تكلم الناس فيها واختلفوا فيها.

فتلخص من ذلك: أن معتقد أهل السُّنَّة والجماعة: أن الله عز وجل يتكلم، وأن كلامه قديم النوع حادث الآحاد، وأنه عز وجل يتكلم بصوت يُسمع، وأن كلامه حروف، سمعه منه موسى عليه السلام، ويسمعه منه جبريل عليه السلام، والملائكة، ويسمعه منه الناس يوم القيامة، وأن كلامه عز وجل ليس ككلام غيره، بل ينفذ في الخلائق يوم القيامة يسمعه من بَعُد كما يسمعه من قَرُب، وأن كلامه لا يأتي من جهة، وإنما هو يأتي من أمام، ومن خلف، وعن يمين، وعن شمال، بدون أن يكون من جهة واحدة، وهذا من عظيم

اتصاف الله ﷻ بهذا الوصف، وأن القرآن هو كلام الله منزل غير مخلوق، إذا حُفظ في الصدور، فهو كلام الله، وإذا كُتب في الأوراق فهو كلام الله، وإذا تُلي على الألسنة فهو كلام الله ﷻ، فإذا تُلي نقول: الكلام كلام الباري، والصوت صوت القاري.

فهذه مراتب مختلفة، وكلها لا تخرج عن كون هذا المتكلم به، أو المكتوب، أو المحفوظ أنه جميعًا كلام الله ـ جلَّ وعلا، وتعالى، وتقدَّس، وَتَعاظَمَ ـ.





فَصْلٌ

وَالْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ بِأَبْصَارِهِمْ، وَيَزُورُونَهُ، وَيُكَلِّمُهُمْ وَيُكَلِّمُونَهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، **وَقَالَ تَعَالَى:** ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، **فَلَمَّا حَجَبَ أُولَئِكَ فِي حَالِ السُّخْطِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ فِي حَالِ الرِّضَا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ.**

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ» حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ(١).

وَهَذَا تَشْبِيهٌ لِلرُّؤْيَةِ بِالرُّؤْيَةِ لَا لِلْمَرْئِيِّ بِالْمَرْئِيِّ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ.

الشَّرْح

من عقائد أهل السُّنَّة والجماعة التي تميزوا بها عن عقائد المبتدعة: أنهم يعتقدون أن الله ﷻ يُرى يوم القيامة، وأنه لا يمكن لأحد أن يراه في الدنيا؛ كما قال ﷻ لموسى عليه السلام حين سأله الرؤية، قال ﷻ: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فالرؤية في الدنيا ممتنعة، وأما في

(١) البخاري (٥٥٤)، ومسلم [ح٢١١ (٦٣٣)]، من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

الآخرة، فهي ممكنة، بل ستقع كما أخبر الله ﷻ بقوله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

ويرى المؤمنون ربهم ﷻ في عرصات القيامة، وكذلك في الجنة، فيتمتعون بذلك النظر إلى وجه الله الكريم، فلم يُعطَوا نعيمًا أعظم من رؤية الرب ﷻ، فهو أعظم النعيم، وأجزل النعيم؛ لهذا سماه الله ﷻ زيادة في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**الزِّيَادَةُ هِيَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللهِ تَعَالَى**» رواه مسلم، وغيره(١).

خالف في ذلك المبتدعة، فقال طائفة منهم: إن الرؤية غير ممكنة أصلًا، والنظر غير واقع أصلًا، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وهذا كلام الجهمية والمعتزلة، ومن شابههم، ويؤولون قوله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بأن ﴿نَاظِرَةٌ﴾، بمعنى منتظرة، فيقولون: هي كقوله ﷻ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣]؛ أي: ينتظرون. فالنظر في هذه الآية بمعنى: الانتظار، فقوله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾؛ أي: منتظرة لرحمة الله، ومنتظرة لأمر الله ﷻ.

ويحتج بهذا ـ أيضًا ـ طوائف الخوارج الموجودة اليوم من الإباضية، وغيرهم، وكذلك أهل الاعتزال.

---

(١) رواه مسلم [ح٢٩٨ (١٨١)] بلفظ: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ ـ قَالَ ـ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا، أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ ـ قَالَ ـ فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ** ﷻ».

والجواب عن هذا الاحتجاج: أنه لغة غير مستقيم، فضلًا عن أنه ثبت النظر، ورؤية المؤمنين لربهم ﷻ في غير ما دليل، لكنه من حيث اللغة غلط؛ وذلك لأن الله ﷻ قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، ولفظ النظر صحيح أنه يأتي بمعنى الانتظار، ولكنه إذا أتى بمعنى الانتظار فإنه لا يُعَدَّى بـ «إلى»؛ لأنه يكون لازمًا؛ كما قال ﷻ: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا﴾، فلما قال: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا﴾ ولم يعدها بحرف «إلى» علمنا أن النظر هنا بمعنى: الانتظار ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا﴾ ينظرون بمعنى ينتظرون من الانتظار، أما إذا عُدي النظر بـ «إلى» فهو نظر العين، لا غير، ولا تحتمل اللغة غير هذا؛ كما قال ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾.

الدليل الثاني: أنه ﷻ قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ فمن هي الناظرة إلى ربها؟ هي: الوجوه، فهذا دليل على أن النظر هو نظر العين؛ لأنه ﷻ جعل الناظر إليه ﷻ هي الوجوه؛ لأنها محل الإبصار، وهذا ينفي معنى الانتظار.

وخالف ـ أيضًا ـ في مسألة رؤية الله ﷻ: الأشاعرة والماتريدية، ومن نحا نحوهم، فأثبتوا رؤية المؤمنين لربهم ﷻ يوم القيامة، وردُّوا على المعتزلة في أنهم ينفون الرؤية؛ فالأشاعرة والماتريدية يثبتون الرؤية من أن الله ﷻ يُرى يوم القيامة، لكنهم يقولون: نظرٌ لا إلى جهة؛ لهذا قد تجد من الأشاعرة من يُثبت الرؤية، لكن تنتبه إلى أنهم يختلفون في إثباتها عن أهل السُّنَّة والجماعة، فأهل السُّنَّة والجماعة يجعلون الرؤية بالعينين إلى جهة العلو؛ حيث الله ﷻ، أما أولئك فيجعلونها رؤية بقُوىً يُحدثها الله ﷻ

في الأجسام يوم القيامة، لا إلى جهة، وهذا غير مُتصور.

ولهذا ردَّ أهل الاعتزال على الأشاعرة، وقالوا: أنتم خالفتم المعقول في كلام ومناقشات، وكان المعتزلة في تأصيل المسألة أحذق من الأشاعرة بتأصيل المسألة عقليًّا، لكن الأشاعرة ضعفوا، فأثبتوا ما دلَّ عليه الدليل، لكنهم خالفوا المعقول، وخالفوا كل ما اشتمل عليه الدليل، وأما أهل الاعتزال فنظروا بالنظر العقلي فنفوا، وكان الصواب أن يُثبت الجميع، فتثبت الرؤية، والرؤية إلى جهة بحاسة الإبصار.

يقول أولئك: إن الله ﷻ يقول لموسى عليه السلام: إنك لن تراني، في قوله ﷻ: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، يقولون: إن ﴿لَن﴾ هنا تنفي نفيًّا مؤبدًا، وهذا النفي المؤبد الذي دلَّت عليه ﴿لَن﴾ يشمل الحياة الدنيا والآخرة، فلا يمكن الرؤية لا في الدنيا، ولا في الآخرة؛ بدليل قول الله ﷻ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، ولم يُخصص الحياة الدنيا من الآخرة.

والجواب: أن هذا غلط في باب النحو، وغلط في اللغة العربية؛ لهذا قال ابن مالك رحمه الله في الكافية الشافية ـ غير الألفية، وهي: متن أكبر من الألفية ـ يقول[1]:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِلَنْ مُؤبَّدا ... فَقَوْلَهُ ارْدُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا

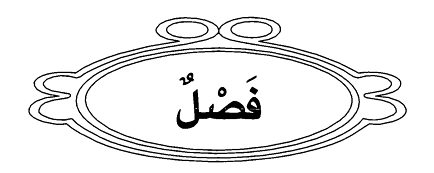
«**وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِلَنْ**»، وهم: المعتزلة، «**فَقَوْلَهُ ارْدُدْ**»؛ لأنه لا يُعرف عن العرب ذلك، «**وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا**»؛ لأن «**لن**» لا تدل على

(١) انظر: شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٥).

النفي المؤبد، ودليل ذلك من القرآن: أن الله ﷻ أخبر عن مريم عليها السلام أنها قالت: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، فلو كانت ﴿لَن﴾ تدل على النفي المؤبد، لم يكن التقييد بقولها: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ له معنى، فقوله ﷻ: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ ظاهر في الدليل من أنّ ﴿لَن﴾ لا تقتضي التأبيد، كما قال ابن مالك رحمه الله.







فَصْلٌ

وَمِنْ صِفَاتِ اللهِ ﷻ: أَنَّهُ الْفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ، لا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ، وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَيْءٌ يَخْرُجُ عَنْ تَقْدِيرِهِ وَلَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ تَدْبِيرِهِ، وَلَا مَحِيدَ عَنِ الْقَدَرِ الْمَقْدُورِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ مَا خُطَّ فِي اللَّوْحِ الْمَسْطُورِ، أَرَادَ مَا الْعَالَمُ فَاعِلُوهُ، وَلَوْ عَصَمَهُمْ لَمَا خَالَفُوهُ، وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُطِيعُوهُ جَمِيعًا لَأَطَاعُوهُ، خَلَقَ الْخَلْقَ وَأَفْعَالَهُمْ، وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهُمْ وَآجَالَهُمْ، يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ بِحِكْمَتِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما؛ أَنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، فَقَالَ جِبْرِيلُ: صَدَقْتَ. انْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِهِ(١).

(١) رواه مسلم في أول كتاب الإيمان [ح١ (٨)].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»(١).

وَمِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي عَلَّمَهُ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ يَدْعُو بِهِ فِي قُنُوتِ الْوِتْرِ: «وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ»(٢).

الشَّرح

الركن السادس من أركان الإيمان هو: الإيمان بالقدر خيره وشره من الله ﷻ، والقضاء والقدر لفظان يكثر ورودهما، فهل بينهما فرق؟

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن عساكر في تاريخ دمشق [ح١٣٤ (٥/ ٢٥٠)] من طريق الطحاوي عن سليمان بن شعيب، عن سعيد الآدم، عن شهاب بن خراش الحوشي، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، «قال رسول الله ﷺ: «**لاَ يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ**»، وَقَبَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ عَلَى لِحْيَتِهِ، وَقَالَ: «**آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ**»، وَقَبَضَ أَنَسٌ بِيَدِهِ عَلَى لِحْيَتِهِ...»، ورواه الحاكم في معرفة علوم الحديث في النوع الخامس من المسلسل (١/ ٣١)، من رواية يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه، ويزيد هذا هو ابن أبان البصري القاص الزاهد، تركه النسائي وأبو أحمد الحاكم، وقال فيه ابن معين: ضعيف. وقال الحافظ في التقريب: زاهد ضعيف. انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٩).

(٢) حديث الحسن بن علي رضي الله عنه في قنوت الوتر أخرجه أبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (٣/ ٢٤٨)، وابن ماجه (١١٧٨)، وأحمد (١/ ٢٠٠)، وأخرجه ابن حبان (ح٩٤٥) ـ الإحسان، والحاكم (٣/ ١٧٢)، وقال الترمذي: «حديث حسن لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، من حديث أبي الحوراء السعدي، ولا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر شيئًا أحسن من هذا». اهـ.

من أهل العلم من قال: إنه لا فرق بين القضاء والقدر، فالقضاء هو: القدر، والقدر هو: القضاء.

وفرَّق طائفة من أهل العلم بين القضاء والقدر بأن القدر هو: ما يسبق وقوع المقدر، فإذا وقع المقدر، وانقضى سمي قضاءً، فما قبل وقوع المقدر مشاهدًا معلومًا به يُسمى قدرًا، وإذا وقع وانقضى سمي قضاءً مع كونه يُسمى قدرًا؛ أي: باعتبار ما مضى.

وهذا التفريق حسن وظاهر؛ لأن مادة القضاء تختلف عن مادة القدر في اللغة، فقوله ﷺ: «**وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ**». هذا باعتبار أن ما قدَّر اللهُ ﷻ هو: قدر؛ أي: أنه كائن لا محالة، فيسألُ اللهَ ﷻ أن يدفعَ عنه شرَّ ما قدر وما قضى.

وكثير من أهل العلم ـ ومنهم: ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره ـ يقولون: لا فرق بين القضاء والقدر، فالقضاء هو: القدر، والقدر هو: القضاء، فيتواردان

وأهل السُّنَّة والجماعة يؤمنون بأن القدر مرتبتان:

المرتبة الأولى: ما يسبق حصول المقدر بالزمان؛ أي: ما كان في الماضي.

والمرتبة الثانية: هي: ما يكون حال وقوع المقدر.

أما المرتبة الأولى فتضم مرتبتين:

الأولى: هي: العلم، وهذه سابقة، فالله ﷻ علم ما الخلق عاملون إلى يوم القيامة.

والثانية: هي: الكتابة، فكتب ﷻ مقادير الخلائق إلى قيام الساعة قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء.

فإذًا؛ السابق من مراتب القدر: أننا نؤمن بأن الله ﷻ علم ما الخلق عاملون من خير وشر، ومن أحوالهم وسكناتهم، وعلمه بهذا لم يزل أولًا؛ لأنه ﷻ عالم بهذا، ولم يتطرق إليه ﷻ عدم علم بهذا.

الثاني: أنه ﷻ كتب هذا في اللوح المحفوظ؛ أي: ما الخلق عاملون، وما هم سائرون فيه، ومن سيُهدى منهم ومن سيضل، وكفر الكافر، ومعصية العاصي، وطاعة المطيع، وكل الحركات والسكنات هي مكتوبة في اللوح المحفوظ.

قال ﷻ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، فذكر في هذه الآية مرتبتين، وهما: العلم، والكتابة.

فنوقن بأن الله ﷻ لم يحدث له علم بشيء، وليس الأمر أُنُفًا، بل الله ﷻ عالم بكل شيء قبل أن يكون أي شيء، وبعد ذلك كتب الله ﷻ في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق إلى قيام الساعة، فلا يتعدون ما كُتب لهم.

وأما المرتبة الثانية: وهي: ما يواكب المقدور، فتضم مرتبتين ـ أيضًا ـ:

الأولى: أن مشيئة الله ﷻ نافذة في عباده، فما شاء كان،

وما لم يشأ لم يكن، فلا يحدث في ملكه وملكوته شيء إلا وقد أذن الله ﷻ به كونًا، فطاعة المطيع أَذِنَ الله ﷻ بها كونًا، ومعصية العاصي أذن الله ﷻ بها كونًا، وكفر الكافر أذن الله ﷻ به كونًا، والمصائب التي تصيب العباد أذن الله ﷻ بها كونًا: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، فما يشاء العبد داخل في مشيئة الله، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، فجعل مشيئة العبد تبعًا لمشيئة الله ﷻ، وأن العبد إذا شاء شيئًا لا يكون استقلالًا، بل إذا شاء الله ﷻ أن يكون كان.

والثانية في هذه المرتبة ـ وهي: الرابعة من مراتب القدر ـ: أن الله ﷻ لا يكون في ملكه شيء إلا وهو خالقه، فالله ﷻ خالق كل شيء؛ كما قال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، فهو ﷻ خلق كل شيء؛ ومن ذلك: طاعة المطيع، ومعصية العاصي، ومن ذلك: أفعال العباد، ومن ذلك: المصائب، فكل ما يحدث في ملكوت الله هو ﷻ خالق له.

هاتان المرتبتان تواقع المقدور؛ أي: إذا حصل المقدر، وشاء الله وقوعه مما هو مقدور في اللوح المحفوظ، وسبق به علم الله ﷻ لا يكون إلا بمشيئة الله ﷻ، وإذا كان، فالله ﷻ هو الذي خلقه.

هذا الأمر بمراتبه الأربعة هو ما يعتقده أهل السُّنَّة والجماعة، فعندهم القدر هو:

* علم الله ﷻ الأزلي بالأشياء قبل وقوعها.

* وكتابته لها في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.

* ثم مشيئته ﷻ لها.

* وخلقه ﷻ للأشياء جميعًا.

هذا تعريف القدر عند أهل السُّنَّة والجماعة، فشمل الأربع مراتب: العلم، والكتابة، المشيئة العامة، الخلق لكل شيء، فالله ﷻ خالق كل شيء.

وخالف بعض أهل البدع، فقالوا: إن الله ﷻ لا يخلق فعل العبد، بل العبد يخلق فعل نفسه، وهذا قول القدرية؛ أي: نفاة القدر. **والجواب**: أن الله ﷻ قال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فخلق ﷻ العباد وأعمالهم، فعمل العبد من الطاعات والمعاصي مخلوق لله ﷻ، لكنه واقع بمشيئته، وهو الذي خلقه، وإذا كان معصيةً فإنما أذن بها كونًا، ولم يرض بها شرعًا ودينًا، فأرادها كونًا، ولم يُرِدْها شرعًا، فهو ﷻ لا يكون في ملكه إلا ما يريد، ولا يكون في ملكه شيء إلا وهو خالقه، وهو الذي أنشأه وصوره وبرأه وخلقه، ويجتمع هذا في معصية العاصي، وكفر الكافر، أنه لا يرضى بتعدي الشرع.

ونفاة القدر قسمان:

الطائفة الأولى: قدرية غلاة، وهؤلاء هم نفاة العلم، وهؤلاء فرقة انقرضت، وهي التي قال فيها أئمة السلف[(١)]:

(١) انظر: الرد على الجهمية للدارمي [(ص١٣٩)، رقم (٢٤٤)] تحقيق بدر بن =

«نَاظِرُوا الْقَدَرِيَّةَ بِالْعِلْمِ، فَإِنْ هُمْ أَقَرُّوا بِهِ خُصِمُوا، وَإِنْ أَنْكَرُوهُ كَفَرُوا».

الطائفة الثانية: القدرية الذين ينفون خلق الله ﷻ لأفعال العباد، وينفون القدر، ويقولون: إن العبد هو الذي يخلق فعل نفسه.

ويقابلهم الجبرية، والجبرية قسمان:

الطائفة الأولى: جبرية غلاة، وهم الذين يقولون: إن المرء ليس له اختيار أصلًا، بل هو كالريشة في مهب الريح، وهذا اعتقاد الجهمية، وطوائف من الصوفية الغلاة، وهم موجودون إلى اليوم.

والطائفة الثانية: الجبرية غير الغلاة، وهؤلاء هم الأشاعرة، فإن الأشاعرة يقولون بالجبر، لكنه جبر في الباطن دون الظاهر، يقولون: ظاهر المُكلف أنه مختار، لكنه في الباطن مُجبر؛ ولهذا اخترعوا لفظ الكسب، فاخترع أبو الحسن الأشعري لفظ الكسب، وقال: إن الأعمال كسب للعباد. فما تفسير الكسب؟

اختلف حذاقهم في تفسير الكسب إلى نحو من اثني عشر قولًا، ولا يهمنا ذكر هذه الأقوال ـ الآن ـ، لكن خلاصة الأمر أنه لا معنى للكسب عندهم.

ولهذا قال بعض أهل العلم[1]:

= عبد الله البدر، وانظر: السُّنَّة لعبد الله ابن الإمام أحمد (ح٩٤٨)، والآجري في الشريعة (ص٢٢٨)، وهو حسن الإسناد. وانظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣/ ٣٤٩)، وتيسير العزيز الحميد (ص٤٦٩).

(١) ذكر هذه الأبيات شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في منهاج السُّنَّة النبوية (١/ ٤٥٩)، وفي النبوات (ص١٤٤).

مِمَّا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةَ تَحْتَهُ مَعْقُولَةٌ تَدْنُو إِلَى الْأَفْهَامِ
الْكَسْبُ[١] عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْحَالُ عِنْدَ الْبَهْشَمِيِّ[٢] وَطَفْرَةُ النَّظَّامِ[٣]

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في مجموع الفتاوى (٨/ ١٢٨) عن الأشاعرة: «ثم أثبتوا كسبًا لا حقيقة له؛ فإنه لا يُعقل من حيث تعلق القدرة بالمقدور فرق بين الكسب والفعل؛ ولهذا صار الناس يسخرون بمن قال هذا، ويقولون: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظَّام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري، واضطرُّوهم إلى أن فسروا تأثير القدرة في المقدور بمجرَّد الاقتران العادي، والاقتران العادي يقع بين كل ملزوم ولازمه، ويقع بين المقدور والقدرة، فليس جعل هذا مؤثرًا في هذا بأولى من العكس، ويقع بين المعلول وعلَّته المنفصلة عنه، مع أن قدرة العباد عنده لا تتجاوز محلَّها. ولهذا فرَّ القاضي أبو بكر إلى قول، وأبو إسحاق الاسفرائيني إلى قول، وأبو المعالي الجويني إلى قول؛ لمَّا رأوا ما في هذا القول من التناقض».

(٢) يعني: أبا هاشم الجبائي، عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي، تُنسب إليه فرقة البهشمية، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، انظر في تعريف الأحوال عنده: الفَرْق بين الفِرَق (ص١٧٢ ـ ١٨٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٦٣)، والملل والنحل (١/ ٧٨). وذكر محقِّق «منهاج السُّنَّة النبوية» أنه وجد في هامش إحدى النسخ الآتي: «أبو هاشم الجبائي زعم أن الأحوال لا معلومة ولا مجهولة ولا موجودة ولا معدومة..». فراجعه (١/ ٤٥٩).

(٣) النظَّام هو: أبو إسحاق إبراهيم بن سيَّار الضُّبعي البصري، شيخ المعتزلة، توفي سنة بضع وعشرين ومائتين. انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤١)، وتاريخ بغداد (٦/ ٩٧)، ولسان الميزان (١/ ٦٧). وفي تعريف طفرته قال عبد القاهر البغدادي: «من فضائحه قوله بالطفرة، وهي دعواه أن الجسم قد يكون في مكان ثم يصير منه إلى المكان الثالث أو العاشر منه، من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدومًا في الأول، ومعادًا في العاشر» الفَرق بين الفِرق (ص١٣٤).

مثالات لا حقيقة لها؛ فالكسب إذا أردت أن تفسره، أو تستفسر الأشعري ما معناه، لا يكاد يجتمع منهم جماعة على تفسيره بتفسير صحيح؛ ولهذا ذكر بعض شُراح الجوهرة ـ من متون الأشاعرة المعروفة ـ جوهرة التوحيد[1]: أنه لا بد من الاعتراف بأننا جبرية، ولكننا جبرية في الباطن دون الظاهر، فلسنا كالجبرية الذين يقولون: إن الإنسان مجبر مطلقًا، لا . . ، ولكنه مختار ظاهرًا، ومجبر باطنًا.

فإذا قيل لهم: كيف تفسرون الأفعال التي تحصل من العبد؟ قالوا: هو كالآلة التي يقوم الفعل بها، فإمرار السكين لا نقول: السكين هي التي أحدثت القطع، ولكن نقول: حدث القطع عند الإمرار، كذلك العبد نقول: هو أُجبر على الصلاة لمَّا قام، وهو عصى، وأُجبر على المعصية لمَّا أتى. فيجعلونه كالآلة، وكالمحل الذي يقوم بها إجبار الله ﷻ عليه، وينفذ فيه حكم الله ﷻ، وهذا غاية في المخالفة لما دلَّت عليه النصوص؛ فالأشاعرة طائفة من الجبرية، والمعتزلة طائفة من القدرية.

وبهذا يتبين لك خلاصة ما يتعلق بالقدر، وأن الله ﷻ مُقدِّرٌ

---

(١) «جوهرة التوحيد» من مهمات متون العقيدة الأشعرية، وهي نظم في علم الكلام، للشيخ إبراهيم اللقاني المالكي المتوفى في حدود سنة إحدى وأربعين وألف ١٠٤١هـ، أولها: الحمد لله على صلاته ثم سلامه مع صلاته، وله عليها ثلاثة شروح: كبير، وصغير، ووسط، اسم المتوسط «تلخيص التجريد لعمدة المريد»، وشرحها ولده عبد السلام في «إرشاد المريد» ومن أشهر شروحها: «شرح البيجوري»، وانظر: كشف الظنون (١/ ٦٢٠).

للأشياء قبل وقوعها، ومعنى ذلك: أنه علم ذلك، وكتبه في اللوح المحفوظ، وأن قضاءه نافذ في عباده، لا يخرجون عمَّا قُدِّر، ولا عمَّا قُضي، وأن ذلك لا يعني إجبار العبد، بل هو يفعل باختياره، ويجازى على أفعاله.



وَلَا نَجْعَلُ قَضَاءَ اللهِ وَقَدَرَهُ حُجَّةً لَنَا فِي تَرْكِ أَوَامِرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نُؤْمِنَ وَنَعْلَمَ أَنَّ للهِ عَلَيْنَا الْحُجَّةَ بِإِنْزَالِ الْكُتُبِ، وَبَعْثَةِ الرُّسُلِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥].

وَنَعْلَمُ أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ مَا أَمَرَ وَنَهَى إِلَّا الْمُسْتَطِيعَ لِلْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَأَنَّه لَمْ يُجْبِرْ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَلَا اضْطَرَّهُ إِلَى تَرْكِ طَاعَةٍ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، **وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾** [التغابن: ١٦]، **وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسِۭ بِمَا كَسَبَتْۚ لَا ظُلْمَ ٱلْيَوْمَۚ﴾** [غافر: ١٧]، **فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ فِعْلًا وَكَسْبًا يُجْزَى عَلَى حَسَنِهِ بِالثَّوَابِ، وَعَلَى سَيِّئِهِ بِالْعِقَابِ، وَهُوَ وَاقِعٌ بِقَضَاءِ اللهِ وَقَدَرِهِ.**

الشَّرح

ليس معنى إثبات القدر أننا نقول: إننا مُجْبَرُون على أعمالنا، وأن يكون قضاء الله ﷻ، وقدره حجةً لنا في ترك ما فرضه علينا، فإذا ترك العبد فرضًا من الفرائض قال: قُدِّر عليَّ، أو ترك واجبًا من الواجبات قال: قُضي عليَّ، وإذا فعل معصية قال: هذا مُقدر عليَّ.

وأهل السُّنَّة والجماعة يقولون: «**لَا يُحْتَجُّ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَعَايِبِ، وَلَكِنْ يُحْتَجُّ بِالْقَدَرِ فِي الْمَصَايِبِ**». فإذا وقعت مصيبة على العبد، فإنه يقول: هذا قضاء الله وقدره، فلا تلومني على شيء قضاهُ الله

وقدَّرَهُ، ولكن إذا كان منه تفريط في أمر واجب، فإنه لا يُحتج بالقدر على المعصية، وإنما ـ كما قال أهل السُّنَّة ـ: «**يُحْتَجُّ بِالْقَدَرِ فِي الْمَصَايِبِ لَا فِي الْمَعَايِبِ**»(١). وهذا مأخوذ من قصة محاجة آدم عليه السلام مع موسى عليه السلام(٢).

وهنا ذكر الإمام ابن قدامة رحمه الله لفظ الكسب ـ أيضًا ـ، وهذا الموضع مما أُنتقد عليه ـ أيضًا ـ؛ وذلك أن لفظ الكسب مما استعمله الأشاعرة، وجاء في القرآن: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ولكنه إذا كان في باب الاعتقاد، فينبغي إذا أُستعملت الألفاظ التي يستدل بها أهل البدع، ينبغي أن يكون استعمالها موضحًا بالمعنى الصحيح، فلا تُستخدم الألفاظ التي تحتمل معنى ليس بصحيح، كما عليه أهل البدع، فقوله عز وجل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾؛ أي: عملت؛ فالكسب في القرآن هو: العمل.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٤٥٤)، وشرح العقيدة الطحاوية (ص١٥٤)، قال: «فاحتجَّ آدم بالقدر على المصيبة لا على الخطيئة فإن القدر يُحتجُّ به عند المصائب لا عند المعائب».

(٢) قصة محاجة آدم لموسى عليهما السلام: رواها البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم [ح١٥ (٢٦٥٢)]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالاَتِهِ وَبِكَلاَمِهِ، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقْ**» فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى مَرَّتَيْنِ**» هذا لفظ البخاري. وانظر: مجموع الفتاوى [(٨/ ١٠٨، ١٠٩)، و(٨/ ١٧٨)، و(٨/ ٣٠٣ ـ ٣٧١)] في محاجة آدم لموسى عليهما السلام.

أما عند الأشاعرة ومن شابههم من المبتدعة، فاستعملوا الكسب بمعنى أن العبد يكون محلًّا لفعل الله ﷻ، فيقولون: هو كسب الفعل؛ لأنه محله، ولا يجعلونه فاعلًا حقيقة، ولكن الحق أن العبد فاعل لفعله حقيقة، والله ﷻ هو الذي خلق فعله، فيُضاف الفعل إلى الله ﷻ خلقًا وتقديرًا، ويُضاف الفعل إلى العبد ـ أيضًا ـ فعلًا منه واختيارًا وعملًا، فهو فاعل لفعله حقيقة، والله ﷻ هو الذي خلق العبد وخلق أفعاله.

وبهذا يتبين لك مُجمل اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة في مسألة القدر، وهي مسألة مهمة، ولتتذكر قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «**الْقَدَرُ سِرُّ اللهِ، فَلَا تُفْشِهِ**»[(١)]؛ أي: أن القدر من الأسرار التي إذا أتى العبد، وخاض فيها، فإنه لن يصل فيها إلى مبتغاه إلا إذا سار على ما دلَّت عليه النصوص، وقد جاء في بعض الأحاديث: «**وَإِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ، فَأَمْسِكُوا**»[(٢)]؛ لأن العبد إذا خاض في هذا على غير بصيرة، فإنه يقع في الضلال، وسبب ضلال الخلق؛ أنهم دخلوا في تعليل أفعال الله، ودخلوا في البحث في مسائل القدر دون معرفة لما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة.

---

(١) انظر: تاريخ دمشق (٤٢/ ٥١٣)، وفيض القدير (١/ ٣٤٨)، وتحفة الأحوذي (٦/ ٢٧٩).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير [(٢/ ٩٦)، و(١٠/ ١٩٨)]، والحارث في مسنده (٢/ ٧٤٨ ـ زوائد الهيثمي)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨)، وقال في تحفة الأحوذي (٦/ ٢٨١): «رواه الطبراني بإسناد حسن من حديث ابن مسعود رضي الله عنه»، وانظر: مجمع الزوائد (٧/ ٢٠٢)، وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/ ٤١): «إسناده حسن». وكذا حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١١/ ٤٨٦).

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في تائيته القدرية[١] التي ردَّ بها على اليهودي الذي شكك في قدر الله عَزَّ وَجَلَّ وفي أفعاله، ومما قال فيها:

وَأَصْلُ ضَلَالِ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ ... هُوَ الْخَوْضُ فِي فِعْلِ الْإِلَهِ بِعِلَّةِ
فَإِنَّهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا حِكْمَةً لَهُ ... فَصَارُوا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ

وما أحسن قول ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أيضًا ـ في كتابه «إيثار الحق على الخلق»[٢] لما تعرض لمسألة التعليل، وأفعال الله عَزَّ وَجَلَّ، وكيف نفهم القدر؟ وأنه يجب علينا أن نسلم ونبتعد عن فهمنا للحكم جميعًا، قال مما قال في أبيات لطيفة طيبة:

تَسَلَّ عَنِ الْوِفَاقِ فَرَبُّنَا قَدْ ... حَكَى بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ الْخِصَامَا
كَذَا الْخَضِرُ الْمُكَرَّمُ وَالْوَجِيهُ ... الْمُكَلَّمُ إِذْ أَلَمَّ بِهِ لَمَامَا
تَكَدَّرَ صَفْوُ جَمْعِهِمَا مِرَارًا ... فَعَجَّلَ صَاحِبُ السِّرِ الصِّرَامَا

---

(١) انظر الأبيات بكاملها، وسؤال الذمي في: مجموع الفتاوى (٨/ ٢٤٥ ـ ٢٥٥)، وانظر: شرح القصيدة النونية لابن عيسى (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، ومطلع القصيدة: يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:

سُؤَالُكَ يَا هَذَا سُؤَالُ مُعَانِدٍ ... مُخَاصِمِ رَبَّ الْعَرْشِ بَارِي الْبَرِيَّةِ
فَهَذَا سُؤَالٌ، خَاصَمَ الْمَلَأُ الْأَعْلَى ... قَدِيمًا بِهِ إِبْلِيسَ أَصْلُ الْبَلِيَّةِ
وَمَنْ يَكُ خَصْمًا لِلْمُهَيْمِنِ يَرْجِعَنْ ... عَلَى أُمِّ رَأْسٍ هَاوِيًا فِي الْحُفَيْرَةِ
وَيُدْعَى خُصُومُ اللهِ يَوْمَ مَعَادِهِمْ ... إِلَى النَّارِ طُرًّا مَعْشَرَ الْقَدَرِيَّةِ
سَوَاءً نَفَوْهُ أَوْ سَعَوْا لِيُخَاصِمُوا ... بِهِ اللهَ أَوْ مَارَوْا بِهِ لِلشَّرِيعَةِ
وَأَصْلُ ضَلَالِ الْخَلْقِ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ

(٢) انظر: إيثار الحق على الخلق، لابن الوزير (١/ ١٩٩).

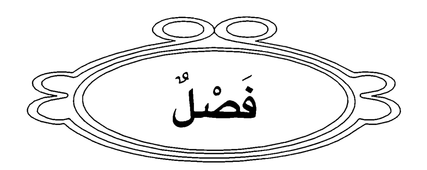
فَفَارَقَهُ الْكَلِيمُ كَلِيمَ قَلْبٍ ... وَقَدْ ثَنَّى عَلَى الْخَضِرِ الْمَلَامَا
وَمَا سَبَبُ الْخِلَافِ سِوَى اخْتِلَافِ ... الْعُلُوم هُنَاكَ بَعْضًا أَوْ تَمَامَا
فَكَانَ مِنَ اللَّوَازِمِ أَنْ يَكُونَ ... الْإِلَهُ مُخَالِفًا فِيهَا الْأَنَامَا
فَلَا تَجْهَلْ لَهَا قَدْرًا ... وَخُذْهَا شَكُورًا لِلَّذِي يُحْيِي الْأَنَامَا

لأننا لو فهمنا، ولو كان علمنا كعلم الله ﷻ لفهمنا الأسرار، لكن علمنا قاصر، فلا يمكن أن نفهم، قال هنا مبينًا السر في ذلك: «**وَمَا سَبَبُ الْخِلَافِ**» ـ وهذه قاعدة عامة ـ «**فَلَا تَجْهَلْ لَهَا قَدْرًا**»؛ يعني: هذه الوصية.

وهذا ظاهر في أن العبد المؤمن يتأمل قصة موسى والخضر عليهما السلام، وأن موسى عليه السلام أنكر على الخضر عليه السلام بعض الأفعال؛ لأنه لا يعلم الحكمة من ورائها، فخرق سفينة لا يعلم الحكمة من ورائها، وقتل غلامًا لا يعلم الحكمة من ورائه، فاحتج موسى عليه السلام عليه؛ لأجل نقص علمه في تلك المسائل عن علم الخضر عليه السلام، فكيف بعلم الله ﷻ مع الخلق؟

فلم يبق لنا في هذا البابِ إلا التسليمُ المحضُّ والعملُ الجادُّ.





فَصْلٌ

وَالْإيمَانُ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَعَقْدٌ بِالْجَنَانِ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْعِصْيَانِ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]؛ **فَجَعَلَ عِبَادَةَ اللهِ تَعَالَى وَإِخْلَاصَ الْقَلْبِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، كُلَّهُ مِنَ الدِّينِ.**

وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»[١]، فَجَعَلَ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

وَقَالَ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [الفتح: ٤].

وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ بُرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ أَوْ ذَرَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ»[٢]، فَجَعَلَهُ مُتَفَاضِلًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم [ح٥٧ (٣٥)] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤)، ومسلم مطولًا (١٩٢)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

الشَّرح

هذه الجُمل فيها ذكر مبحث الإيمان، ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الإيمان، ومن أوائل المسائل الواقعة لهذه الأمة مما اختلف فيه أهل الفرق عما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، مسألة الإيمان، هل تدخل الأعمال في مسمى الإيمان؟ وهل الإيمانُ يتبعضُ؟ أي: هل يزيد وينقص؟ وهل هو أبعاض؟ قد يذهب بعضه ولا يذهب كله؟ فافترق أهل البدع في ذلك على أقوال:

منهم من يقول: إن الإيمان قول، واعتقاد، وأما العمل، فلا يدخل في مسمى الإيمان. وهؤلاء يسمون المرجئة، والمرجئة على قسمين:

القسم الأول: غلاة المرجئة الذين يقولون: إن الإيمان هو المعرفة، معرفة القلب لا غير، وهذا موجود اليوم في غلاة المتصوفة، وفي طوائف متنوعة.

والقسم الثاني: الذين يقولون: إن الإيمان قول، واعتقاد. ويخرجون العمل عن مسمى الإيمان، فيجعلونه تابعًا للإيمان، وليس منه، وليس من مسماه؛ أي: أن العمل ليس ركنًا في الإيمان، لا يقوم الإيمان إلا به، وهؤلاء يسمون مرجئة الفقهاء، وكثر هذا في الحنفية؛ لأنه قد قال به الإمام أبو حنيفة.

وطائفة أخرى خالفت، وقالت: إن الإيمان إما أن يبقى جميعه، وإما أن يذهب جميعه، فليس متفاضلًا، فإذا عمل العبد

الكبيرة، فإنه يذهب جميع إيمانه، فالإيمان على حالين: إما أن يبقى وإما أن يذهب، وليس الإيمان متبعضًا، يزيد وينقص، قد يذهب بعضه ولا يذهب أصله.

وهذا هو المعروف من قول الخوارج، ومن نحا نحوهم ممن يقول بتكفير مرتكب الكبيرة.

وأما أهل السُّنَّة والجماعة، فيقولون: إن الإيمان هو ما جمع خمسة أمور؛ أي: معتقدهم في الإيمان ما جمع خمسة أمور، وهي:

الأول: اعتقاد القلب.

الثاني: قول اللسان.

الثالث: العمل بالأركان.

الرابع: أن الإيمان يزيد بطاعة الرحمٰن.

الخامس: أن الإيمان ينقص بمعصية الرحمٰن، وبطاعة الشيطان.

فهذه خمسة أمور تميز بكل واحد منها أهل السُّنَّة والجماعة عمن خالفهم في هذا الأصل، وأدلة ذلك ظاهرة بينة، فالإيمان قول، وعمل: قول القلب، وعمل القلب، وقول الجوارح، وعمل الجوارح.

وعمل القلب: هو: نيته وإخلاصه.

وقول القلب: هو: ما يقوم به من الاعتقاد.

وقول الجوارح: هو: قول اللسان.

وعمل الجوارح: هو: جنس الأعمال التي تعمل بها الجوارح من طاعة الله ﷻ.

فمن قال من السلف: إن الإيمان قول، وعمل، فهو يعني به هذه الأمور الخمسة؛ لأن قوله: «**قَوْلٌ وَعَمَلٌ**» يشمل ذلك.

أما زيادته ونقصانه، فقد دلَّت عليها الأدلة الكثيرة؛ كقوله ﷻ ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [الفتح: ٤]، وقوله ﷻ: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢].

فإذًا؛ صار عندنا مسمى للإيمان غير ما تدلُّ عليه اللغة في الإيمان؛ وذلك أن الإيمان في اللغة أصله: التصديق الجازم، وقال بعض أهل العلم: إن أصله من الأمن[١]؛ لأن من صدَّق جازمًا، فإنه يأمن غائلة التكذيب.

وفي الاصطلاح عند أهل السُّنَّة والجماعة: هو ما فسروه بالأمور الخمسة.

وفي القرآن أتى الإيمان بالمعنى اللغوي، وبالمعنى الشرعي، وقد فرَّق بين مجيء هذا، وهذا في القرآن بعضُ أهل العلم بقوله: إن غالب ما جاء فيه الإيمان بالمعنى اللغوي، فإنه يُعدى باللام، وما جاء فيه بالمعنى الشرعي فإنه يُعدى فيه بالباء.

أما القسم الأول: وهو الإيمان اللغوي الذي عُدي باللام، مثل قول الله ﷻ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، فلمَّا قال: ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ فعدَّى الإيمان باللام، علمنا أن الإيمان هنا بالمعنى

---

(١) انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٣٨٠، وما بعدها).

اللغوي. تقول: آمنت لك؛ أي: صدَّقتك تصديقًا لازمًا؛ وكما قال ﷻ: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]؛ أي: صدَّق به تصديقًا لازمًا.

أما القسم الثاني: وهو الإيمان الشرعي، فإنه يُعدى بالباء، مثل قول الله ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقوله ﷻ: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم﴾ [البقرة: ١٣٧]، فهذا إيمان شرعي خاص.

وزيادة الإيمان ونقصانه أصل عند أهل السُّنَّة والجماعة يخالفون به الخوارج، ومن يُكَفِّرون بالذنوب، وينبغي أن يُعلم هنا أن أهل السُّنَّة يقولون: «**لَا نُكَفِّر بِذَنْبٍ**» ويقصدون بذلك: لا يُكَفِّرون بعمل المعاصي، أما مباني الإسلام العظام التي هي: الصلاة والزكاة والحج، ففي تكفير تاركها، والعاصي بتركها خلاف مشهور عندهم(١)، فقولهم: إن أهل السُّنَّة والجماعة يقولون: لا نُكَفِّر بذنب ما لم يستحله بإجماع؛ أي: المعصية، أما المباني العظام، فإن التكفير عندهم الخلاف فيه مشهور، فمنهم من يُكفِّر بترك مباني الإسلام العظام، أو أحد تلك المباني، ومنهم من لا يُكفِّر.

كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا: العمل داخل في مسمى الإيمان، وركن فيه، لا يقوم الإيمان إلا به؛ نعني به: جنس العمل، وليس أفراد العمل؛ لأن المؤمن قد يترك أعمالًا كثيرة صالحة

---

(١) انظر الخلاف في تكفير تارك المباني في: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٠٩ ـ ٦١١)، في كتاب الإيمان الأوسط.

مفروضة عليه، ويبقى مؤمنًا، لكنه لا يُسمى مؤمنًا، ولا يصح منه إيمان إذا ترك كل العمل، فإذا أتى في الشهادتين، وقال: أقول ذلك، وأعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال بعد ذلك، وأكون مؤمنًا.

فالجواب: أن هذا ليس بمؤمن؛ لأن ترك العمل مُسقط لأصل الإيمان؛ أي: ترك جنس العمل مُسقط للإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السُّنَّة والجماعة يصح إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين جنس العمل الصالح، وجنس الامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي.

كذلك الإيمان مرتبة من مراتب الدين، والإسلام مرتبة من مراتب الدين، والإسلام فُسر بالأعمال الظاهرة؛ كما جاء في المسند أن النبي ﷺ قال: «**الْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ، وَالْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ**»(١)؛ أي: أن الإيمان ترجع إليه العقائد، وأعمال القلوب، وأما الإسلام هو: ما ظهر من أعمال الجوارح.

فليُعلم أنه لا يصح إسلام عبد إلَّا ببعض إيمان يصحح

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٣/ ١٣٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه [ح٣٠٣١٩ (٦/ ١٥٧)]، وأبو يعلى في مسنده [ح٢٩٢٣ (٥/ ٣٠١)]. وقال محققه حسين أسد: إسناده حسن.اهـ. وفي إسناده علي بن مسعدة الباهلي، قال فيه البخاري: فيه نظر. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن معين: صالح. ووثقه الطيالسي. وقال الذهبي: فيه ضعف. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام. انظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٤)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٥٠)، والكامل لابن عدي (٥/ ١٨٥٠)، والكاشف للذهبي (٢/ ٤٧).

إسلامه، كما أنه لا يصح إيمانه إلا ببعض إسلام يصحح إيمانه، فلا يُتصور مسلم ليس بمؤمن ألبتة، ولا مؤمن ليس بمسلم ألبتة.

وقول أهل السُّنَّة: إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا، لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلًا، بل لا بد أن يكون معه مُطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لا بد أن يكون معه مُطلق الإسلام الذي به يصح إيمانه، ونعني بمُطلق الإسلام: جنس العمل، فبهذا يتفق ما ذكروه في تعريف الإيمان، وما أصَّلوه من أن كل مؤمن مسلم دون العكس.

فإذًا؛ فهاهنا ـ كما يقول أهل العلم عند أهل السُّنَّة والجماعة ـ: خمس نونات:

النون الأولى: أن الإيمان قول اللسان.

الثانية: اعتقاد الجنان.

الثالثة: عمل بالأركان.

الرابعة: يزيد بطاعة الرحمٰن.

والخامسة: ينقص بطاعة الشيطان، وبمعصية الرحمٰن.

والإيمان متفاضل، كلما عمل العبد طاعة زاد إيمانه، وكلما عمل العبد معصية نقص إيمانه، فبقدر المعصية ينقص الإيمان، وبقدر إيمانه ومتابعته وإحداثه للطاعات يزيد إيمانه، سواء كانت طاعات القلوب من الاعتقادات والأعمال، أو طاعات الجوارح من الأعمال الصالحات، فإن الإيمان يزداد بذلك، فإذا عمل معصية نقص الإيمان.

كذلك الناس في أصل الإيمان ليسوا سواء بل هم مختلفون، فإيمان أبي بكر رضي الله عنه ليس كإيمان سائر الصحابة رضي الله عنهم؛ لهذا قال شعبة أبو بكر ابن عياش ـ القارئ المعروف ـ، قال: «**مَا سَبَقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ، وَإِنَّمَا بِشَيْءٍ وَقَرَ فِي قَلْبِهِ**»(١).

وهذا مستقى من بعض الأحاديث، أو من بعض الآثار؛ أي: أبو بكر الصديق رضي الله عنه كان معه من أصل الإيمان ما ليس عند غيره، فَيُغَلِّطُ أهلُ السُّنَّة من قال: «**إِنَّ أَهْلَ الْإِيمَانِ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا يَتَفَاضَلُونَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَعْمَالِ**»(٢)، بل هم مختلفون في أصله.

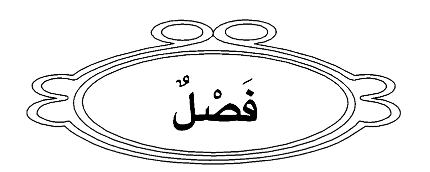
وفهْمُ معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الإيمان يمنع من الدخول في الضلالات من التكفير بالمعصية، أو من التكفير بما ليس بمكفر، فلو فهم المسلم معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الإيمان حصَّن لسانه، وعقله من الدخول في الغلو في التكفير، واتباع الفرق الضالة التي سارعت في باب التكفير، فخاضت فيه بغير علم، فكفروا المسلمين، وأدخلوا في الإسلام والإيمان من ليس بمسلم ولا مؤمن.



---

(١) ذكره العراقي في تخريج الإحياء وقال: رواه الترمذي الحكيم، وقال في النوادر: إنه من قول بكر بن عبد الله المزني. ولم أجده مرفوعًا. انظر: المغني عن حمل الأسفار (١/ ٢٣)، وانظر: كشف الخفاء للعجلوني (٢/ ٢٤٨).

(٢) كما قال الإمام الطحاوي. انظر: شرح الطحاوية لابن أبي العزّ (ص٣٧٣).



فَصْلٌ

وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَّ بِهِ النَّقلُ عَنْهُ، فِيمَا شَاهَدْنَاهُ، أَوْ غَابَ عَنَّا، نَعْلَمُ أَنَّهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا عَقَلْنَاهُ وَجَهِلْنَاهُ، وَلَمْ نَطَّلِعْ عَلَى حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ.

مِثْلَ حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ(١)، وَكَانَ يَقَظَةً لَا مَنامًا، فَإِنَّ قُرَيْشًا أَنْكَرَتْهُ وَأَكْبَرَتْهُ، وَلَمْ تُنْكِرْ الْمَنَامَاتِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ لَمَّا جَاءَ إِلَى مُوسَى عليه السلام لِيَقْبِضَ رُوحَهُ لَطَمَهُ فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ عَيْنَهُ(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ: أَشْرَاطُ السَّاعَةِ: مِثْلُ: خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَنُزُولِ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عليه السلام فَيَقْتُلُهُ، وَخُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَخُرُوجِ الدَّابَّةِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّ بِهِ النَّقْلُ(٣).

---

(١) حديث الإسراء والمعراج رواه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم [ح٢٥٩ (١٦٢)] من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفي بعض الروايات يرويه أنس عن مالك بن صعصعة.

(٢) رواه البخاري (٣٤٠٧)، ومسلم [ح١٥٧ (٢٣٧٢)]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر الأحاديث في أشراط الساعة في: صحيح مسلم [ح٣٩ (٢٩٠١)، و٤٢ (٢٩٠٢)]، وانظر أحاديث الدجال في: البخاري (٧١٢٢ ـ ٧١٣٤)، =

وَعَذَابُ الْقَبْرِ وَنَعِيمُهُ حقٌّ، وَقَدِ اسْتَعَاذَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ، وَأَمَرَ بِهِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ(١)، وَفِتْنَةُ الْقَبْرِ حَقٌّ(٢)، وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ حَقٌّ(٣).

= وصحيح مسلم (٢٩٤٣)، وانظر في خبر يأجوج ومأجوج: صحيح البخاري (٧١٣٥، و٧١٣٦)، وصحيح مسلم (٢٨٨١). وعن حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه قال: اطَّلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر فقال: «**مَا تَذَاكَرُونَ؟**» قَالُوا: نَذْكُر السَّاعَة، قال: «**إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْنَ قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ، فَذَكَرَ الدُّخَانَ، وَالدَّجَّالَ، وَالدَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَم عليه السلام، وَيَأْجُوج وَمَأْجُوج، وَثَلَاثَة خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ**» هذا لفظ مسلم. وانظر في أشراط الساعة: كتاب (الإذاعة) لصديق حسن خان.

(١) رواه البخاري من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه (٦٣٦٥)، ومسلم [ح١٣٠ (٥٨٨)]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الآخِرِ، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ**».

(٢) ورد في فتنة القبر أحاديث منها: حديث البراء بن عازب، رواه أحمد في المسند (٢٨٧/٤)، وأبو داود في سننه (٤٧٥٣)، والطيالسي في مسنده (١٠٢/١)، والبيهقي في الشعب (٣٥٨/١)، وفيه عند ذكر المؤمن: «**فيفسح له في قبره مد بصره**»، وعند ذكر الكافر أو المنافق «**ويضيق عليه في قبره حتى تختلف أضلاعه**»، قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، المجمع (٥٠/٣)، وفي الباب أحاديث أخرى عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وانظر: إثبات عذاب القبر للبيهقي، والتعليق الآتي.

(٣) ورد في تسمية الملكين اللذين يسألان الإنسان في قبره بمنكر ونكير عدة أحاديث مرفوعة موقوفة عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: أبو هريرة رضي الله عنه =

الشَّرح

هذه الجُمل مشتملة على أصل عند أهل السُّنَّة والجماعة، وهو: أنهم يُسَلِّمون بما جاء في النصوص من أمور الغيب، ولا يدخلون في ذلك متأولين بآرائهم وأفهامهم، وإنما يسلمون بجميع ما جاء من الأمور الغيبية، ويصدقون دون دخول في تأويل أو تحريف؛ وذلك لأنَّ الأحاديث والآيات التي فيها ذكر الأمور الغيبية مما خاض فيه المبتدعة من العقلانيين المعتزلة، ومن نحا نحوهم، فأنكروا كثيرًا من تلك الأحاديث التي فيها بعض أخبار الغيب: مثل ما جاء في حديث الإسراء من بعض الأوصاف، ومثل ما جاء من أن موسى عليه السلام فقأ عين ملك الموت، ومثل بعض ما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم به مما يكون في الساعة، فينكرون حقائق ذلك، ويؤولونه ويحرفونه.

وأهل السُّنَّة عندهم أمورُ الغيب بابُها واحدٌ، وهو أن يُسَلَّم

= عند الترمذي (١٠٧١)، وقال: حسن غريب. والطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ٤٤)، ومعاذ رضي الله عنه عند البزار (٧/ ٩٧)، والبراء رضي الله عنه عند البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٣٥٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٢/ ٥٠٠)، وأبي الدرداء موقوفًا عليه عند ابن أبي شيبة (٣/ ٥٣).

وقال الهيثمي في المجمع (٣/ ٥٤): رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن؛ يعني: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وقال ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٤٢٠): «وفي المساءلة أخبار ثابتة، والأخبار التي في المساءلة في القبر منكر ونكير أخبار ثابتة، توجب العلم فنرغب إلى الله أن يثبتنا في قبورنا عند مسألة منكر ونكير والقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة آمين».اهـ.

لكلِّ نصٍّ دونَ دخولٍ في حقيقة المعنى؛ لأن الأمر الغيبي إنما يُسلمون فيه بظاهر المعنى الذي دلَّ عليه النص، وأما ما عليه حقيقة تلك الأحوال، فإنهم يَكِلُونَ علمها إلى بارئها؛ لأنها أمور غيبية.

فكل ما أخبر به النبي ﷺ مما لم نره، سواء مما سيكونُ قُربَ قيام الساعة، أو سيكون بين موت كل عبد الى قيام الساعة؛ أي: في الحياة البرزخية، أو ما يكون في عرصات القيامة ويوم القيامة، كل ذلك يجعلونه بابًا واحدًا، فيسلمون به، ويثبتونه كما جاء، ولا يدخلون فيه متأولين ولا مُحَرِّفينَ.

وهذا بناء على أن الواجب على العباد أن يؤمنوا بظواهر الألفاظ، وأن يؤمنوا بظاهر الأدلة، ولا يدخلون في ذلك مخرجين الأدلة عمَّا دلَّ عليه ظاهرها؛ لأن الأصل في الكلام الحقيقة.

وذكر المؤلف رحمه الله عدة أمثلة، وسيأتي ذكر أمثلة أخرى مما سنوضحه ـ إن شاء الله عز وجل ـ لكن ليُعلم الأصل: أن كل من دخل في أحاديث الغيب ـ الأحاديث التي فيها أمور غيبية ـ، أو بعض الآيات، ودخل متأولًا بعقله محرفًا له عن ظاهره، فهو من أهل الأهواء والبدع.

وقد ظهر في هذا الزمان طائفة ممن يحكمون عقولهم على النصوص، ويستنكرون مثل هذه الأحاديث التي فيها ذكر الغيب، ويحرفون ويؤولون، فأنكروا أحاديث المسيح الدجال، وقالوا: هذه لا تعقلها العقول السليمة، وحديث فقوء موسى عليه السلام لعين ملك الموت عليه السلام أوَّلوه، وقالوا: هذا لا تعقله العقول السليمة، وهكذا فيما يكون في عرصات القيامة، وما يكون في القبر، حتى جعل

بعضهم عذاب القبر إنما هو صوري، ونعيم القبر إنما هو صوري، وليس حقيقة، وقالوا: لأن ذلك غير معقول. على ما جاء تفصيله في بعض الأحاديث، من مثل ضغطة القبر، ومن مثل إقعاد الميت، ونحو ذلك ـ مما سيأتي بيانه ـ.

أما الإسراء والمعراج: فهما أمران غيبيان فلا يُتعرض لهما، ولا لما جرى فيهما بتأويل أو تحريف يخالف ظاهر ما دلَّت عليه النصوص.

والإسراء والمعراج يُربطان معًا؛ فالإيمان بهما واجب، وهما حق لا مرية فيه، وثَمَّ ارتباط ما بين الإسراء والمعراج؛ فالإسراء والمعراج معنيان مختلفان؛ فالإسراء هو: المشي في الليل، فسرى؛ أي: مشى بالليل وأسرى؛ أي: مشى ليلًا، وأما المعراج فهو: مفعال من العروج، وهو اسم للآلة التي عليها عُرج به ﷺ.

والإسراء: هو الانتقال ليلًا من مكة إلى بيت المقدس، وكان على دابة بين البغل، وبين الحمار تسمى «البُراق»، وأما العروج إلى السماء فكان على آلة على سُلَّم خاصٍّ يسمى «المعراج»، فإذًا؛ الإسراء: اسم للفعل، والمعراج: اسم للآلة التي عُرج به ﷺ عليها إلى السماء.

إذا كان كذلك؛ فالإسراء ـ وهو: المشي ما بين مكة إلى بيت المقدس ليلًا؛ في ساعات معدودة، ثم الرجوع ـ هذا أمر غيبي عجيب، لهذا؛ الإيمان به واجب بتفاصيله التي وردت، فيكون له أصل الكلام على الغيبيات، فما جاء فيه يصدق دون تعرض للعقل فيه؛ أي: أن العقل لا مسرح له في الأمور الغيبية، فكل ما جاء فيه

حق دون تفكير فيه من جهة العقل هل هذا يمكن عقلًا، أو لا يمكن؟

كذلك المعراج وهو أبلغ في كونه غيبيًّا، فإن آلة العروج، وذهاب النبي ﷺ إلى السماوات السبع يُستفتح له من سماء إلى سماء إلى أن بلغ سدرة المنتهى إلى أن كلّم الرحمٰن ﷻ هذا أمر غيبي، ففي أصله وفي تفاصيله مندرج تحت قاعدة الغيبيات عند أهل السُّنَّة والجماعة.

وأهل العلم مختلفون، هل تكرَّر الإسراء والمعراج؟ أم كانا مرة واحدة؟ على أقوال كثيرة، وأهمها قولان:

الأول: أن الإسراء والمعراج لم يكونا إلا مرة واحدة.

الثاني: أن الإسراء وقع مرتين، والمعراج وقع مرة واحدة، وهذا هو اختيار الحافظ ابن حجر[1]، والأول أَوْلَى.

وهناك من قال: إن المعراج تكرَّر، وكذا الإسراء ثلاث، أو أربع مرات.

والسبب في هذا الاختلاف هو: اختلاف الروايات مع ثقة النَّقَلة، ولكن هذا ليس بجيد ولا بصحيح من حيث المنهج،

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح (٧/ ٢٣٨)، في شرح باب حديث الإسراء: «فإن ثبت أن المعراج كان منامًا على ظاهر رواية شريك، عن أنس، فينتظم من ذلك أن الإسراء وقع مرتين: مرة على انفراد ومرة مضمومًا إليه المعراج وكلاهما في اليقظة، والمعراج وقع مرتين: مرة في المنام على انفراد توطئة وتمهيدًا، ومرة في اليقظة مضمومًا إلى الإسراء».اهـ.

والأقرب لظاهر الأدلة أن الإسراء والمعراج وقعا مرة واحدة.

أما وقت وقوع الإسراء والمعراج، فإن أكثر أهل العلم على أنهما وقعا قبل الهجرة بسنة، على تباين بينهم: هل السَّنَة تحديدًا، أم تقريبًا؟ فمنهم من قال: سنة إلا شهرًا، ومنهم من قال: سنة إلا شهرين، ومنهم من قال: ثمانية أشهر قبل الهجرة.

ويترتب على هذا الاختلاف عدم تحديد وقت الإسراء والمعراج في شهر رجب، حيث اشتهر هذا عند المؤرخين، وأصحاب السير، أنه في ليلة السابع والعشرين، وأمَّا المحققون من أهل العلم من المحدثين والفقهاء والمفسرين، فإنهم لا يحملون ذلك على الوقوع في شهر رجب بظهور.

أما مسألة هل وقع الإسراء والمعراج بجسد النبي ﷺ، أم بروحه؟ أم بجسده وروحه؟ أم بروحه فقط؟ أم كان منامًا؟.

اختلف الصحابة رضي الله عنهم في ذلك، فقالت طائفة: كان الإسراء والمعراج بروحه. وقال آخرون: بل بروحه وجسده. ولم يقل أحد منهم: إنه كان منامًا. فلا يسوغ أن يُنسب هذا القول للسلف.

والصواب الذي عليه عامة أهل السُّنَّة: أنه كان بجسده وروحه معًا، ولم يقل أحد من المنتسبين للعلم: إنه أُسري بروحه وجسده، وعُرج بروحه فقط.

وَقَوْلُهُ رحمه الله: «**وَمِنْ ذَلِكَ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ**»، بيان ذلك أنه جاء في القرآن الكريم، وفي سُنَّة النبي ﷺ من ذكر أمور غيبية تكون قريبًا من الساعة، أو تكون من أشراطها، وهذه داخلة في الإيمان بأركان

الإيمان، ويجب الإيمان بها؛ لأنها من أركان الإيمان باليوم الآخر، وقد خصَّ الله أهل الإيمان بصفة الإيمان بالغيب، وهناك عدد من الطوائف الضالة الذين لا يؤمنون بما يخالف ما دلَّهم عليه عقولهم؛ فطوائف منهم أنكرت الدجال وطوائف أنكرت نزول عيسى عليه السلام، وطوائف أنكرت طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة، ونحو ذلك مما ليس مألوفًا لهم، ولا يدخل في السنن.

وأما أهل السُّنَّة، فباب الغيب عندهم باب واحد.

والأشراط جمع: شرط، وهو: العلامة التي تفرق الشيء، وتميزه عن غيره، وأشراط الساعة المقصود بها: الآيات والعلامات التي تدلُّ على قرب قيام الساعة، إما دنوًّا فتكون أشراطًا كبرى، وإما دلالة على القرب فتكون من جملة الأشراط الصغرى، وجاءت كلمة «**الأشراط**» في القرآن الكريم في قوله عز وجل: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٨]، وأفادت في الآية فائدتين:

الفائدة الأولى: أن الساعة لها أشراط وعلامات.

الفائدة الثانية: أن أشراط الساعة قد وقعت وقت تنزُّل القرآن على محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا يعني: أن من الأشراط ما يكون بعيدًا ومنها ما يكون قريبًا.

وقد قسم العلماء أشراط الساعة إلى قسمين: أشراط كبرى، وأشراط صغرى، ومن أهل العلم من قسمها إلى ثلاثة أقسام: صغرى، ووسطى، وكبرى، والأول هو المعتمد، والثاني اصطلاح

تفسيري، ولكن ليس ثَمَّ ما يدلُّ عليه من وجود الوسطى.

والعلامات الصغرى ما دلَّ الدليل على أنه من علامات قرب الساعة، وليس من العشر آيات التي جاءت في الحديث أنها تكون بين يدي الساعة.

والأشراط الصغرى كثيرة جدًّا ومتنوعة، ولا يدل كون الحدث من أشراط الساعة على مدحه أو ذمِّه، بل هي آيات ودلائل على القرب، فتارة تكون ممدوحة غاية المدح؛ كبعثة النبي ﷺ، وانشقاق القمر آية لمحمد ﷺ، ومنها: فتح بيت المقدس، وقد تكون مذمومة محرمة أو مكروهة، أو تكون واقعة كونية فيها ابتلاء أو عقوبة للعباد، أما الأشراط الكبرى فيُعنى بها: العلامات والآيات التي تكون قريبة من الساعة بحيث إذا حدثت، فإن يوم القيامة قريب جدًّا، وسميت كبرى؛ لأنها آيات عظيمة تحدث، ليس في حسبان العباد أن تحدث، ولم يكن لها دليل قبلها، أو لها ما يشابهها، وهذه الأشراط الكبرى عشر، وهذه العشر مرتبة: خروج الدجال، ثم نزول عيسى عليه السلام، ثم خروج يأجوج ومأجوج، ثم ثلاث خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، ثم طلوع الشمس من مغربها، ثم خروج الدابة على الناس ضحى، ثم الدخان، ثم خروج النار التي تحشر الناس إلى أرض المحشر.

أما مؤلفات أهل العلم في هذا الباب، فإنها ما بين مصيب مدقق، وما بين متساهل، وهي كثيرة جدًّا، وينبغي لطالب العلم أن يحترز في هذا الأمر؛ لأن أشراط الساعة أمر غيبي، والأمور الغيبية

يجب أن يُسلَّم لها إذا صحَّ الدليل من كتاب الله ﷻ، أو من سُنَّة نبيه ﷺ، وفيها ما في جنس أخبار الغيب، فلا يتعرض لها بمجاز، ولا بنفي حقيقتها، ولا بتأويل يصرفها عن ظاهرها، فباب التأويل والمجاز مرفوض في مسائل الغيب جميعًا، أو القول بأن العقل يحيل مثل هذا؛ فالواجب هو التسليم لها، وهذا يدخل في مقتضى الشهادة للنبي ﷺ.

وعذاب القبر ونعيمه حق، وفتنة القبر حق، ونعني بفتنة القبر: سؤال الملكين الميت عن ربه، وعن دينه، وعن نبيِّه محمد ﷺ.

فأما المؤمن، فيجيب يقول: ربي الله، أي: معبودي الله، فإن الرب هاهنا بمعنى المعبود؛ لأن الابتلاء وقع في العبادة، ولم يقع في توحيد الربوبية، ويقول: محمد جاءنا بالبينات والهدى، ويقول: ديني الإسلام.

قال ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، قوله: في الآخرة، أي: عند الممات، حين سؤال الملكين.

فعذاب القبر ونعيمه حق، وما يجري في القبر من النعيم والعذاب حق، يثبته أهل السُّنَّة، وينفيه أهل البدع والضلالات. قال ﷻ: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، فجعل العذاب بالنار على قسمين: يُعرض أولئك على النار غدوًّا وعشيًّا، ويوم القيامة يُدخلون أشد العذاب، وهذا نفهم منه أنه يعني بالغدو والعشي: عذاب القبر؛

ولهذا استدل أهل السُّنَّة والجماعة على عذاب القبر بالقرآن وبالسُّنَّة، وبما يدلُّ عليه العقل ـ أيضًا ـ، فعذاب القبر حق، وما يحصل فيه من نعيم وبسط وسعة في قبر المؤمن، وضيق وحسرة ونار في قبر الفاسق، هذا كله حق، ولا نعلم كيفية حصول ذلك.

كذلك ضغطة القبر حق، ولا يسلم منها أحد، لا المسلم ولا غير المسلم؛ فالكافر يُضغط حتى تختلف أضلاعه عذابًا، وأما المؤمن فيضغطه القبر.

قال أهل العلم: ضمة القبر للمؤمن كضمة الحبيب للحبيب، يصله منها بعض الأذى، ولكنها ضمة حبيب لحبيبه؛ أي: أن ضمة القبر حق، ولكنها للمؤمن ضمة حب، وللكافر ضمة بغض وعذاب. وهذا كله يضعه الله ﷻ ويخلقه في الأرض، فتضم هذا وتضم هذا، وفرق بين تلك الضمة وتلك الضمة.



وَالْبَعْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقٌّ، وَذَلِكَ حِينَ يَنْفُخُ إِسْرَافِيلُ عليه السلام فِي الصُّورِ: ﴿فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ﴾ [يس: ٥١].

وَيُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا، فَيَقِفُونَ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَشْفَعَ فِيهِمْ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، وَيُحَاسِبُهُمُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَتُنْصَبُ الْمَوَازِينُ، وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَتَتَطَايَرُ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ إِلَى الْأَيْمَانِ وَالشَّمَائِلِ: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ۝٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورٗا ۝٩ وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ ۝١٠ فَسَوۡفَ يَدۡعُواْ ثُبُورٗا ۝١١ وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ١٢].

وَالْمِيزَانُ لَهُ كِفَّتَانِ وَلِسَانٌ، تُوزَنُ بِهِ الْأَعْمَالُ ﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝١٠٢ وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فِي جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٢، ١٠٣].

وَلِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ حَوْضٌ فِي الْقِيَامَةِ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَبَارِيقُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا، وَالصِّرَاطُ حَقٌّ يَجُوزُهُ الْأَبْرَارُ، وَيَزِلُّ عَنْهُ الْفُجَّارُ.

الشَّرح

الناس إذا ماتوا، وكانوا في قبورهم يبلى كل شيء من ابن آدم إلا عجب الذنب؛ كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح الذي رواه

البخاري ومسلم، وغيرهما؛ أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لَيْسَ مِنَ الْإِنْسَانِ شَيْءٌ إِلَّا يَبْلَى، إِلَّا عَظْمًا وَاحِدًا وَهُوَ عَجْبُ الذَّنَبِ، وَمِنْهُ يُرَكَّبُ الْخَلْقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(١) فتبقى هذه البذور، التي هي آخر العظام ـ عظام العمود الفقري ـ، يبقى في الأرض كبذرة ينبت منها جسم صاحبها إذا أراد الله عز وجل بعث الورى.

وإعادة الأرواح إلى الأجساد يسبقها شيء كثير، فيلبث الناس في القبور إلى أن يموت جميع الخلائق، وذلك بنفخة الصعق، فتعاد الأرواح إلى الأجساد بنفخة البعث.

والنفخات وذكرها هي من جملة ما جاء في النصوص بيانه، فيدخل في الإيمان باليوم الآخر، والذي دلَّت عليه الأدلة أن النفخات ثلاث:

النفخة الأولى: هي: نفخة الفزع التي جاءت في قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٨٧].

والنفخة الثانية: هي: نفخة الصعق.

والنفخة الثالثة: هي: نفخة البعث والقيام، وهما اللتان ذكرتا في قوله عز وجل: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨].

---

(١) رواه البخاري (٤٨١٨)، ومسلم [ح ١٤١ (٢٩٥٥)].

وهذا التقسيم إلى ثلاث نفخات هو الذي رجَّحه شيخ الإسلام، وابن القيم، وجماعة من المحققين؛ لأن الذي في القرآن ثلاث نفخات: نفخة فزع، ونفخة صعق، ونفخة بعث، وقال كثير من أهل العلم: إنّ النفخات إنما هما اثنتان، ونفخة الصعق طويلة تمتد، أولها فزع وآخرها صعق[(١)].

وعلى العموم؛ فالقول الأول أظهر من حيث دلالة الآيات، وأن النفخات ثلاث: نفخ في الصور ففزع، ونفخ في الصور فصعق، ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون.

والنفخة الأولى على هذا التقسيم هي: نفخة الفزع، والثانية نفخة الصعق، ومعنى الصعق: الموت، فهي نفخة يموت منها من سمعها إلا من استثنى الله من ذلك، الذين ذكرهم في قوله ﷻ: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾، فيستثنون من الصعق فلا يصعقون.

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المقصود بمن استثنى الله هم الحور، والوِلْدَانُ، والغِلْمانُ في الجنة، وقال طائفة: أرواح الشهداء.

ونفخة الصعق يكون فيها الإهلاك؛ أي: الموت، فتموت الخلائق، فإذا نُفخ في الصور نفخة الصعق وماتت الخلائق جميعًا إلا من شاء الله، أرسل الله ﷻ مطرًا كمني الرجال، فتُمطر الأرض منه أربعين صباحًا، فتنبت منه أجسام الورى، تنبت منه أجسام الناس حتى تكون على أكمل هيئة شباب في سن ثلاث وثلاثين، الصغير

---

(١) انظر: تفسير البغوي (٧/ ١٣١)، والقرطبي (١٥/ ٢٤٦)، وابن كثير (١٢/ ١٥١).

والكبير يكونون على هذا السن إلا بعض الخلائق، ثم إذا كانوا وشبت أجسامهم، وأخرجت الأرض أثقالها، ولم يكن حينئذ في الأجسام أرواح، نُفخ في الصور نفخة البعث، فتنطلق الأرواح من الصور إلى نفس كل صاحب نفس، فتهتز الأجسام بالأرواح، ويُحشرون إلى أرض المحشر.

وقد وصف ذلك ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ[1] وصفًا بليغًا جيدًا يحسن حفظه من طالب العلم، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِذَا أَرَادَ اللهُ إِخْرَاجَ الْوَرَى ... بَعْدَ الْمَمَاتِ إِلَى المَعَادِ الثَّانِي
أَلْقَى عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي هُمُ تحتها ... وَاللهُ مُقْتَدِرٌ وَذُو سُلْطَانِ
مَطَرًا غَلِيظًا أَبْيَضًا مُتَتَابِعًا ... عَشْرًا وَعَشْرًا بَعْدَهَا عَشَرَانِ
فَتَظَلُّ تنبُتُ مِنْهُ أَجْسَامُ الْوَرَى ... وَلُحُومُهُم كَمَنَابِتِ الرَّيْحَانِ
حَتَّى إِذَا مَا الْأُمُّ حَانَ وِلاَدُهَا ... وَتَمَخَّضَتْ فَنِفَاسُهَا مُتَدَانِ
أَوْحَى لَهَا رَبُّ السَّمَاءِ فَتَشَقَّقَتْ ... فَبَدَا الْجَنِينُ كَأَكْمَلِ الشُّبَّانِ

ثم إذا بعث الله عَزَّ وَجَلَّ الناس، ورجعت الأرواح إلى الأجسام، سيق الناس إلى أرض المحشر، منهم الراكب، ومنهم من يساق سوقًا، ومنهم السعيد في حشره إلى أرض المحشر، ومنهم من يفد على الرحمٰن وفدًا، ومنهم من يساق إلى جهنم وردًا.

ثم تعاد الأرواح إلى الأجساد بنفخة البعث، والذي ينفخ نفخة البعث هو ملَك موكل بذلك اسمه ـ فيما شاع ـ: إسرافيل، فيقوم الناس من قبورهم لربِّ العالمين؛ لأنه هو الذي دعاهم لذلك،

---

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لأحمد بن عيسى (١/ ١٠٧).

فيختلف حال المسلم عن حال غيره، فحال خاصة المؤمنين أنهم يحشرون إلى الرحمٰن وافدين؛ كما قال ﷻ: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ [مريم: ٨٥، ٨٦]، يحشر المتقون إلى الرحمٰن وفدًا؛ أي: وافدين.

قال المفسرون: تجعل لهم نجائب من الجنة، تنقلهم من قبورهم إلى عرصات القيامة، وأما المجرمون فيحشرون ويساقون إلى جهنم وردًا؛ أي: بغلظة وشدة.

قال: «**حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا**»؛ أي: على هيئتهم؛ كأنهم خرجوا من بطون أمهاتهم، والأرض أمّ، قال ﷻ: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٥٥]، فيخرجون كحال خروجهم من بطون أمهاتهم حفاةً عراةً غرلًا، ومعنى غرلًا: غير مختونين.

كلٌّ يقول: نفسي نفسي: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢]، يوم القيامة هو يوم العذاب العظيم، ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ﴿٧﴾ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ﴾ [الطور: ٧، ٨]. «**حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا**» يظلون كذلك حفاة عراة غرلًا، يسيرون من قبورهم إلى أن يجتمعوا في العرصات، ثم ينتظرون فتدنوا منهم الشمس، ويلجمهم العرق، وحين ذاك يكسى الخلائق، فأوَّل من يكسى من الخلائق إبراهيم ﵇، ثم يكسى الناس أكسية؛ لتستر عوراتهم، وتدنو منهم الشمس، والله ﷻ جعل الشمس إذ ذاك لها حالة أخرى فتدنو، فيلجمهم العرق، ويشتد عليهم الحر، ومن عجائب صنع الله في ذلك اليوم: أن العرق لكل واحد خاص به،

فكل واحد يسبح في عرقه، والآخر بجنبه لا يتأثر بعرق من بجانبه، كلٌّ بحسب عمله، تدنو منهم الشمس، ويلجمهم العرق، ويظلون على ذلك زمنًا طويلًا، يوم يقوم الناس لربِّ العالمين، ثم يحصل بعد ذلك مجيء الملائكة في ظلل من الغمام شيئًا فشيئًا، فيطوقون الناس صفًّا، ثم بعد ذلك ينزل الله ﷻ في ظلل من الغمام، ثم يفزع الناس بعد طول المقام؛ طلبًا في الشفاعة

وفي عرصات القيامة تكون أمور عظام، ومنها: حوض نبينا ﷺ، والحوض يكون في أول ما يقدم الناس على عرصات القيامة، وحوض النبي ﷺ ماؤه من نهر الكوثر في الجنة؛ كما ثبت ذلك في غير ما حديث[1] من أن الحوض يشخب فيه ميزابان من الجنة، وقد قال الله ﷻ لنبيِّه: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾، والكوثر: نهر من أنهار الجنة، وبعضهم قال: الكوثر هو: الحوض[2]. وكلا القولين صحيح؛ لأن الحوض ماؤه من نهر الكوثر الذي في الجنة.

ومن أهل العلم من يقول: إن الحوض بعد الصراط؛ أي: بعد عبور الصراط يكون الحوض، ولكل نبي حوض، وقد جاء

---

(١) رواه مسلم [ح ٣٦ (٢٣٠٠)]، من حديث أبي ذر رضي الله عنه بلفظ: «**ما آنِيَةُ الْحَوْضِ؟ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَآنِيَتُهُ أَكْثَرُ من عَدَدِ نُجُوم السَّمَاءِ وَكَوَاكِبِهَا أَلَا فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْمُصْحِيَةِ، آنِيَةُ الْجَنَّةِ من شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ، يَشْخَبُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ، عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، مَا بَيْنَ عَمَّانَ إِلَى آيْلَةَ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ**».

(٢) راجع: فتح الباري (١١/ ٤٧٥).

ذلك في بعض الأحاديث[١]، وفي إسنادها بعض الشيء، لكن أهل العلم منهم طائفة كبيرة يقولون: ولنبيِّنا حوض، ولكل نبي حوض.

لكن يختص حوض نبينا ﷺ بخصائص منها:

* أنه أكثر الأحواض ورودًا عليه.

* وأن الناس منهم من يرده، ومنهم من يذاد عنه.

* ماؤه أشد بياضًا من اللبن، وأحلى من العسل.

* آنيته كعدد نجوم السماء.

* طوله شهر، وعرضه شهر.

* يفد عليه من لم يُحدث في الدين حدثًا.

ومنهم من يُرَدُّ عن الورود عن حوض رسول الله ﷺ، فيقول الرسول ﷺ: **«أَصْحَابِي أَصْحَابِي»**، وفي لفظ: **«أُمَّتِي أُمَّتِي»**، فيقال: **«لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ»**[٢].

---

(١) رواه الترمذي (٢٤٤٣)، وقال: حديث غريب. والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٤٤)، ورواه الطبراني في الكبير (ح٦٨٨١)، وفي مسند الشاميين (ح٢٦٤٧)، من حديث الحسن عن سمرة. قال في تحفة الأحوذي (٧/ ١١٣): وفي بعض النسخ هذا حديث حسن غريب وفي إسناده سعيد بن بشير وهو ضعيف. وقال الترمذي عقب الحديث: وقد روى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا، ولم يذكر فيه عن سمرة وهو أصحّ. وقال الحافظ في الفتح (١١/ ٤٧٥): والمرسل أخرجه ابن أبي الدنيا بسند صحيح عن الحسن.

(٢) رواه البخاري (٦٥٧٦)، ومسلم [ح٢٦ (٢٢٩٠)، و٢٦ (٢٢٩١)، ٢٨ (٢٢٩٤)].

ولهذا قال أهل العلم: إنَّ من أسباب عدم ورود حوض النبي ﷺ، والذَّود عنه والحرمان منه: المحدثاتِ، فمن كان محدثًا في الدين حدثًا، أو آوى محدثًا، فإنه يُحرم من السقيا من حوض نبينا ﷺ.

كذلك في عرصات القيامة الميزان، والميزان جنس للموازين، قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ﴾ [الأعراف: ٨]، فهي موازين.

ومن أهل العلم من قال: إنه ميزان واحد.

وهاهنا نبَّه المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أن الميزان حقيقة **فقال: «لَهُ كِفَّتَانِ وَلِسَانٌ»**، ويعني بذلك: مخالفة المعتزلة الذين قالوا: إن الميزان لا يُعقل أن تكون حقيقته في الآخرة كحقيقته في الدنيا من أنه توزن به الأمور.

ويوزن في الميزان العمل، وصاحب العمل، وصحائف الأعمال.

ومن أهل العلم من قال: إن وزن صاحب العمل هو وزن عمله، لكن جاءت أحاديث فيها وزن صاحب العمل، وفيها وزن العمل، وفيها وزن صحائف الأعمال(١).

كذلك مما في عرصات القيامة: تطاير الصحف، والناس على صنفين:

---

(١) انظر هذا المبحث في: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٤٧٢ - ٤٧٥)، وختمه بقوله: «فثبت وزن الأعمال والعامل وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كفتان. والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات».

منهم من يأخذ كتابه بيمينه، ومنهم من يأخذ كتابه بشماله وراء ظهره، فيكون ذلك التلقي للكتب عن اليمين، وعن الشمال بشارة للمؤمن، وحسرة على الكافر؛ كما جاء ذلك في سورة الحاقة مبينًا.

والصراط حق، وهو دحض مزلة، يمر عليه الناس، فمنهم من يمر عليه كالبرق، ومنهم من يمر عليه كأسرع جواد، ومنهم من يمر عليه يمشي مشيًا، ومنهم من يحبو حبوًا، ومنهم من يمشي تارة، ويكبو تارة، ومنهم من يزل عنه، فيخر في جهنم[1]، منصوب على متنها، والمرور عليه هو الورود الذي قال الله ﷻ فيه: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، وقد ثبت عنه ﷺ أنه فسَّر ذلك بالمرور على الصراط[2].

وكل ما يكون في القيامة مما صحت أسانيده عن النبي ﷺ،

---

(١) انظر: صحيح البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم [ح١٨٣، ٣٠٢]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص٤٧١): «واختلف المفسرون في المراد بالورود المذكور في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ ما هو؟ والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط، قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾ في الصحيح أنه ﷺ قال: **«لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ. الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا»**. قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ. فَانْتَهَرَهَا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«قَدْ قَالَ اللهُ** ﷻ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾﴾. رواه مسلم [ح١٦٣ (٢٤٩٦)]، أشار ﷺ إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها». اهـ.

وانظر: في الخلاف في معنى الورود تفسير الطبري (١٦/ ١٠٨)، والبغوي (٥/ ٢٤٦).

وعُدلت نقلته، وأثبته أهل العلم، أو جاء في الآيات في الكتاب العظيم، كل ذلك يثبته أهل السُّنَّة دون أن ينفوا من ذلك ما لم تعقله عقولهم، أو تدركه عقيدتهم، وإنما يجعلون ذلك الباب باب غيبيات، وبابه التسليم، ومداره على الاستسلام لخبر من لا معقب لخبره، لخبر من هو صادق في خبره، لا يعلم حقيقة الأمر إلا هو، وليس أحد يعلم إلا هو ﷻ، أو ما أخبر به رسوله ﷺ، فكل ذلك حق، من كل تفاصيل ما يجري في يوم القيامة.



وَيَشْفَعُ نَبِيُّنَا ﷺ فِيمَنْ دَخَلَ النَّارَ مِنْ أُمَّتِهِ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ، فَيَخْرُجُونَ بِشَفَاعَتِهِ بَعْدَمَا احْتَرَقُوا وَصَارُوا فَحْمًا وَحِمَمًا، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَتِهِ.

وَلِسَائِرِ الأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلائِكَةِ شَفَاعَاتٌ، قَالَ ﷻ: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨].

وَلَا تَنْفَعُ الْكَافِرَ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ.

وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنَيَانِ؛ فَالْجَنَّةُ مَأْوَى أَوْلِيَائِهِ، وَالنَّارُ عِقَابٌ لِأَعْدَائِهِ، وَأَهْلُ الْجَنَّةِ فِيهَا مُخَلَّدُونَ ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٤، ٧٥].

وَيُؤْتَى بِالْمَوْتِ فِي صُورَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُذْبَحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: «يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتَ».

الشَّرْح

إثبات الشفاعة يوم القيامة مما تميز به أهل السُّنَّة والجماعة، فهناك شفاعة متفق عليها، وهي: الشفاعة العظمى، وهي: أنه ﷺ يشفع للناس عند ربه ﷻ في أن يسرع في حسابهم حتى يريحهم من هول الموقف، وما فيه من أمور عظام، وذلك كما جاء في حديث

الشفاعة الطويل[١]: من أن الناس يذهبون إلى آدم، ثم إلى نوح، ثم إلى إبراهيم، ثم إلى موسى، ثم إلى عيسى - عليهم جميعًا الصلاة والسلام -، فيرجعون ويعتذرون عن الشفاعة، ويسألهم الناس أن يدعوا الله ﷻ؛ ليريحهم من الموقف ويعجل لهم الحساب، فيعتذرون عن الشفاعة، ثم يأتون النبي ﷺ، فيطلبون منه الشفاعة، فيقول: «**أَنَا لَهَا أَنَا لَهَا**»، وذلك أن الله ﷻ أعطى كل نبي من الأنبياء دعوة يُستجاب له فيها جزمًا.

قال ﷺ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي، شَفَاعَةً لأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٢]، وهذا يحصل بالشفاعة العظمى، ويحصل - أيضًا - بالشفاعة الخاصة للمؤمنين ممن دخلوا النار أن يخرجوا منها، وممن استحق الجنة أن يدخل الجنة.

فيأتي النبي ﷺ بين يدي العرش، فيسجد بين يدي الله ﷻ، ويحمد الله بمحامد، فلا يتعجل الشفاعة، ولا يتعجل الدعاء، بل يُثني على الله ﷻ بما هو أهله، قال ﷺ: «**فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي، وَقَعْتُ**

---

(١) حديث الشفاعة ورد بعدة ألفاظ، منها: ما رواه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم [٣٢٢ (١٩٣)]، و[٣٢٦ (١٩٢)] بلفظ أتمَّ، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.
ورواه البخاري (٤٧١٢) ومسلم [٣٢٧ (١٩٤)]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
ورواه البخاري (٧٤٣٩) ومسلم [٣٠٢ (١٨٣)]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري (٦٣٠٤)، ومسلم (١٩٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه البخاري أيضًا (٦٣٠٥)، ومسلم [٣٤١ (٢٠٠)]، من حديث أنس رضي الله عنه. ورواه مسلم أيضًا [٣٤٥ (٢٠١)]، من حديث جابر رضي الله عنه.

سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ»[١]، وهذه هي الشفاعة العظمى، وهي في تعجيل حساب الناس، فيبدأ الحساب.

ومن الشفاعات التي يؤمن بها أهل السُّنَّة والجماعة:

* ما أُعطاه نبينا ﷺ من أنه يشفع لأناس استحقوا النار أن لا يدخلوها، ويشفع لأناس دخلوا النار أن يخرجوا منها، ويشفع لمن استحق الجنة أن يدخلها ولا يتأخر عنها.

* وكذلك هذا الجنس من الشفاعة ثابت ـ أيضًا ـ للمؤمنين؛ فالمؤمنون يشفعون فيمن شاؤوا أن يشفعوا فيه من بعد إذن الله لمن يشاء ويرضى، يشفعون ويخرج بشفاعتهم من النار بعض من شفعوا فيه.

* وكذلك الملائكة تشفع؛ كما جاء ذلك في الأحاديث الصحيحة من أن النبي ﷺ روى عن ربه ﷻ؛ أنه يقول يوم القيامة: **«فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ، وَالْمَلائِكَةُ، وَالْمُؤْمِنُونَ، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدِ امْتُحِشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ، كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ»**[٢].

فهذه شفاعات خالف فيها الخوارج، وخالف فيها المعتزلة، ولم يثبتوا تلك الشفاعات، لا للمؤمنين، ولا للملائكة، ولا الشفاعة

---

(١) حديث الشفاعة، سبق تخريجه قريبًا.

(٢) انظر تخريجه في: حديث الشفاعة.

في أهل النار أن يخرجوا منها؛ أي: في أهل الكبائر ممن دخل النار.

كذلك نبينا ﷺ اختص بشفاعة لكافر، وهو: أبو طالب، فإن النبي ﷺ يشفع له حتى يُخفف عنه من العذاب(١).

الْجَنَّةُ وَالنَّارُ: يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أنهما مخلوقتان ـ الآن ـ، وأنهما لا تفنيان ولا تبيدان؛ فالجنة حق، والنار حق، والجنة دار لأولياء الله، والنار دار لأعدائه، ويؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش، فيُذبح بين الجنة والنار على قنطرة بين الجنة والنار، ثم ينادي منادٍ: «**يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتَ**»(٢)؛ فالجنة والنار، لا تفنيان ولا تبيدان.

وينصُّ أهل السُّنَّة على ذلك؛ مخالفة لبعض أهل الاعتزال، والتجهم، الذين يقولون: إن نعيم أهل الجنة، وعذاب أهل النار يفنى، وإن الجنة، والنار تفنيان، أو إنهما اليوم ليستا بمخلوقتين.

وأهل السُّنَّة يثبتون تجدد النعيم، وتجدد العذاب في النار، كما أن النعيم يتجدد على أهل الجنة.

---

(١) أخرج البخاري (٣٨٨٥)، ومسلم [٣٦٠ (٢١٠)]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ أنه سمع النبي ﷺ، وذُكر عنده عمّه فقال: «**لَعَلَّهُ تَنْفَعَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَة، فيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّار، يَبْلغ كَعْبَيه يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُه**».

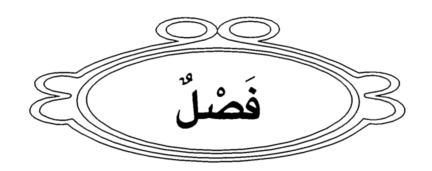
(٢) أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم [٤٠ (٢٨٤٩)]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفيه قال: ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [مريم: ٣٩]، وأشار بيده إلى الدنيا.

وهذا الفصل هو كالشرح لركن الإيمان الخامس، ألا وهو: الإيمان باليوم الآخر، فالإيمان باليوم الآخر يشمل:

الإيمان بما بعد الموت من فتنة القبر إلى ما يحصل في الحياة البرزخية، والنفخ في الصور، وما يحصل في عرصات القيامة، وما هو بعد ذلك من حال الجنة والنار والشفاعات، إلى آخره. فهذا كله يدخل في الإيمان باليوم الآخر.

فالمؤلف لم يرتب ترتيبًا على أركان الإيمان، فقدَّم الكلام على القدر، وأخَّر الكلام على الإيمان باليوم الآخر، وسيأتي الكلام على الإيمان بالنبي ﷺ، وهذا أمر سهل ميسور، وحبذا عند شرح العقائد أن تُرتب على ما جاء في حديث جبريل عليه السلام، من ذكر الإيمان بالله، ثم الملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره حتى يستقيم فهمها وترتيبها.





فَصْلٌ

وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ ﷺ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ(١)، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ(٢)، لَا يَصِحُّ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يُؤمِنَ بِرِسَالَتِهِ، وَيَشْهَدَ بِنُبُوَّتِهِ وَلَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الْقِيَامَةِ إِلَّا بِشَفَاعَتِهِ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أُمَّةٌ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ أُمَّتِهِ.

صَاحِبُ لِوَاءِ الْحَمْدِ، وَالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، وَالْحَوْضِ الْمَوْرُودِ، وَهُوَ إِمَامُ النَّبِيِّينَ وَخَطِيبُهُمْ، وَصَاحِبُ شَفَاعَتِهِمْ(٣).

أُمَّتُهُ خَيْرُ الْأُمَمِ، وَأَصْحَابُهُ خَيْرُ أَصْحَابِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام.

---

(١) دليله قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب: ٤٠].

(٢) ورد في حديث الشفاعة المتفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلَحْمٍ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً ثُمَّ قَالَ: «**أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..**». الحديث، رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٣) أخرج الترمذي (٣٦١٣)، وابن ماجه (٤٣١٤)، وأحمد في مسنده (٥/ ١٣٧)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٣٦٦)، والحاكم في مستدركه (٤/ ٧٨)، وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة. من حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كُنْتُ إِمَامَ النَّبِيِّينَ وَخَطِيبَهُمْ، وَصَاحِبَ شَفَاعَتِهِمْ غَيْرُ فَخْرٍ**».

وَأَفْضَلُ أُمَّتِهِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِيقُ، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ، ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَى رضي الله عنهم أَجْمَعِينَ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللهِ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: كُنَّا نَقُولُ وَالنَّبِيُّ ﷺ حَيٌّ: أَفْضَلُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، فَيَبْلُغُ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فلا يُنْكِرُهُ[1].

وَصَحَّتِ الرِّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ قَالَ: خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، وَلَوْ شِئْتُ لَسَمَّيْتُ الثَّالِثَ[2].

وَرَوَى أَبُو الدَّرْدَاءِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ولا غَرُبَتْ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَى أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ»[3].

---

(١) أخرج البخاري طرفًا منه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما (٣٦٥٥)، قال: كنا نخيِّر بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر، ثم عمر، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنه. ورواه أيضًا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٥٦٧) وفيه: فيبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره. ورواه كذلك الطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٤٠).

(٢) صحيح: رواه أحمد وابنه عبد الله في المسند من طرق (١/ ١٠٦)، وفي فضائل الصحابة (١/ ٧٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٣٥١)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١٢٠١)، وما بعده (٢/ ٥٧٠). والطبراني في الأوسط (٣/ ١٣٩). وروى أبو داود طرفًا منه (٤٦٢٩).

(٣) أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١٣٥)، وعبد بن حميد في مسنده (١/ ١٠١)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١٢٢٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٢٥)، وقال: غريب من حديث عطاء عن أبي الدرداء تفرد به عنه ابن جريج، ورواه عنه بقية وغيره.اهـ.

=

وَهُوَ أَحَقُّ خَلْقِ اللهِ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ لِفَضْلِهِ وَسَابِقَتِه، وَتَقْدِيمِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى تَقْدِيمِهِ وَمُبَايَعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَجْمَعَهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ.

ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عُمَرُ رضي الله عنه لِفَضْلِهِ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَيْهِ.

ثُمَّ عُثْمَانُ رضي الله عنه لِتَقْدِيمِ أَهْلِ الشُّورَى لَهُ.

ثُمَّ عَلِيٌّ رضي الله عنه لِفَضْلِهِ، وَإِجْمَاعِ أَهْلِ عَصْرِهِ عَلَيْهِ.

وَهَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ الَّذِينَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهِمْ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»(١).

وَقَالَ ﷺ: «الْخِلَافَةُ مِنْ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»، فَكَانَ آخِرُهَا خِلَافَةَ عَلِيٍّ رضي الله عنه(٢).

= وابن حبان في الثقات (٧/ ٢٤)، والخطيب البغدادي في تاريخه (١٢/ ٤٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ٢٠٨)، وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ٤٧): رواه الطبراني وفيه بقية، وهو مدلس، وبقية رجاله وُثّقوا.

(١) سبق تخريجه (ص٤٣).

(٢) رواه أبو داود في سننه (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، وقال: حديث حسن قد رواه غير واحد عن سعيد بن جُمهان، ولا نعرفه إلَّا من حديث سعيد بن جُمهان. وأخرجه النسائي في الكبرى (٨٠٩٩)، وأحمد في مسنده (٥/ ٢٢٠) وابن أبي عاصم في السُّنَّة [ح ١١٨١ (٢/ ٥٦٢)]، وابن حبان في صحيحه =

وَنَشْهَدُ لِلْعَشْرَةِ بِالْجَنَّةِ، كَمَا شَهِدَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ»(١).

وَكُلُّ مَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ شَهِدْنَا لَهُ بِهَا؛ كَقَوْلِهِ: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»(٢).

= [٦٩٤٣ (١٥/ ٣٩٢ ـ إحسان]، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٤٥)، وقال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص٤٨٢، ط: دار ابن الجوزي): وقد صححه الإمام أحمد، واحتج به على خلافة الأئمة الأربعة. وقال العيني في عمدة القاري (١٦/ ٧٤): وهكذا وقع فإن خلافة أبي بكر رضي الله عنه سنتان وأربعة أشهر إلا عشر ليال، وخلافة عمر رضي الله عنه عشر سنين وستة أشهر وأربعة أيام، وخلافة عثمان رضي الله عنه إثنا عشر سنة إلا اثني عشر يومًا، وخلافة علي رضي الله عنه عنه خمس سنين إلا شهرين، وتكملة الثلاثين بخلافة الحسن بن علي رضي الله عنهما نحوًا من ستة أشهر، حتى نزل عنها لمعاوية عام أربعين من الهجرة. اهـ.

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٦٤٩)، والترمذي (٣٧٥٧)، وقال: حسن صحيح، والنسائي في الكبرى (١٦٣٠)، وابن ماجه (١٣٤)، وأحمد (١/ ١٨٧)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة [١٤٢٨ (٢/ ٦١٩)]. والحاكم في مستدركه (٣/ ٣١٦).

(٢) روي هذا الحديث عن عدد كبير من الصحابة رضي الله عنهم، حتى قال السيوطي: هذا متواتر. انظر: فيض القدير (٣/ ٤١٥)، وقال الذهبي: هذا الحديث قد صحَّ من أوجه كثيرة، وأنا أتعجب أنهما لم يخرجاه. اهـ. المستدرك (٣/ ١٦٧)، =

وَقَوْلِهِ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»(١).

وَلَا نَجْزِمُ لِأَحْدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا مَنْ جَزَمَ لَهُ الرَّسُولِ ﷺ، لَكِنَّا نَرْجُو لِلْمُحْسِنِ وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ.

الشَّرح

ذكر في هذه الجُمل الكلام على معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في صحابة رسول الله ﷺ، فهم يعتقدون أن خير هذه الأمة بعد نبيها ﷺ، هم: صحابة رسول الله ﷺ؛ كما جاء ذلك في غير ما حديث أن النبي ﷺ قال: «**خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»(٢)، وهذا عام لكل الصحابة ﷺ، فكل

= فقد رُوي عن أبي سعيد الخدري عند الترمذي (٣٧٦٨)، وقال: حسن صحيح. والنسائي في الكبرى (٨١١٣)، وأحمد (٣/ ١٦٦)، وابن حبان (٦٩٥٩ ـ إحسان)، وأبو يعلى (١١٦٩)، وورد عن ابن عمر رضي الله عنهما في سنن ابن ماجه (١١٨)، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٦٧)، وعن ابن مسعود رضي الله عنه عند الحاكم (٣/ ١٨٢)، وعن الحسين بن علي عند الطبراني في الأوسط (٣٦٦)، وعن جابر وحذيفة وأبي هريرة وعلي وقرة بن إياس ومالك بن الحويرث وأسامة بن زيد وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم عند الطبراني في الكبير (٢٥٩٨، ٢٦٠١، ٢٦٠٤، ٢٦٠٨، ٢٦١٦، ٢٦١٧، ٢٦١٨).

(١) رواه البخاري (٣٦١٣)، ومسلم [١٨٧ (١١٩)]، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) ورد من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، عند البخاري (٣٦٥٠، ٦٦٩٥)، ومسلم [٢١٤ (٢٥٣٥)]، ومن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عند البخاري (٣٦٥١)، ومسلم [٢١٠ (٢٥٣٣)]، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم [٢١٢ (٢٥٣٤)] وغيرهم.

صحابي يثبت له هذا الفضل، فجنس الصحابة رضي الله عنهم أفضل من جنس من بعدهم، والصحابة متفاوتون في الفضل، فأفضل الصحابة وأعلاهم مقامًا: أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ويليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم علي رضي الله عنه، وهؤلاء هم الخلفاء الأربعة الراشدون رضي الله عنهم، فترتيبهم في الفضل عند أهل السُّنَّة كترتيبهم في الخلافة.

وكان هناك خلاف في القرن الأول، هل يُقدم علي على عثمان رضي الله عنهما في الفضل مع إقرار الجميع بأن عثمان رضي الله عنه أولى بالخلافة من علي رضي الله عنه، لكن هل علي أفضل، أم عثمان رضي الله عنهما؟.

فكان من أهل الكوفة من أهل السُّنَّة من يقول: إن عليًّا أفضل من عثمان رضي الله عنهما، وبعضهم ـ وهم: الجمهور، والعامة ـ يقولون: إن عثمان رضي الله عنه أفضل، وهذا هو الذي استقرت عليه عقائد أهل السُّنَّة والجماعة من الأخذ بقول عامة علمائهم، بل الأخذ بقول علي رضي الله عنه، وقول الصحابة رضي الله عنهم من أن ترتيب الصحابة رضي الله عنهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، فعثمان رضي الله عنه مقدم على علي رضي الله عنه.

وأولئك الذين فضَّلوا عليًّا رضي الله عنه كانوا يسمون في الزمن الأول الشيعة[1]، فمن فضل عليًّا على عثمان رضي الله عنهما نُسب إلى التشيع، وهو

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٣)، قال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب: «والبدعة على ضربين: فبدعة صغرى؛ كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيِّنة، ثم بدعة كبرى؛ كالرفض الكامل والغلو فيه، والحَطّ مِنْ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة».اهـ.

غير الرفض الموجود بعد ذلك الذي من علاماته سب الشيخين ولعنهما، والتبري من عثمان ومعاوية ـ رضي الله عن جميع الصحابة ـ، والذين يقولون: إنه لم يصح إيمان إلا نفر من الصحابة ﷺ، فقد ارتد الأكثرون إلا طائفة.

فالصحابة ﷺ طبقاتهم في الفضل من حيث الإجمال:

* أن المهاجرين أفضل الصحابة ﷺ.
* ويليهم الأنصار.
* ثم من شهد بيعة الرضوان.
* ثم من أسلم قبل فتح مكة.
* ثم من أسلم بعد ذلك.

قال ﷻ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]، والفتح المراد به هنا: صلح الحديبية، فلا يستوي من بايع بيعة الرضوان ممن أسلم بعد ذلك، فهذه طبقاتهم في الفضل إجمالًا.

ونقول ـ أيضًا ـ: إن جنس الصحابة ﷺ أفضل من جنس من بعدهم، لكن قد يكون في أفرادٍ من بعد الصحابة ﷺ من هو أفضل من بعض الصحابة ﷺ، لكنه من حيث الجنس والعموم؛ فالصحابة ﷺ أفضل هذه الأمة، لكن قد يكون فيمن بعدهم أفضل من بعض الصحابة ﷺ في مقامات الإيمان والجهاد والإحسان ـ كما قرر ذلك أهل العلم ـ؛ فالكلام على الجنس من حيث إن الصحابة ﷺ هم أفضل الأمة على الإطلاق.

ثم أفضل المهاجرين، وأفضل الصحابة ﷺ، بل وأفضل هذه الأمة: العشرة المبشرون بالجنة وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعيد بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وعبد الرحمٰن بن عوف ﷺ، فهؤلاء العشرة هم أفضل المهاجرين وهم أفضل الصحابة ﷺ ـ أيضًا ـ، وهم أفضل هذه الأمة.

ونذكر هنا حكم من سبَّ الصحابة ﷺ:

فمن سبَّ الصحابة ينقسم إلى أقسام:

القسم الأول: إنْ سبَّ جميعهم، أو حكم على أكثرهم بالكفر والردة إلا نفرًا، فإن هذا كُفْر؛ لأنه رد شهادة الله ﷻ بقوله: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، فقد ثبت أن الذين بايعوا تحت الشجرة كانوا ألفًا وأربعمائة، وفي بعض الروايات أنهم كانوا ألفًا وخمسمائة.

القسم الثاني: أنْ يسبَّ بعضًا منهم، فهذا فيه تفصيل: إن سب بعضًا منهم من جهة اعتقاد؛ أي: اعتقد فيهم أنهم أخطأوا، وأنهم فرطوا، وأنهم أصابهم ما أصابهم، من جهة اعتقاد ـ كما يعتقد الخوارج ـ فإن هذا من كبائر الذنوب، ولا يُعد مخرجًا من الملة، وإنْ كان سبَّ بعضهم تغيظًا وحقدًا عليهم، فإن هذا كُفْر، وخروج من الملة، قال أهل العلم: لأن الله ﷻ قال في وصف صحابة رسول الله ﷺ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]، فمن كان في قلبه غيظ على صحابة رسول الله ﷺ يوصف بما وصفه الله ﷻ

به من أنه من الكفار[١].

وأما أمهات المؤمنين، فحكم سَبِّهِنَّ حكم سب الصحابة رضي الله عنهم، وأما قذف أمهات المؤمنين، أو واحدة منهن ـ عائشة رضي الله عنها، أو غيرها ـ بأنها لم تكن عفيفة، فهو كفر بالله، فمن قذف امرأةً من نساءِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كفر؛ لأنه ردَّ قول الله عز وجل، وما حكم به لنبيِّه صلى الله عليه وسلم، وهذا يختلف عن حال من قذف في عهده صلى الله عليه وسلم؛ لأن أولئك نزلت الآيات بعد شأنهم في حادثة الإفك المشهورة، وأما بعد ذلك لما نزلت الآيات في التبرئة بعد نزول قوله عز وجل: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [النور: ١٧] فجعل ذلك شرط الإيمان.

فمن قذف بعد ذلك امرأة من نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه يكفر بذلك؛ كما قرره أهل العلم.

مما ذكره المؤلف: أننا «**لَا نَشْهَدُ لِمُعَيَّنٍ بِجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ إِلَّا مَنْ شَهِدَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم**»، وقد شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لأناس غير العشرة المبشرين، فشهد للحسن والحسين رضي الله عنهما[٢]، وشهد

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٦/ ٢٥٢). قال: «قال مالك: من أصبح من الناس في قلبه غيظ على أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أصابته هذه الآية. قال القرطبي: لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم أو طعن عليه في روايته فقد ردَّ على الله ربِّ العالمين، وأبطل شرع المسلمين». في مبحث نفيس.

وقال ابن كثير (١٣/ ١٣٥): «ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك رحمه الله في رواية عنه بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: لأنهم يغيظونهم، ووافقه طائفة من العلماء على ذلك».اهـ.

(٢) كما في الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده (١٧/ ٣١، ١٨/ ١٣٨، ١٦١، ٢٧٩، ٣٠١)، والترمذي (٣٧٦٨)، والنسائي في الكبرى (٨٤٦١، ٨٤٧٢، =

لعُكَّاشة رضي الله عنه[(١)]، وشهد لجماعة، فمن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم، شهدنا له بالجنة، وأما غيرهم فلا ننزل أحدًا جنة ولا نارًا.

لكن قال بعض أهل العلم[(٢)] ـ مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ومثل غيره من المتقدمين ـ: يُلحق بذلك من شهدت له الأُمَّةُ بأجمعها بأنه من أهل الجنة، واستفاض عنه أنه من أئمة الإسلام، وشهدت له الأُمَّةُ، فإنه يُلحقُ بذلك، ولا بأس بالشهادة له.

وهذا أخذًا من الحديث، لما مُرَّ عَلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا فَقَالَ: «**وَجَبَتْ**. ثُمَّ مُرَّ بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا ـ أَوْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ ـ فَقَالَ: «**وَجَبَتْ**» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ! قُلْتَ لِهَذَا: وَجَبَتْ، وَلِهَذَا: وَجَبَتْ، قَالَ: «**شَهَادَةُ الْقَوْمِ، الْمُؤْمِنُونَ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الأَرْضِ**»[(٣)].

❁ ❁ ❁

= ٨٤٧٣، ٨٤٧٤، ٨٤٧٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١) حديث عكاشة رضي الله عنه متفق عليه. رواه البخاري (٥٧٠٥)، ومسلم [٣٧٤ (٢٢٠)] عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (ص٤٢٦): «وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال: **أحدها**: ألَّا يُشهد لأحد إلَّا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية والأوزاعي، **والثاني**: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث، **والثالث**: أنه يُشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، كما في الصحيحين: أَنَّهُ مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «**وَجَبَتْ**» الحديث».

(٣) البخاري (١٣٦٧، ٢٦٤٢)، ومسلم [٦٠ (٩٤٩)]، من حديث أنس رضي الله عنه.

وَلَا نُكفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ.

وَنَرَى الْحَجَّ وَالْجِهَادَ مَاضِيًا مَعَ طَاعَةِ كُلِّ إِمَامٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُمْ جَائِزَةٌ.

قَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا تُكَفِّرْهُ بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجْهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللهُ ﷻ حَتَّى يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَّالَ، لَا يُبْطِلُه جَوْرُ جَائِرٍ ولا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ»[١] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

الشَّرح

مما تميز به أهل السُّنَّة والجماعة: أنهم لا يُكَفِّرُونَ أحدًا بذنب ما لم يستحله، والاستحلال: اعتقاد، وليس فعل المعصية، أو الإقرار عليها استحلالًا، فمن فعل معصية، أو أقر من يفعل

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٣٢)، وأبو يعلى في مسنده (٧/ ٢٨٧)، والبيهقي في السنن (٩/ ١٥٦)، وفي الاعتقاد (ص١٨٨)، والضياء المقدسي في المختارة (٧/ ٢٨٥)، وفيه يزيد بن أبي نُشْبَة، قال المنذري في مختصر السنن (٣/ ٣٨٠): هو في معنى المجهول. وقال الذهبي في الكاشف: مجهول، وكذا قال الحافظ في لسان الميزان (٧/ ٤٤). وقد رواه الطبراني في الأوسط من حديث علي وجابر رضي الله عنهما بمعناه (٥/ ٩٦).

معصية من الكبائر أو ما دونها، فإن هذا كبيرة من كبائر الذنوب، ومحرم من المحرمات، بحسب حال تلك المعصية، ولا يُعد استحلالًا.

فلا يُكفِّر أهل السُّنَّة والجماعة بذنب ما لم يستحله صاحبه، واستحلاله أن يعتقد أن هذا الأمر الذي حرمه الله ﷻ في صورته التي حرمها الله ﷻ أنه حلال؛ لأنه يكون ممن ردَّ حكم الله ﷻ، فأحل الحرام، فلا يُكفِّر أهل السُّنَّة أحدًا بذنب إلا إذا استحله؛ أي: اعتقد بقلبه أنه حلال.

ومن مميزات أهل السُّنَّة والجماعة: أنهم يرون الحج والجهاد ماضيين مع أئمة المسلمين بارين كانوا أو فاجرين، فطاعة أئمة المسلمين الذين حصلت إمامتهم:

* إما باختيار من أهل الحل والعقد.

* أو غلبة بسيف وسنان.

فكلهم تنعقد لهم الإمامة الشرعية، ويبقى لهم حق الطاعة في المعروف، والجهاد معهم، وعدم عصيانهم؛ لأن طاعتهم من طاعة الله ورسوله؛ فالخروج عنهم، أو الخروج عليهم، أو عدم اعتقاد وجوب طاعتهم، هذا من اعتقادات الخوارج والمعتزلة، فإن المعتزلة ضمَّنوا أصولهم: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وجعلوا ذلك مُضمَّنًا للخروج على أئمة المسلمين، إذا رأوا منهم ظلمًا، أو رأوا منهم كثرة عمل للمعاصي، أو كثرة ممارسة للكبائر، والمنكرات؛ فالخوارج خرجوا على هذا الأصل.

وكذلك المعتزلة يرون الخروج، ويعتبرونه دينًا؛ لأجل هذا الأصل.

وكذلك جماعة كبيرة من الأشاعرة يرون الخروج للجور، ولانتشار الكبائر، ونحو ذلك.

أما أهل السُّنَّة والجماعة، فيرون أنه ما دام أن اسم الإسلام باقٍ على الإمام، فإنه تجب طاعته في المعروف، ولا يجوز الخروج عليه، وهذا مما يميز أهل السُّنَّة والجماعة عن غيرهم، بل كان أئمة أهل الحديث في زمن الفتن في أواخر القرن الثالث والرابع يمتحنون الناس بهذا الأمر: هل يرون الطاعة، أم لا يرونها؟

بل قال بعض الأئمة: علامة أهل السُّنَّة: الدعاء للأئمة ـ أي: للسلاطين ـ وعلامة أهل البدعة: الوقيعة في السلاطين.

وهذا ظاهر لمن تأمل هدي أهل السُّنَّة والجماعة، وتأمل أصولهم، وممن ذكر هذا ابن بطة في «الإبانة»، والبربهاري في «شرح السُّنَّة»(١)، وهو من أئمة أهل السُّنَّة والجماعة، فقد فصَّل القول في ذلك تفصيلًا بيِّنًا؛ لأجل ما ظهر في زمنه من كثرة المخالفين في هذا الأصل العظيم.

---

(١) انظر: الإبانة الصغرى للحافظ ابن بطة العكبري (ص٣٠٣) وما بعدها، وشرح السُّنَّة للإمام البربهاري (ص١٠٧ ـ ١٠٨)، وقال البربهاري رَحِمَهُ الله: «وإذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سُنَّة، إن شاء الله تعالى، لقول الفضيل بن عياض: لو كانت لي دعوة مستجابة ما جعلتها إلَّا في السلطان».

فأهل السُّنَّة يرون أن الولاية الشرعية تحصل عن أحد طريقين:

* إما باختيار من أهل الحل والعقد.

* وإما بغلبة.

فمن غلب ودعا الناس إلى بيعته، فتجب بيعته، ومن اختير من أهل الحل والعقد، ودعا أهل الحل والعقد إلى بيعته، وجبت بيعته، وقد حصل هذا، وهذا في الإسلام، فبيعة الخلفاء الراشدين كانت عن اختيار، وبيعة الولاة وأمراء المؤمنين في دولة بني أمية وبني العباس وما بعدهما إلى زماننا هذا حصلت بالغلبة لا بالاختيار، وكل من الحالين أمر شرعي تلزم، وتتفرع عنه الأحكام الشرعية: من الطاعة، وعدم جواز الخروج، ومن المحبة والنصرة فيما أوجب الله ﷻ فيه النصرة وأمر فيه، وهذا مما يتميز به أهل السُّنَّة عن الخوارج والمبتدعة.

وفي هذا الزمان كثر الاختلاف في هذا الأصل العظيم، والناجي من نجَّاه الله ﷻ، فكثير ممن يعتني بمذهب أهل السُّنَّة والجماعة لا يعتني بمنهجهم في الإمامة، وأهل السُّنَّة والجماعة عقائدهم يجب أخذها جميعًا دون تفريط بين باب وباب؛ لأننا إذا فرطنا نكون على شيء من الهوى، فهذه الأبواب تُسمى عند أهل العلم: «أبواب الاعتقاد في الإمامة»؛ لأنهم خالفوا بذلك الخوارج والمعتزلة وطوائف من الأشاعرة.

❁ ❁ ❁

وَمِنَ السُّنَّةِ تَوَلِّي أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَحَبَّتُهُمْ، وَذِكْرُ مَحَاسِنِهِمْ، وَالتَّرَحُّمُ عَلَيْهِمْ، وَالاِسْتِغْفَارُ لَهُمْ، وَالْكَفُّ عَنْ ذِكْرِ مَسَاوِئِهِمْ، وَمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَاعْتِقَادُ فَضْلِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ سَابِقَتِهِمْ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الحشر: ١٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ﴾ [الفتح: ٢٩].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»(١).

وَمِنَ السُّنَّةِ التَّرَضِّي عَنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطَهَّرَاتِ، الْمُبَرَّآتِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ، أَفْضَلُهُنَّ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَعَائِشَةُ الصِّدِيقَةُ بِنْتُ الصِّدِيقِ، الَّتِي بَرَّأَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَمَنْ قَذَفَهَا بِمَا بَرَّأَهَا اللهُ مِنْهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِاللهِ الْعَظِيمِ. وَمُعَاوِيَةُ خَالُ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَاتِبُ وَحْيِ اللهِ، أَحَدُ خُلَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ رضي الله عنهم.

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٣)، مسلم [٢٢٢ (٢٥٤١)]، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وَمِنَ السُّنَّةِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَأُمَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللهِ، فَإِنَّه لَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ، وَاجْتَمَعَ عَلَيهِ النَّاسُ وَرَضُوا بِهِ، أَوْ غَلَبَهُمْ بِسَيْفِهِ حَتَّى صَارَ خَلِيفَةً، وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَبَتْ طَاعَتُهُ، وَحَرُمَتْ مُخَالَفَتُهُ وَالْخُرُوجُ عَلَيهِ وَشَقُّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ.

الشَّرح

هذه المسائل في حكم محبة الصحابة ﭫ وتوليهم، وعدم سبِّهم، والكلام على أمهات المؤمنين، وعلى حقوق الإمام المسلم، مر معنا تفصيله، وقد سبق في موضعه اللائق به.

ويبيِّن لك كلامه الأخير ما ذكرته سابقًا من معتقدات أهل السُّنَّة أنه تحصل الإمامة الشرعية بأحد أمرين:

* إما باجتماع الناس عليه ورضاهم به.

* أو أن يغلبهم بسيفه ولو لم يرض الناس.

يغلبهم بسيفه، ويدعو الناس إلى مبايعته، فيُصبح خليفة، أو يُصبح أميرًا للمؤمنين، أو يصبح إمامًا، أو يصبح حاكمًا، فتجب طاعته، ويحرم الخروج عليه، وشق عصا المسلمين عنه.

فالولاية الشرعية قسمان: ولاية اختيارية، وولاية تغلبية.

وقد بيَّن ذلك أتم بيان الإمام ابن قدامة ﵀ فيما ذكر من اعتقاد أئمة أهل السُّنَّة.

وَمِنَ السُّنَّةِ هِجْرَانُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَمُبَايَنَتُهُمْ، وَتَرْكُ الْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ، وَتَرْكُ النَّظَرِ فِي كُتُبِ الْمُبْتَدِعَةِ، وَالْإِصْغَاءِ إِلَى كَلَامِهِمْ، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ فِي الدِّينِ بِدْعَةٌ.

وَكُلُّ مُتَسَمٍّ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ مُبْتَدِعٌ؛ كَالرَّافِضَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ، وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَالْكَرَّامِيَّةِ، وَالْكُلَّابِيَّةِ، وَنُظَرَائِهِمْ، فَهَذِهِ فِرَقُ الضَّلَالِ وَطَوَائِفُ الْبِدَعِ[(١)]، ـ أَعَاذَنَا اللهُ مِنْهَا ـ.

---

(١) قال الشيخ العلامة ابن عثيمين رحمه الله في تعريف هذه الطوائف:

الرافضة: وهم الذين يغلون في آل البيت، ويكفرون من عاداهم من الصحابة أو يفسقونهم وهم فرق شتى، فمنهم الغلاة الذين ادَّعوا أن عليًّا إلـٰه، ومنهم دون ذلك، وأول ما ظهرت بدعتهم في خلافة علي بن أبي طالب حين قال له عبد الله بن سبأ: أنت الإلـٰه. فأمر علي بإحراقهم، وهرب زعيمهم عبد الله بن سبأ، ومذهبهم في الصفات مختلف، فمنهم المشبِّه، ومنهم المعتدل، وسمُّوا رافضة لأنهم رفضوا زيد بن عليٍّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين سألوه عن أبي بكر وعمر، فترحَّم عليهما، فرفضوه، وبعدوا عنه، وسمَّوا أنفسهم شيعة لأنهم يزعمون أنهم يتشيَّعون لآل البيت وينتصرون لهم، ويطالبون بحقِّهم في الإمامة.

الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان الذي قتله سالم أو سلم بن أحوز، سنة ١٢١هـ، ومذهبهم في الصفات التعطيل والنفي، وفي القدر القول بالجبر، وفي الإيمان القول بالإرجاء، وهو أن الإيمان مجرَّد الإقرار بالقلب وليس القول والعمل من الإيمان، ففاعل الكبيرة عندهم مؤمن كامل الإيمان، فهم معطلة جبرية مرجئة، وهم فرق كثيرة.

الخوارج: وهم الذين خرجوا لقتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه بسبب التحكيم، =

= مذهبهم التَبَرُّء من عثمان وعلي رضي الله عنهما والخروج على الإمام إذا خالف السُّنَّة وتكفير فاعل الكبيرة وتخليده في النار، وهم فرق عديدة:

القدرية: وهم الذين يقولون بنفي القدر عن أفعال العبد، وأن للعبد إرادة وقدرة مستقلَّتين عن إرادة الله وقدرته، وأول من أظهر القول به معبد الجهني في أواخر عصر الصحابة تلقَّاها عن رجل مجوسي في البصرة، وهم فرقتان: غلاة وغير غلاة؛ فالغلاة ينكرون علم الله وقدرته وخلقه لأفعال العبد، وهؤلاء انقرضوا أو كادوا، وغير الغلاة يؤمنون بأن الله عالم بأفعال العباد، لكن ينكرون وقوعها بإرادة الله وقدرته وخلقه، وهو الذين استقرَّ عليه مذهبهم.

المرجئة: وهم الذين يقولون بإرجاء العمل عن الإيمان؛ أي: تأخيره عنه، فليس العمل عندهم من الإيمان، والإيمان مجرَّد الإقرار بالقلب؛ فالفاسق عندهم مؤمن كامل الإيمان، وإن فعل ما فعل من المعاصي، أو ترك ما ترك من الطاعات، وإذا حكمنا بكفر من ترك بعض شرائع الدين فذلك لعدم الإقرار بقلبه، لا لترك هذا العمل، وهذا مذهب الجهمية، وهو مع مذهب الخوارج على طرفي نقيض.

المعتزلة: أتباع واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، وقرَّر أن الفاسق في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، وهو مخلَّد في النار، وتابعه في ذلك عمرو بن عبيد، ومذهبهم في الصفات: التعطيل كالجهمية، وفي القدر: قدرية ينكرون تعلُّق قضاء الله وقدره بأفعال العبد، وفي فاعل الكبيرة: أنه مخلَّد في النار، وخارج من الإيمان في منزلة بين المنزلتين الإيمان والكفر، وهم عكس الجهمية في هذين الأصْلَين.

الكرَّامية: أتباع محمَّد بن كرَّام، المتوفى سنة ٢٥٥هـ، يميلون إلى التشبيه والقول بالإرجاء، وهم طوائف متعدِّدة. اهـ. انظر: شرح اللمعة (ص١٦١ ـ ١٦٣)، ولم يذكر الشيخ الكلابية وهي الفرقة الثامنة. وهم:

الكلابية: أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب البصري =

الشَّرح

قال: «**وَمِنَ السُّنَّةِ هِجْرَانُ أَهْلِ الْبِدَعِ وَمُبَايَنَتُهُمْ**» وهذا هو الذي كان أئمة أهل السُّنَّة يوصون به من عدم غشيان المبتدعة في مجالسهم ولا مخالطتهم، بل هجرانهم بالكلام، وهجرانهم بالأبدان، حتى تُخمد بدعهم، وحتى لا ينتشر شرهم؛ فالدخول مع المبتدعة ومساكنتهم، سواء كانت البدع صغيرة أو كبيرة، والسكوت عن ذلك، وعدم هِجرانهم، والاستئناس لهم، وعدم رفع الرأس بحالهم مع بدعهم، هذا من حال أهل الضلال، إذْ أهل السُّنَّة تميَّزوا بأن لهم الموقف الأعظم الذي فيه القوة والشدة مع أهل البدع مهما كانت البدع، فيهجرون أهل البدع.

فهجر المبتدع من أصول الإسلام، بل من أصول أهل السُّنَّة؛ لأن جنس البدع أعظم من الكبائر؛ فالبدعة أشد،

= رأس المتكلمين، ومن أهم البدع التي ابتدعها بدعتان: **الأولى**: القول بالكلام النفسي. **والثانية**: بدعة نفي الصفات الاختيارية. قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: وكان يقول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة، وهذا ما سُبق إليه أبدًا.اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الكلابية والأشعرية: الذين يقولون إن القرآن العربي ليس هو كلام الله، وإنما كلامه المعنى القائم بذاته، والقرآن العربي خُلق ليدلَّ على ذلك المعنى.اهـ. وقال ابن أبي العز: عارض هؤلاء من الصفاتية ابن كلاب، ومن وافقه، فقالوا: لا يوصف الله بشيء يتعلَّق بمشيئته وقدرته أصلًا، بل جميع هذه الأمور صفات لازمة لذاته قديمة، فلا يرضى في وقت دون وقت، ولا يغضب في وقت دون وقت.اهـ. وكانت وفاته سنة ٢٤٢هـ.

وانظر لما سبق: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٤)، والفتاوى (١٢/ ١٢٠).

وأعظم من الكبائر، وذلك من خمس جهات، نذكر بعضًا منها:

الأولى: أن البدعة من باب الشبهات، والكبائر من باب الشهوات، وباب الشبهات يعسر التوبة منه، بخلاف أبواب الشهوات؛ ولهذا جاء في الأحاديث من حديث معاوية، وغيره أن النبي ﷺ قال في وصف أهل البدع: «**تَتَجَارَى بِهِمُ الْأَهْوَاءِ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلَبُ**[1] **بِصَاحِبِهِ، لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مِفْصَلٌ، إِلَّا دَخَلَهُ**»[2]، وقد بيَّن ﷺ - إن صح الحديث، وقد صححه جمع من العلماء - أنه قال: «**أَبَى اللهُ أَنْ يَقْبَلَ عَمَلَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ، حَتَّى يَدَعَ بِدْعَتَهُ**»[3]، وقد جاء في ذلك - أيضًا - بعض الأحاديث التي

---

(١) قوله: (الكَلَب)، قال المنذري: بفتح الكاف واللام، قال الخطابي: هو داء يعرض للإنسان من عضة الكلب قال: وعلامة ذلك في الكلب أن تحمر عيناه ولا يزال يدخل ذنبه بين رجليه فإذا رأى إنسانًا ساوره. انظر: الترغيب والترهيب (١/ ٤٤)، وغريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٢٩٩)، والنهاية (١/ ٢٦٤).

(٢) حديث حسن، أخرجه أبو داود ح٤٥٩٧، وأحمد (٤/ ١٠٢)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٧)، والطبراني في الكبير [ح٨٨٥ (١٩/ ٣٧٧)]، والحاكم في المستدرك (١/ ١٢٨)، وقال: هذه أسانيد تقوم بها الحجة في تصحيح هذا الحديث. من حديث أبي عامر عبد الله بن يحيى عن معاوية رضي الله عنه، وذكر حديث الافتراق.

(٣) أخرجه ابن ماجه (٥٠)، وقال البوصيري: هذا إسناد رجاله كلهم مجهولون. قاله الذهبي في الكاشف، وأخرجه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفي معناه حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا: «**إِنَّ اللهَ حَجَزَ، أَوْ قَالَ: حَجَبَ التَّوْبَةَ عَنْ كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ حَتَّى يَدَعَ بِدْعَتَهُ**»، رواه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢١). وقال المنذري: رواه الطبراني وإسناده حسن، الترغيب والترهيب (١/ ٤٥).

منها ما يصح، ومنها ما لا يصح، ومنها ما رُوي من أنه قال: «**مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ، فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ**»[(١)].

ونلاحظ اليوم في هذه المسألة أنها قد تركها كثير، فكثير من الناس يخالف المبتدعة ولا يهجرهم لحجج شتى، إما دنيوية وإما دعوية أو دينية، وهذا مما ينبغي التنبه له والتحذير منه؛ لأن هجران أهل البدع متعين، فلا يجوز مخالطتهم بدعوى أن ذلك للدعوة، ولا يجوز مخالطتهم بدعوى أن ذلك للدنيا، ولا مخالطتهم وعدم الإنكار بدعوى أن هذا فيه مصلحة كذا وكذا، إلا لمن أراد أن ينقلهم لما هو أفضل مما هم فيه، وأن يُنكر عليهم، ويُغيِّر عليهم.

فالاهتمام بالسُّنَّة، والرد على المبتدعة، ظاهر في حال أئمة الإسلام، فقد كانت حياتهم في الرد على المبتدعة، ولم يشغلوا أنفسهم بالرد على الكفار الأصليين من اليهود والنصارى، فإذا رأيت كلام الإمام أحمد، وسفيان، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ونعيم بن حماد ـ وهو من أئمة أهل السُّنَّة ـ، والأوزاعي، وإسحاق، وعلي بن المديني، ونحوهم من أئمة أهل السُّنَّة،

---

(١) روي من حديث عائشة وعبد الله بن بسر رضي الله عنهما، انظر: معجم الطبراني الأوسط (٧/ ٣٥)، والحلية لأبي نعيم (٥/ ٢١٨)، وشعب الإيمان للبيهقي (٧/ ٦١)، والكامل لابن عدي (٢/ ٣٢٤)، والميزان للذهبي (٢/ ٢٧٧)، قال العراقي في تخريجه على الإحياء بعد ذكره مخرجيه: بأسانيد ضعيفة، قال ابن الجوزي: كلها موضوعة.

انظر: المغني عن حمل الأسفار (١/ ٤٣٢) ط: طبرية.

والإسلام، وجدت أن جُل كلامهم وجهادهم إنما هو في الردِّ على المبتدعة، وفي نقض أصول المبتدعة، وإن كانوا باقين على أصل الإسلام، ولم يشغلوا أنفسهم بالرد على اليهود والنصارى وسائر ملل أهل الكفر؛ وذلك لأن شر المبتدع لا يظهر على أهل الإسلام، ولا يؤمن على أهل الإسلام، أما الكافر الأصلي من اليهود والنصارى فشره، وضرره بيِّن واضح لكل مسلم؛ لأن الله ﷻ بيَّن ذلك في كتابه، وحالهم ظاهر لأهل الإسلام، أما أهل البدع فالشر منهم كثير.

ولهذا؛ لا يحسن أن يُنسب إلى أهل السُّنَّة والجماعة أنهم مفرطون في الردِّ على اليهود والنصارى ومنشغلون بالردِّ على أهل الإسلام؛ كما قال بعض العقلانيين من المعتزلة، وغيرهم: إن أهل السُّنَّة انشغلوا بالرد على أهل الإسلام، وتركوا الرد على الكفار من اليهود والنصارى وسائر أهل الملل الزائغة.

هذا سببه ما سبق بيانه من أن شر البدع أعظم؛ لأن هؤلاء يدخلون على المسلمين باسم الإسلام، وأما اليهود والنصارى ففي القلب منهم نفرة، فهدي أئمة الإسلام كان ظاهرًا في الرد على المبتدعة والرد على أهل الأهواء، ولم يُعرف عنهم كبير عمل في الرد على اليهود والنصارى.

وليس معنى ذلك أن المؤمنين من أهل السُّنَّة لا ينشغلون بالرد على اليهود والنصارى، لكن نذكر ما تميز به أئمة أهل السُّنَّة، وإلا فالرد على كل معادٍ للإسلام من الكفار الأصليين، ومن أهل البدع متعيِّن وفرض، لكن من انشغل بالرد على المبتدعة لا يُقال له:

لم تركت اليهود والنصارى ولم ترد عليهم وانشغلت بهؤلاء؟

نقول: هذا هدي الأئمة الأولين، وكلٌّ يرد في مجاله، منا من يرد على اليهود والنصارى، ومنا من يرد على المبتدعة، ونحن جميعًا نكون حامين لبيضة الإسلام، من تلبيسات الملبسين، ومن بدع المبتدعين، وشرك المشركين، وضلالات الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم.





وَأَمَّا النِّسْبَةُ إِلَى إِمَامٍ فِي فُرُوعِ الدِّينِ؛ كَالطَّوَائِفِ الأَرْبَعِ فَلَيْسَ بِمَذْمُومٍ، فَإِنَّ الاخْتِلَافَ فِي الْفُرُوعِ رَحْمَةٌ، وَالْمُخْتَلِفُونَ فِيهِ مَحْمُودُونَ فِي اخْتِلَافِهِمْ، مُثَابُونَ فِي اجْتِهَادِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ، وَاتِّفَاقُهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ.

نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَعْصِمَنا مِنَ الْبِدَعِ وَالْفِتْنَةِ، وَيُحْيِينَا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَيَجْعَلَنَا مِمَّنْ يَتَّبِعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي الْحَيَاةِ، وَيَحْشُرَنَا فِي زُمْرَتِهِ بَعْدَ المَمَاتِ بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ. آمِينَ.

وَهَذَا آخِرُ الْمُعْتَقَدِ، وَالْحَمْدُ للهِ وَحْدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا.

الشَّرْح

اختلف الأئمة في مسائل الفقه، **قال الموفق ابن قدامة:** «**وَاخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ**»، وهذا صحيح باعتبار، وغير صحيح باعتبار آخر؛ فاختلافهم رحمة صحيح، باعتبار أنهم بذلوا وسعهم؛ لإرشاد الناس، وحصل مع بذل الوسع والاجتهاد الاختلاف.

فيقال: اختلافهم رحمة؛ أي: سبب الاختلاف من أنه بذل الاجتهاد، والجهد في بيان المسائل، ونفع الناس رحمة، ولو حصل الاختلاف، فإن كان المقصود هذا المعنى فهو صحيح، وأما إن كان المقصود أن اختلافهم على هذه الأنحاء، وهذه الأقوال المتباينة أنه رحمة رُحمت بها الأمة فهذا غير صحيح؛ لأن هذه

الأقوال المختلفة منها ما هو مخالف للسُّنَّة، ومنها ما قد فرَّق الأمة، فليس برحمة كما هو ظاهر.

إذًا **فقوله** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**وَاخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ**»، يمكن أن يُفسر بتفسير صحيح ويمكن أن يُفسر بتفسير خاطئ، فإن أُريد به التفسير الصحيح صُحح، وإن أُريد به التفسير الباطل، أو الخطأ خُطِّئ.

وهذا الاختلاف ما موقفنا منه؟

الواجب أولًا: أن يُترحم على جميع العلماء، وأن يُعذروا في اختلافهم وما أخطأوا فيه من اجتهادهم المخالف للسُّنَّة، لا يُتبعون فيه، فإن العالم لا يُتبع بزلته، ولا يُتبع على ما أخطأ من قوله، أو في فعله، ويُحَبُّ الجميع، ونعتقد أن المجتهد منهم مأجور بأجر واحد إن أخطأ، وبأجرين إن أصاب.

وأما من تبعهم في أقوالهم، فإن كان هذا الاتباع عن تعصب بعد معرفة الدليل، فهذا مذموم وباطل، وهو الذي أقام السلف الصيحات على من سار على هذا النحو، ممن يُقدم أقوال الرجال على ما دلَّت عليه الأدلة من الكتاب والسُّنَّة.

وأما إن كان اتباعه لا عن تعصب، لكن عن اقتناع باستدلالاتهم وبأصولهم، فإن ذلك لا يُلام ولا يُعاب على صاحبه.

ثم دعا المؤلف بدعوة عظيمة، ونحن ندعو بها، ويجب دائمًا أن نحرص على مثل هذه الدعوات؛ لأن القلب يتقلب، وهذا الزمن زمن الأهواء والفتن، لا يدري المرء هل يثبت على دينه، وعلى السُّنَّة حتى يتوفاه الله، أم تعصف به الأهواء والفتن؟

قال: «**نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَعْصِمَنا مِنَ الْبِدَعِ وَالْفِتْنَةِ**»، ونسأله عَزَّ وَجَلَّ أن يمن علينا بلزوم السُّنَّة والمحافظة عليها، وبنصرة أهلها، واعتقاد أئمة

أهل السُّنَّة والجماعة، وسلف هذه الأمة، وأن يباعد بيننا، وبين الأهواء والفتن والبدع وبين أصحابها، وأن يجعلنا قائمين بالحق ثابتين عليه، صادعين بالحق، رادين على الباطل، وعلى كل من دعا بباطل، ونسأله ﷻ أن يجعلنا من الهداة المهتدين السائرين على هدي السلف الصالح، الآخذين بوصية النبي ﷺ حين قال: «**فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلاَفًا كَثِيرًا، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّهَا ضَلاَلَةٌ فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ، فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»(١).

وهذا آخر المعتقد، وهذه العقيدة المختصرة مع هذا الشرح المقتضب جدًّا على هذه المسائل، لكن أحسبه أنه شمل أصول الاعتقاد، وينبغي على طالب العلم أن يتمَّ دراسة العقيدة، وأن يتوسَّع في ذلك حتى يعرف تفاصيل المعتقد، فإنما يشرف المرء بأن يكون في دراسته للعقيدة مؤمنًا متوسعًا فيها؛ لأن الناس بحاجة إلى توضيح العقائد، واليوم المعتني بذلك في صفوف الشباب، بل في صفوف طلبة العلم قليل، والناس اليوم في العالم كله، وخاصة العالم الإسلامي، بل وعندنا في كثير من البقاع بحاجة إلى تبيين أصول الاعتقاد والتوحيد وما يضاده؛ لأن هذا هو أصل الأصول وإذا استقام الأصل استقام ما بعده.

أسأل الله بِمَنِّهِ وكرمه أن يجعلنا من أهل جنته، وأن يرحمنا برحمته، وأن يغفر لنا خطأنا وزللنا، وأن يقيمنا على السُّنَّة قائمين قاعدين، وأن يتوفانا غير خزايا ولا مفتونين.

وصلى الله، وسلم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين

---

(١) سبق تخريجه (ص٤٣).

قائمة المراجع

١ ـ **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، اسم المؤلف: أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، دار النشر: دار الراية للنشر، السعودية، ١٤١٨هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي.

٢ ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعةَ عشر**، لشهاب الدين أحمد الدمياطي ط. دار الندوة بيروت.

٣ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، اسم المؤلف: جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي، دار النشر: دار الفكر، لبنان، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سعيد المندوب.

٤ ـ **إثبات عذاب القبر**، اسم المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، دار النشر: دار الفرقان، عمان ـ الأردن، ١٤٠٥هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. شرف محمود القضاة.

٥ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦ ـ **الأحاديث المختارة**، اسم المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، دار النشر: مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٧ ـ **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، اسم المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض.

٨ ـ **الأسماء والصفات**، لأحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٩ ـ **أضواء البيان**، لمحمد الأمين الشنقيطي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

١٠ ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد**، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

١١ ـ **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات**، محمد بن نصر المرتضى (ابن الوزير)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

١٢ ـ **البداية والنهاية**، لعماد الدِّين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة السادسة ١٤٠٥هـ.

١٣ ـ **بيان تلبيس الجهمية**، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ.

١٤ ـ **تاريخ أصبهان**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني.

١٥ ـ **تاريخ الإسلام**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر تدمري، طبعة ١٤٠٩هـ.

١٦ ـ **تاريخ بغداد**، اسم المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧ ـ **تاريخ مدينة دمشق**، لابن عساكر، دار الفكر، بيروت.

١٨ ـ **تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة**، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٣٩٣هـ.

١٩ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، لمحمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المباركفوري، الطبعة الحجرية، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٠ ـ **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٢١ ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

٢٢ ـ **تفسير ابن جرير الطبري**، المسمى جامع تأويل القرآن، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

٢٣ ـ **تفسير ابن كثير**، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠١هـ.

٢٤ ـ **تفسير البغوي**، تحقيق: محمد النمر، وعثمان صميرية، وسليمان الحرش.

٢٥ ـ **تفسير القرطبي**، الجامع لأحكام القرآن، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٦ ـ **تفسير القرطبي**، طبعة دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٧ ـ **تفسير عبد الرزاق الصنعاني**، تحقيق: مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٢٨ ـ **تقريب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٩ ـ **التمهيد**، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، طبعة ١٣٨٧هـ.

٣٠ ـ **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار**، اسم المؤلف: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، دار النشر: مطبعة المدني، القاهرة، تحقيق: محمود محمد شاكر.

٣١ ـ **تهذيب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٢ ـ **تهذيب الكمال**، ليوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

٣٣ ـ **تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد**، لسليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٣٤ ـ **الثقات**، اسم المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الفكر، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

٣٥ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكَلِم**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٣٦ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، اسم المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة: الرابعة.

٣٧ ـ **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني، عالم الكتب، بيروت.

٣٨ ـ **خلق أفعال العباد**، للإمام البخاري، تحقيق: د. عبد الرحمٰن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ.

٣٩ ـ **الدر المنثور**، لعبد الرحمٰن بن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٣م.

٤٠ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الذهبية، الرياض، طبعة ١٣٩١هـ.
٤١ ـ **الدرر السنية في الأجوبة النجدية (مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا)**، جمع: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم العاصمي، الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ.
٤٢ ـ **ذم التأويل**، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٤٣ ـ **ذيل طبقات الحنابلة**، اسم المؤلف: عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ).
٤٤ ـ **الرد على الجهمية**، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ.
٤٥ ـ **رسالة في إثبات الاستواء والفوقية**، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: أحمد معاذ بن علون، دار طويق للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٤٦ ـ **روضة الناظر**، لابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبد العزيز عبد الرحمٰن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
٤٧ ـ **الزهد**، اسم المؤلف: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر، دار النشر: دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٨هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد.
٤٨ ـ **السُّنَّة لابن أبي عاصم**، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
٤٩ ـ **السُّنَّة**، لعبد الله بن أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٥٠ ـ **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٥١ ـ **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
٥٢ ـ **سنن البيهقي الكبرى**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
٥٣ ـ **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.
٥٤ ـ **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٥٥ ـ **السنن الصغرى للنسائي (المجتبي)**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات، حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٥٦ ـ **السنن الكبرى للنسائي**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٥٧ ـ **سنن سعيد بن منصور**، اسم المؤلف: سعيد بن منصور الخراساني، دار النشر: الدار السلفية، الهند، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م، الطبعة: الأولى، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي.

٥٨ ـ **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.

٥٩ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، اسم المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن محمد العكري الحنبلي، دار النشر: دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ، الطبعة: ط١، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط.

٦٠ ـ **شذرات الذهب**، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٦١ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة**، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، طبعة ١٤٠٢هـ.

٦٢ ـ **شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي**، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩١هـ.

٦٣ ـ **شرح العقيدة الواسطية**، لمحمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي.

٦٤ ـ **شرح قصيدة ابن القيم**، لأحمد بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦هـ.

٦٥ ـ **شرح لمعة الاعتقاد**، لمحمد بن صالح العثيمين، تحقيق: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، طبعة ١٤١٥هـ.

٦٦ ـ **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد خطي، دار إحياء السُّنَّة، أنقرة.

٦٧ ـ **الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجرى، مطابع الأشراف، لاهور.

٦٨ ـ **شعب الإيمان**، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

٦٩ ـ **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٧٠ ـ **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

٧١ ـ **الضعفاء الكبير**، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٧٢ ـ **غريب الحديث**، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، طبعة ١٤٠٢هـ.

٧٣ ـ **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.

٧٤ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت.

٧٥ ـ **الفرق بين الفرق**، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٧٦ ـ **فضائل الصحابة**، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٧٧ ـ **فيض القدير**، لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ.

٧٨ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، لشمس الدين محمد ابن أحمد أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٧٩ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

٨٠ ـ **كتاب شرح السُّنَّة**، اسم المؤلف: الحسن بن علي بن خلف البربهاري أبو محمد، دار النشر: دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني.

٨١ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، لإسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

٨٢ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله أبي طاهر القسطنطني، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٣هـ.

٨٣ ـ **لسان العرب**، لابن منظور جمال الدِّين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي ثمَّ المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

٨٤ ـ **لسان الميزان**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.

٨٥ ـ **مجمع الزوائد**، لنور الدين الهيثمي، دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ.

٨٦ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، القاهرة، وبيروت.

٨٧ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**، جمع: الشيخ عبد الرحمٰن بن قاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.

٨٨ ـ **مختار الصحاح**، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

٨٩ ـ **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٩٠ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

٩١ ـ **مسند أبي يعلى**، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار النشر: دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، الطبعة الأولى، تحقيق: حسين سليم أسد.

٩٢ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة قرطبة، مصر.

٩٣ ـ **مسند البزار**، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٩٤ ـ **مسند الحارث بن أبي أسامة**، (زوائد الهيثمي) للحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: حسين البكري، دار مركز خدمة السُّنَّة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٩٥ ـ **مسند الشاميين**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٩٦ ـ **مسند الشهاب**، اسم المؤلف: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٩٧ ـ **مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي البدري ومحمود محمد خليل، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٩٨ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للإمام أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض الأندلسي المالكي، المعروف بالقاضي عياض، طبع ونشر: المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٩٩ ـ **مصنف ابن أبي شيبة**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٠٠ ـ **مصنف عبد الرزاق الصنعاني**، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٠١ ـ **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، طبعة ١٤١٥هـ.

١٠٢ ـ **المعجم الكبير**، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

١٠٣ ـ **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

١٠٤ ـ **المغني عن حمل الأسفار للعراقي**، مكتبة دار طبرية، طبعة ١٤١٥هـ.

١٠٥ ـ **منهاج السُّنَّة النبوية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٠٦ ـ **موطأ الإمام مالك**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، مصر.

١٠٧ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: علي عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

١٠٨ ـ **النبوات**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، المطبعة السلفية، القاهرة، طبعة ١٣٨٦هـ.

١٠٩ ـ **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد**، على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله ﷻ من التوحيد، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي. الناشر: مكتبة الرشيد، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

١١٠ ـ **النهاية في غريب الأثر**، لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٩هـ.



فَهْرَس المَوْضُوعَات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة